

اصول فقه سن

Majāmi' al-hagā'iq

حاشيته

مجاميع الحقائق

طبع هذا الكتاب لأجل صالح افندي القراني

معارف نظارت جليله سينك في ١٧ ذى القعدة ١٣١٧ تاريخ

١٠ نومروني رخصتنا مه في حايروذر

محمود بك مطبعة سينك

طبع اول منشدر

١٣١٨

وبابين المقدمة في ماهية وموضوعه وغايته

فصل الاصول علم يتوصل الى استنباط الحقائق

في علم الاصول علم يتوصل الى استنباط الحقائق

فيه عن احوال الادلة الاربع

قوله علم الاصول تفصيل بعد الاجمال اي فما به علم الاصول

اي لاصول المعهودة والمباني المعروفة وهي اصول الفقه

واصول الفقه علم للعلم المخصوص اي هذا العلم فلا حاجة الى

اضافة العلم اليه الا انه قد يضاف اليه لزيادة بيان وتوضيح

كشعر الاراك ولدفع توهم معناه الاضافي والقول بان

اللقب بجمع علم اصول الفقه فخط واصل الفقه وباجري مجراه من اسما العلوم كالنحو والعرف علم شخصي عند قوم وهو المشهور قال ابن الهمام وهو الالوجه اذ لا يصدق على سائر مثالب خبيثة كل علم سائله جميعها ومجموع المسائل امروا حلا يقبل التعدد

كل علم علم
ومعلوم ترتيب
علم فصل في ماهية
من حيث هي علم
على طريق الفقه
وهناك وفائدة
من حيث
ترتيبها عليه واما
الافضل وبني
على غاية ايضا
فوما لا خلاف في
الفعل على النظر
والفقه العلمية
وبني حقيقة اذا
كانت بها
يشقق بهام
علم يعرف باحوال
الادلة والاحكام
الشرعية من حيث
ان لها خلافا
الثانية بالادلة
معرفة
معرفة
الفرق

12-4-66 1948

الموضوع علم يتوصل الى استنباط الحقائق
فصل الاصول علم يتوصل الى استنباط الحقائق
في علم الاصول علم يتوصل الى استنباط الحقائق
فيه عن احوال الادلة الاربع
قوله علم الاصول تفصيل بعد الاجمال اي فما به علم الاصول
اي لاصول المعهودة والمباني المعروفة وهي اصول الفقه
واصول الفقه علم للعلم المخصوص اي هذا العلم فلا حاجة الى
اضافة العلم اليه الا انه قد يضاف اليه لزيادة بيان وتوضيح
كشعر الاراك ولدفع توهم معناه الاضافي والقول بان
اللقب بجمع علم اصول الفقه فخط واصل الفقه وباجري مجراه من اسما العلوم كالنحو والعرف علم شخصي عند قوم وهو المشهور قال ابن الهمام وهو الالوجه اذ لا يصدق على سائر مثالب خبيثة كل علم سائله جميعها ومجموع المسائل امروا حلا يقبل التعدد

من الاربعه اي هذه الاصول ليست بحاجة
 وبعضها استعمل كلها كما يستعمل ديوانه
 على ان شرح من قبلنا من التبيين
 في كتابه او اخره الرسول من غير تكرار
 عليها اصل في انباء الاحكام وبيان
 ان قصده في كتابه استعمل الاحكام وبيان
 ان اخره الرسول كذا في كتابه
 الشرائع السابقة التي لم يفسرها في كتابه
 ولم يفسرها الرسول في كتابه
 الاربعه لكنها ليست من الادلة
 في شيء فلا تنقض من الادلة
 التي هو بطلانها بل المقصود هو
 بحسب العمل بها في كثير من الاحكام
 في الصلوة والزكاة والايام والاداء
 ونحوها في فصوله في كتب راجع الى
 الاربعه لان الامة على شريعة عند الحق
 وورد في السنة والآثار منها ما روي
 ان الصحابة استنبطت عليهم القصة
 ففهموا واهلوا ثم ذكروا ذلك في رسول
 صلى الله عليه وسلم استعملوا ولم يكره
 عليهم فليس عليه ساكرا ما شرع به النبي

من حيث ايصالها الى الاحكام وهي
 الكتاب والسنة والاجماع والقياس
 اما بشرح من قبلنا والتحرير

ووجه الضبط على وجه يكشف مغايرتها ان الدليل الشرعي
 اما هو او غيره والوجه اما متلو فالكتاب والآفاق
 وغير الوجه اما قول كل مجتهد عصر من حيث هو كذا لك
 فالاجماع اولا فالقياس والاحكام المستفاد في خلافه الاربع
 في القسم الاخير واما الالهام والتفصيل فليس من الدليل
 اتفرع في الكتاب والسنة والاجماع اصول مطلقة وادلة
 مثبتة للاحكام واما القياس فهو اصل من وجه لاستناد
 الحكم اليه ظاهر دون وجه لابتناء على علم مستنبط
 من موارد الكتاب والسنة والاجماع فالحكم بالتحقيق مستند اليها
 واثار القياس في اظهار الحكم منها وتغير الوصف من مجموع
 الى العموم لا غير ذلك لادخل الراي من حيث هو في انباء الاحكام
 وفي شرح الشرائع بل هو مفوض اليه ولا يشترط في حكم احد من هذا
 قال المناوي اصول الفقه ثلثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع
 القياس المستنبط من هذه المثبتة شرح

الاجماع في الاحكام
 المستنبط من الكتاب
 والسنة والاجماع
 والقياس المستنبط
 من هذه المثبتة
 شرح

والعرف والتعامل والاستصحاب

والعمل بالنظام هو اد الاظهر والاخذ بالاجتناب

قبل هو عمل
بأنواع الدين
قال في الحاشية
هو راجع الى
قوله عز وجل
مع ما يريكم
اسلما لا
يرىكم
م

١
هما جتان فيما لم يخالف الشئ ونص الفقهاء وبسبب المع
في آخر بحث الاجماع ان الاصح ان التعامل الكلي في غير
زمن الاجتهاد معتبر فيما لا يتغير فيه كالتعامل الكلي في زمن
ولذا قالوا استعمال الناس حجة ادرهما بعضهم في قوله عليه
ماراه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وبر عليه اتم
الناس السبيل وغيره بضعف هذا الحديث وانتهى على
عموم الحديث على المجتهدين وغيرهم واما على خصوص
التعارف بما في زمنهم والاول خلاف ما صرح به المشايخ
والثاني خلاف ما هو المحذور عند كثير من المتأخرين وارجح
بعضهم في الاجماع وبصرح في حاشية هذا المقام ولا يخفى
ان الاجماع الشرعي المراد ههنا هو اجماع المجتهدين
فلا ان يخصا بما في زمنهم الا ان يقال لما كان ما هو مدار
حجته الاجماع الشرعي وهو معصية الكل عن الخطأ هو مدار
حجته العرف والتعامل المتعاقبة ولذا قال في الحاشية
هما ملحقان بالاجماع ولم يقل داخلان فيه اس المؤلف

٢
هو الحكم بما لا يتحقق
بأنواع الدين
قال في الحاشية
هو راجع الى
قوله عز وجل
مع ما يريكم
اسلما لا
يرىكم
م

٣
بعض العمل بالنظام هو اد الاظهر
واجب عند انتفاء دليل فوته
او بساويه وبما رفته قبل هو راجع
الى الاجماع المتعقد عليه دليل
مشروعية لدفع الضرر عن المسلمين
ونفي التخصيص فيقول الى الكتاب
والسنة الوارد من منها وقيل
الى الاستصحاب وبصرح في الحاشية
ولا يخفى ضعف اس المؤلف

الاستحسان في بطلان ما يدل بغيره
 القياس في دونه لا زاد الإجماع والفرقة
 الخ خاصة وهو هذا الخ في بطلان القياس
 المطلق الذي هو هذا الخ في بطلان القياس
 الأول بعضه داخل في الكتاب وبعضه
 في السنة وبعضه في الإجماع وبعضه
 في القياس من الموطوع

والفرقة ومذهب الصحابي ومذهب كبار
 شيوخ الكلب من

التابعين والاستحسان والعمل بالأصل
 والقاعدة الكلية ومعقول النص وشهادة الطب

والعمل بالأصل أي الرابع راجع إلى
 القياس وقيل إلى الإجماع
 لكونه مجتمعا عليه من الموطوع

قد نتج بها على الحكم الشرعي
 ويعمل بها عند انتفاء دليل خارج
 كما قلنا إذا علم اختلاف الأحكام
 في حكم العمل بأحد أو أهم شهادة
 أو لم يكن الترجيح دليل خارج
 لكنها راجعة إلى قول عبد السلام
 استفت قبلك م

مذهب الصحابة المجتهد فيها اتفقوا وجمعوا ولو سكونا فجة
 لكن ليس كلامنا فيه بل هو إجماع لا يتوهم خروجه من الأربعة
 وفيما نلزمه الشهادة لكونه مما قسم به البلوى واشتعر
 ولم يظهر خلاف فهو أيضا إجماع كما لكونه ولا كلام
 فيه أيضا وفيما اختلفوا ليس بحجة بل يجوز المخالفة لكن
 لا يجوز لأحد أن يقول بالرأي قولاً خارجاً عن قولهم
 ولا كلام فيه أيضاً وإنما كلامنا ههنا في مذهب الصحابة
 المجتهد لا نلزمه الشهادة لكونه مما لا نعلم به البلوى ولم
 ولم يظهر خلاف فيه بين الصحابة فوطئ بالسنّة وجمعه على غيرهم
 سواء أكن فيه الرأي أو لا عند أبي بكر الرأزي واليزدي
 وشمس الأئمة وفخر الأسم والبريسر والمناخون وما كنت
 وإن سئمت في قول القديم وأحمد في إحدى روايته إذا لطف
 السماع من جهة الله عليه وسلم وقد يرجع إلى قولنا على وزن
 اتبعوهم باحسان حيث مرح التابعين البهم باعتبار الإجماع

والعمل بالأصل أي الرابع راجع إلى
 القياس وقيل إلى الإجماع
 لكونه مجتمعا عليه من الموطوع
 قد نتج بها على الحكم الشرعي
 ويعمل بها عند انتفاء دليل خارج
 كما قلنا إذا علم اختلاف الأحكام
 في حكم العمل بأحد أو أهم شهادة
 أو لم يكن الترجيح دليل خارج
 لكنها راجعة إلى قول عبد السلام
 استفت قبلك م

والعمل بالأصل أي الرابع راجع إلى
 القياس وقيل إلى الإجماع
 لكونه مجتمعا عليه من الموطوع

Digitized by Google

منهم من يفتي في الأحكام من حيث الأدلة الشرعية
 ومنهم من يفتي في الأحكام من حيث الأدلة العقلية
 ومنهم من يفتي في الأحكام من حيث الأدلة العقلية والشرعية

وقيل الأحكام من حيث بنوها بالأدلة
 وقيل الأدلة والأحكام لعل الحق ما ذهب إليه الأئمة

واختاره الأمام الغزالي في قوله ان جميع مباحث الأصول
 يمكن ان ترجع الى احوال الأحكام من حيث الثبوت بالأدلة
 كما يمكن ان ترجع الى احوال الأدلة من حيث اثباتها بالأحكام فلا
 وجه لجعل الموضوع الأدلة والأحكام جميعاً لأن تعدد موضوع العلم
 الواحد لو سلم جازمه لا شك في كونه خلاف الأصل وعلى تقدير
 إمكان ارجاع جميع المباحث على كل منهما كان يمكن العمل بالأصل
 بأن يجعل موضوع العلم الأحكام الشرعية فقط أو الدليل الشرعي
 فقط وعند إمكان الأصل لا يعدل عنه فهو موضوع الحكم
 أو الدليل ولما كانت ثبوت الحكم هو المقصد والأصل
 كان أولى في الأغبار فكان الموضوع هو الحكم من حيث
 الثبوت فلما كان الغرض من العلم هو استنباط الحكم
 من الدليل وكان الدليل هو ما يتبين في الأغبار في مباحث
 الاستنباط وكان ارجاع جميع المباحث الى احوال
 الدليل أهون وأسهل من ارجاعه الى احوال الحكم
 لكون المباحث المتعلقة بالدليل أكثر ولكون اعتبارها في الحكم
 إليها أشد وأكثراً بخلاف مباحث الكلام كان الموضوع هو الدليل

من حيث ثبت بالأدلة الشرعية ومنها
 الجحش المنطقية كبقية استنباط
 الأحكام من الأدلة راجعة الى قول
 الأدلة وأعمالها الذاتية وموضوع
 كل علم ما يبحث فيه عن عاقله الذاتية
 فيكون كلاهما موضوع الأصول وجعل
 أحدهما من المخاصم والأخر
 من اللواحق حكم غاية ما في الباب
 ان مباحث الأدلة أكثر من مباحث
 دونه الأغبار استنباط ذلك لا يقتضي
 الاستقلال في الموضوعات ولما كانت
 بين الأدلة والأحكام إضافة مخصوصة
 وكان مرجع محمولات المسائل والغرض
 الدار من كونها الإضافية وكان
 بعض الغرض ناشئاً عن الأدلة وبعضها
 عن الأحكام وكان بينهما مناسبة
 فلهذا وجده حكم لم يتعد العلم
 وفيه نظر لأن في ذلك عدم
 عدول عن الأصل من غير ضرورة في

موضوعها راجعاً إلى الثبوت بالأدلة الشرعية
 وقيل الأدلة والأحكام لعل الحق ما ذهب إليه الأئمة
 وقيل الأدلة والأحكام لعل الحق ما ذهب إليه الأئمة

منهم من يفتي في الأحكام من حيث الأدلة الشرعية
 ومنهم من يفتي في الأحكام من حيث الأدلة العقلية
 ومنهم من يفتي في الأحكام من حيث الأدلة العقلية والشرعية

من حيث ثبت بالأدلة الشرعية ومنها
 الجحش المنطقية كبقية استنباط
 الأحكام من الأدلة راجعة الى قول
 الأدلة وأعمالها الذاتية وموضوع
 كل علم ما يبحث فيه عن عاقله الذاتية
 فيكون كلاهما موضوع الأصول وجعل
 أحدهما من المخاصم والأخر
 من اللواحق حكم غاية ما في الباب
 ان مباحث الأدلة أكثر من مباحث
 دونه الأغبار استنباط ذلك لا يقتضي
 الاستقلال في الموضوعات ولما كانت
 بين الأدلة والأحكام إضافة مخصوصة
 وكان مرجع محمولات المسائل والغرض
 الدار من كونها الإضافية وكان
 بعض الغرض ناشئاً عن الأدلة وبعضها
 عن الأحكام وكان بينهما مناسبة
 فلهذا وجده حكم لم يتعد العلم
 وفيه نظر لأن في ذلك عدم
 عدول عن الأصل من غير ضرورة في

منهم من يفتي في الأحكام من حيث الأدلة الشرعية
 ومنهم من يفتي في الأحكام من حيث الأدلة العقلية
 ومنهم من يفتي في الأحكام من حيث الأدلة العقلية والشرعية

[illegible]

وقيل سخره المسيح وى كادراك الامور

العزيبه له اوتى خارج مساجد كالحضك
 الحظ كونه
 البشير الواسطه العظمى

لہ بتعجب واما العارض للخاص للرج الاعم
لا بد انشا

کاکھراڑہ للچوان باحکرنہ
بواسطہ

یعنی یا معرض بخبرہ انما یکون عرضاً ذاتیاً اذا کان ذلک الخبر
مادیاً و اما اذا کان اسم فلیس معرض ذاتی بل غریب
لا یبحث عنه فی العلم لان الا عرض اللاحقه بواسطه الخبر
الاعم نعم الموضوع و غیره فلا یکون عرضاً مطلوبه بل ذلک
لان کل شئ لا استعد مخصوص به فهو ذلک الاستعداد
و طالب الامر و اعراض مبیته ہی المسماة بالانوار المطلوبه
و لانک انہا یکون محتصه بہ لاحتیاجہا شائداً و غیرہ و المبحث
عنه فی العلم هو الانوار المطلوبه اذا المقصود منه معرفتہ حال
الموضوع کالان من جہت هو الانسان و اللاحق بوجوب

فان قلت العارض للشيء باكون محمولا عليه
وذا رجا عنه كما صرح به في شرحه وام
منهم وكل من العلم بالشيء والفعل
ليس محمولا على الا ان لا يجب
بانهم كثر ابايهم في العبادات
فيذكرون هذا القول ويردون بها
الحمل للشيء منها كالحمل والماشي
والنفاك

ام
لابزاجهم كمنى
العلم ما قنى
العلم على انفسى
العلم وفيدلنى
البلى والنفى
الذى يمشى
مضى من ل
على اسطر
انما المراتى

والخارج الاخص كالغني للانسان بالتجارة
والعارض للخارج المبين كالحسرة
للماء بالنار فاعراض غريبة ثم البحث
عن الاعراض الذاتية اما كون موضوع
المسئله عين موضوع العلم مطلقا نحو
الدليل مثبت الحكم او مقيداً بعرضه انه

نحو الدليل المأول يفيد الظن ^{بأنه} وأما نوعه ^{المستند به}
 مطلقا نحو الامر يفيد الوجوب ^{الواجب} او مقيدا ^{بأنه} نحو الامر
 المعارن ^{بأنه} بقصره ^{بأنه} الالباحته يفيد الالباحته
 وأما عرضه ^{بأنه} الذاتى مطلقا نحو الخاص وجب
 القطع او مقيدا ^{بأنه} نحو الخاص المأول يفيد
 الظن وأما نوع العرض الذاتى مطلقا نحو
 المطلق وجب ^{بأنه} الحكم مطلقا او مقيدا ^{بأنه} نحو
 المطلق المعارن ^{بأنه} بما يوجب ^{بأنه} حكمه المقيد
 وجب ^{بأنه} الحكم مقيدا

فيكون المأول عرضا ذاتيا للدليل
 السميح على الإطلاق منقشة
 لكنها كغيرها منقشة في المثال
 لا يعيد بها عند المحققين
 م

أي نوع موضوع العلم ونسبة إثارة
 إلى أن النوع كونه حكم النوع
 فإن الامر نوع من الكتاب
 ونسبة البقاء وهما نوعان من
 الدليل السميح
 م

هذا معنى على كون المطلق نوعا
 من الخاص الذي هو جوهر
 ذاته لا موضوع والمنقشة على كونه
 عرضا ذاتيا لا يلتفت إليها

ففي كل هذه الاقسام الثمانية مجمل
المسائل الاعراض الدائنة واما

غايته فمعرفته احكام الله تعالى

ينيل سعادة الدارين ^{الانانية} الباب الاول

في الاوتة وفيه اربعة ارکان ^{في ان احوالي} لركن الاول

في الكتاب

هو من الاسماء المشبهة بالصفات في اللغة اسم المكتوب
وفي المفردات لفرغيب الاصطفاة والكتاب
في الاصل مصدر ثم سمي المكتوب كناية والمكتوب فيه
كتاباً غلب في عرف الشرع على كتاب الله
الذي هو الفقه أن اس المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

في الاوتة الاوتة
الكتاب المشبه
بالصفات
في اللغة اسم المكتوب
وفي المفردات لفرغيب
الاصطفاة والكتاب
في الاصل مصدر ثم سمي
المكتوب كناية والمكتوب
فيه كتاباً غلب في عرف
الشرع على كتاب الله
الذي هو الفقه أن اس
المؤلف

لمؤلف المسائل
او لمؤلف العلم كناية
او بما يتقابل بان يكون
الكتاب او بما يتقابل
ما يتقابل بالاضداد او
بما يتقابل بالاعتبار
شأن عين للمؤلف والاعتبار
له كمال الاستغناء والاستغناء
بما يتقابل الاستغناء
بما يتقابل الاستغناء
وان لم يكن شأناً
الا فلهذا كناية مع ما يتقابل
وهو الاختصاص بالاستغناء او
خط لا يتخلو من الاستغناء او
ما يتقابل اس المؤلف
وذلك لما استبان ما بين
ان هذا العلم يتوصل اليه
استباط الاحكام كذا في
والنقطة في الدين كذا في
التمسك في العاشرة والنجاة
في المعاد والفوز في
يوم الدين آم

في نقل متواتراً حسيج به سائر الأفعال من منفع النفاذ والقرآن
 المنقول بطريق الشجرة أو الأحاد وفيه رد على من قال
 النقل متواتر في كل طبقة إلى أن انتهى إلى رسول
 صلى الله تعالى عليه وسلم ليس لازم في القرآن
 بل يكفي الشجرة ابن المؤلف ٣ وان الكتاب
 إنما هو نظم المنزل وهو كونه أصلاً أصلاً لازم له النقل
 متواتراً البتة حكم العادة لتفسيره وداعي النقل فإلم يكن منقوذاً
 تواتراً ثبت أنه ليس بنظم منزل فليس بنجاس فخطأ
 هذا يكون قوله في التعريف المنقول تواتراً لزيادة
 التوضيح وتحقيق المفهوم ولما شدة الحاجة إلى طريق ثبوت
 نظم المنزل ابن المؤلف

فالمُنْقُولُ بَلَا تَوَاتُرٍ لَيْسَ يَقْرَأُ أَنْ قِيلَ مُطْلَقًا
 وَقِيلَ فِي الْجَوْهَرِ لَا فِي الْهَيْئَةِ وَالْأَوَّلُ
 عَنْهُ مَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَبَيْنَهُمَا التَّوَاتُرُ
 ٩

أما التواتر معبر في التمر أن مطلقا ولا بين التواتر في جوهر
لفظه وهيئة والمراد من جوهر اللفظ لا يختلف بخطوط
المصاحف والمراد من هيئة ما لا يختلف بالخطوط وهو ما لا
من قبل الاداء كالحركات والادغام والانشام والردم والتجويد

لا تاتى القران
 عما يتوهم من الذرائع
 عن نقد ما تضمنه من النجاسات
 ولا مجاز كونه اصطلاحا
 واما مجازا فلا بد والعادة تقضى بالانطلاق
 ودر حجاب عالم نيل نواز علم بسبب
 فيما ذكره كس العالم اعطى
 قطعا الان الحار انعطى
 اذا كان ضروريا من ضروريات
 همند قوم و اذا لم يكن
 فو به عند خبر بن فلهذا
 في السوء في اوانل السوء النجاس
 الاخر فكل من يستند
 الى الملوک

والنصر وتحت العزة ، وأبجد د با ف ه و ا ن الن ل ر أ ن ب ج ح
 ا ج ز ا م م د ا ر ا ج ا ط و د ا ج م ن س ب ل ل ا د ا ، ل ك و ه ل ج ت
 ا ب ع ا م ن أن ف ل ا د ا ن ك و ح ن م م ت ر ا و ا ن ع ا ا ن ا ن ا ر ا
 ا ل ف ط م م ت ت ن و ا ر ا ل م ن ت و ا د ا م ل ا ن ا ل ف ط ل ا ن ع م
 ا ل ا ب و ل ا ب ع ا ل ا ج و د و د ا ن ا ل ا ن ا و ك ن ف ت ا ل ك و ه

عوم التواضع مع
الكنى القليل بعد
دمايس بمخاطب ليس الغنى
منه تارة لم يفسد
الحفظ بما يحقق
لها فاذن بناوع ان
انا عن نزلنا الا ذكر دنا
وقر من قبل بعد له

قولها مشهورة اي انا والاصل
متواتر الفصح اما ان يراد
مشهورة عن الرسول وعن القراء
واما ان يراد مشهورة عن الرسول
فقط ذهب الكل منها جماعة
لا يثبتونهم قالوا لان القصة
التي نسبت الى الاحاد وهم

وقيل كلها مشهورة وعن ابن الجوزي
القراءة اما تواتر واما مشهور بان صح
سنده ولم يبلغ درجة التواتر

اثر رجال السبع نسب كل من القراءة واحدا والتواتر لا يحصل بهذا العدد فقلنا
عما اختلفوا فيه قلنا ان نسبتها اليهم لا يختص بهم بالقصد لاشتغال بها وتعلمها
واشتهارهم بذلك لانهم هم النقلة خاصة بل عدد التواتر قد كان موجودا
في كل طبقة الى ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم لان المدرك
لحصول التواتر حصول العلم واليقين عند العدد لا العدد وحصول العلم
في كل مرتبة ثابت وثبت التواتر ولا جبال الى العدد والحاصل
ان ذهب المحققون الى ان القراءة السبع لاي عمر ونافع وعاصم وحمزة
وكسائي وابن كثير وابن عامر والقراءة الثلاثة الزائدة عليها يعقوب
وابن جعفر وخلف متواترة في كل مرتبة الى ان ينتهي الى رسولنا
صلى الله تعالى عليه وسلم نسرا بها في جميع الاعصار والامصار من غير
تكرار في وقت من الاوقات وهو القواب لا يكابر في شيء من ذلك الا جاهل بالحق

بأن السبع
الصلح انما يوجب
عن مشهور بان صح
سنده ولم يبلغ
درجة التواتر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ان افاض الله علينا
من فضله

واما شاذ بان لا يصح سنده واما

مدرج بان زيد على وجه التفسير
كقراءة وليم اخ او اخت من ام

كقراءة ملك يوم الدين بصيغة
الاضمة ونصب اليوم ونصب
القراءة اليه وقال السبكي
المعتمد عند ائمة القراءة ان المراد
بالقراءة التي ليست بشاذ
كل قراءة ليس بها خطأ المعنى
الامام مع صحة النقل ومجئها على
الضمة من لغة العرب قال
ابوشامة متى اخذ احد هذه
الاركان الثلاثة اطلق في
تلك القراءة شاذة
ان لم يكن

انخرجا سعد بن منصور وكقراءة ابن عباس عليكم
جنح ان يفتحوا فاضل من ربكم في مواسم الحج اختجا
النهارى والاصحاب رضي الله تعالى عنهم ربما كانوا
يدخلون التفسير في القراءة ايضا وبياننا لانهم يفتنون
لما نقلوه عن النبي صلى الله تعالى وسلم قرأنا فهم انون
من الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه معروفا من
يقول ان بعض الصحابة كان يحبب القراءة بالمعنى
فقد كذب كذا ذكره ابن الجوزى ولها قول سادس
وهو الموضوع كقراءة الخراساني وهي القراءة التي جمعها
ابو الفضل محمد بن جعفر الخراساني ونقلها عنه ابو القاسم

العلماء
منها انما يفتنوا من جوارح العلماء
بفتح الصاد ونصب العلماء
الاركان الثلاثة موضع لا يخلو
منها

بجای مجامع

فبغير التواتر ليس له حكم القرآن لكن
بجوز بمشهوره الزيادة على النص

لانه منقول عنه عن النبي عليه السلام العدل وانتفاع
على سبيل الاشتهار فجوز به الزيادة على النص كما
الاحاديث المشهورة خلافاً للملكية وبعض الناجية
قالوا ان ليس بقرآن كونه غيبه متواتر ولا يخرج
العمل به اذ لم ينزل خبراً وهو شرط منه الخبر حتى قال الامام
اجمع المسلمين على ان كل خبر لم يصرح بكونه خبراً
عن النبي عليه السلام ليس بحجة ولا عبارة بكم هو غير ما
قلنا المنقول عن النبي عليه السلام انما هو ان ادخل
ولما استغنى الاول لانتفاء التواتر يقين اننا في فعل
به كما ان الحجة وانما هو كونه خبراً من الانتفاء والاجماع
لأبوت له واعترض عليه اولاً بان لزوم احداً لا من
من القرآنية او الخبرية ثم يجوز ان يكون مذهبا للناقل
اعتقده وذكره في معرض البيان لما اعتقده وثانياً

كالكفار الكفر عند عدم تمكن
الشبهة وجواز الصلوة في يوم
جواز من الحديث وقراءة بحجة
والحائض والتفاد وغير ذلك

۲

انما هو منقول عنه عن النبي عليه السلام العدل وانتفاع
على سبيل الاشتهار فجوز به الزيادة على النص كما
الاحاديث المشهورة خلافاً للملكية وبعض الناجية
قالوا ان ليس بقرآن كونه غيبه متواتر ولا يخرج
العمل به اذ لم ينزل خبراً وهو شرط منه الخبر حتى قال الامام
اجمع المسلمين على ان كل خبر لم يصرح بكونه خبراً
عن النبي عليه السلام ليس بحجة ولا عبارة بكم هو غير ما
قلنا المنقول عن النبي عليه السلام انما هو ان ادخل
ولما استغنى الاول لانتفاء التواتر يقين اننا في فعل
به كما ان الحجة وانما هو كونه خبراً من الانتفاء والاجماع
لأبوت له واعترض عليه اولاً بان لزوم احداً لا من
من القرآنية او الخبرية ثم يجوز ان يكون مذهبا للناقل
اعتقده وذكره في معرض البيان لما اعتقده وثانياً

خطاه هو لا بوجوب
خبراً خطاه قطعاً يجوز ان يكون خبراً
لم ينقل خبراً ولا من ان هذا بوجوب
القطع بخطاه والحاصل ان الخطأ ليس الا
الخطأ في النقل لا في النص

وَفِي لَفْظِ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنْ وَتَوَعُّدِ التَّرْتِيبِ فِيهَا
تَقْدِماً وَتَأْخِراً عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَذَلِكَ
لِأَنَّ وَضْعَ الْاَلْفِظِ مُقَدِّمٌ عَلَى سَائِرِ الْأَعْتِبَارَاتِ
بِالذَّاتِ وَسَائِقٍ عَلَيْهَا بِالْاَعْتِبَارِ وَدَلَالَتُهُ بِمَعْنَى كَوْنِهِ
بَحْثٌ يَحْصُلُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ نَبْئٌ آخَرُ مُؤَخَّرٌ عَنْهُ بِالذَّاتِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ای باغبار
دلالت علی الفتی و فتی
و خفا
ای بیکر بعب
من الاقسام امور تغیر
و احد منها و حیاتیات
ای معانیها الی آخر
تکلیف الحاکم کالخاص
ماخوذ من قولهم
بکذا ای انفرجه
ما ذکره القدم
لأنه المن لفظ
نظر الامور
بستقصی فی البی
ان المؤلف

واللفظ ^أبند الأضار
ينقسم إلى أربعة منحصر
بحسب الاختلاف فيها
لأنه -

والمؤمن على الاستعداد
على الصلاة والوقوف
مؤمن على الوقوف
فيما لا يتركه
المؤمن كما ذكره
في هذا السلام
ومؤمن من قوم
يعتبر في الدنيا
على ما يعتار الدنيا
والعباد

عزیز میرزا علی محمد

من حیث ہو جو فوجب الیقین فلا یحج
زیادہ بیان لکونہ میں نے نفسہ

معنى اذا
بجهد من
العوارض
وتخلف من
الموانع
م

بقدر الخفية مبعثرة هذه التعريفات قد تركت فيها باعتبار شتاتها
في مثلها فيجوز ان يكون لفظ واحد خاصا باعتبار مشترك
باعتبار آخر فان قلت انتقام اللفظ الى المشترك
من جهة تعدد الوضع والعام والخاص والجمع المنكسر من جهة
ما وضع له لئلا وجه يجعلهم شيئا في تقسيم واحد بل لا يبين
ان يقسم مرة الى المنفرد والمشارك ويقسم مرة اخرى
الى العام والخاص والجمع المنكسر ويرجع ما وضع له في
كل من المنفرد والمشارك فيها قلت لما لم يتعلق غير منهم
كونه منفردا ولم يرتب عليه من حيث كونه منفردا حكم
اصولي تركوا اذ ذلك انتقسم وادرجوا المشترك بادي
حناية في التقييم اليها فاعلموا للشر وتسهيل لضبط حصر
بلحن الى ما هم بعدده والامر في مثل بين ان المؤلف
ولا يتحمل بيان تفسير وان احتمل بيان تقرير
وتفسير م

لكن لا بد من ان يكون
 له من الاعضاء ما
 يميزه عن غيره
 من النسل
 او من الجنس
 او من النوع
 او من المراتب
 او من المراتب
 او من المراتب

لرجل والمرأة واحكامهما الشرعية
 متفاداة جدا ولا يتناول
 انفسهما كذالك بل يتناول
 انفسهما متفقة الاحكام
 او مختلفة غير فاحشة هو
 النوع كالرجل والمائة م

شكون المائة وكونها واحدا
 بالنوع يقتضى استدراك
 فيه او كثير محصور في تعريف
 الناحية على انها وان كان
 من الواحد الاعتبارى
 لكن كونها واحدا بالنوع
 غير ظاهر وان ادعى
 صاحب التلويح كونه كذلك

الظاهر نوع وجنس
 بالواد وامره بين

اى اللفظ الموضوع للشخص
 جزئى كلفظ زيد علما للشخص

م

وقد يفيد الظن بالعوارض فادخل فيه
 الامر والنهي والمطلق والمقتضى كما ادخل
 شخص خبرئى كزيد او نوع كرجل ومائة
 او جنس كالنسان واما العام من

شبه الانسان جنسا والرجل نوعا بناء على لسان اهل
 الشئ واصطلاحهم وان لم يكن كذلك على اصطلاح
 الميزانيين وبما ان اعتبار هذا الشئ في هذا الباب
 ليس على ذاتيات الاشياء وعرضياتها وحقايقها لعدم
 تعلق اعتبارها فيها بل انما هو على احكامها
 الشرعية المختلفة جدا والاحكام المتفاوتة تفاوتاً
 كثيراً في نظر اهل الشئ بميزة السخايق المختلفة
 في نظر الميزانيين فمتبادر ان افراد متفاوتة الاحكام
 جدا هو الجنس باعتبار اهل الشئ كالنسان لانه متناول

نوع الجنس
 نوع الجنس
 نوع الجنس
 نوع الجنس

بما صل مغارة
 اتفاقا وجميع
 متداولة
 قوله ايضا
 اى كما يوجب
 انحصار القطع
 م
 انما اذا كان
 قطعا في العموم
 م
 ما لم يخص لفظ
 والمادة المخصوص
 فالعام ظني
 في الباب
 فيجوز تخصيصه
 بها كما سبق
 م
 كالشيخ ابي
 منصور ومن
 تبعه من شيخ
 سمرقند
 وعليه اكثر
 الفقهاء
 والمكاتبين

من حيث هو هو فيوجب القطع ايضا عند
 مختارنا فلا يخص خبر الواحد والقياس
 ابتداء والظن عند بعض منا والشا فعي فبعد
 وهو مذهب العراقيين من اصحابنا كالكرخي والخصاص
 وجمهور المتأخرين كالتفاخي زيد ومن تابعه وهو قول
 جمهور المقررة وذكر عبد القاهر البغدادي في كتابه
 ان هذا مذهب الامام ابي حنيفة واصحابه وويل
 عليه ما علم لنا اولان اهل اللسان اجتوا بالعمومات
 في الاحكام القطعية لا يقال لانهم فهم ذلك العموم
 من العام من حيث هو هو يجوز ان يفهموا بالقرائن
 والكلام في عام المجردها لانا نقول لا التفات لهذا الاختلاف
 بل ثبتت الفهم بالقرائن فيها والا فيحكم بالفهم عن نفس
 اللفظ ولو فتح هذا الباب للزم ان لا يثبت للفظ
 مفهوم ظ لا احتمال ان يفهم بالقرائن وثانيا ان اللفظ اذا
 وضع لمعنى كان ذلك المعنى لازما تابعا لذلك اللفظ

فانما هو في موجب القطع ايضا عند
 مختارنا فلا يخص خبر الواحد والقياس
 ابتداء والظن عند بعض منا والشا فعي فبعد
 وهو مذهب العراقيين من اصحابنا كالكرخي والخصاص
 وجمهور المتأخرين كالتفاخي زيد ومن تابعه وهو قول
 جمهور المقررة وذكر عبد القاهر البغدادي في كتابه
 ان هذا مذهب الامام ابي حنيفة واصحابه وويل
 عليه ما علم لنا اولان اهل اللسان اجتوا بالعمومات
 في الاحكام القطعية لا يقال لانهم فهم ذلك العموم
 من العام من حيث هو هو يجوز ان يفهموا بالقرائن
 والكلام في عام المجردها لانا نقول لا التفات لهذا الاختلاف
 بل ثبتت الفهم بالقرائن فيها والا فيحكم بالفهم عن نفس
 اللفظ ولو فتح هذا الباب للزم ان لا يثبت للفظ
 مفهوم ظ لا احتمال ان يفهم بالقرائن وثانيا ان اللفظ اذا
 وضع لمعنى كان ذلك المعنى لازما تابعا لذلك اللفظ

فالواضح العام
 على متداولة مطلقا
 متى بالخصص لا يوجب العام عند
 خارج من حيث
 فبذلك فحقا
 وفيه ايضا ما يخص
 وفيه ايضا ما يخص
 والله بكل شئ عليم
 والاختلاف في خصوص
 قطع في العموم لا يقال
 المجاز ايضا تابع فيجعل الخاص
 المجوز كما يجعل العام
 فلا يكون الخاص ايضا قطع
 ماولد مع انه عندكم قطع
 لانا نقول ليس شيع
 في الخاص شيع
 وشي شيع المجاز لا يورث
 الشبهة ولا ينافي القطع بخلاف
 شيع التخصص فاما جعل الخاص
 في العام من حيث هو و شيع
 على بعض متداولة ليس الا في العام
 المختار الموجب فصر
 الى الوجه

عند الحاجة ان ان يقوم الادل
 خلافه والعموم مما وضع اللفظ
 يكون لانا مطلقا ان
 يقوم بل لخص
 كالخاص بل لخص
 فبذلك فحقا
 دليل المجاز لا يورث
 ولعلنا نرى
 وعازا لاداة البصر
 ياد لاداة البصر
 على اللفظ لا على
 وفيه ليس على السواء
 على اللفظ من الوجه
 الى الوجه

او غیرہ و سوا کان قاتلا او غیر
 ذلک بقوله عليه السلام
 ليس للقاتل ميراث
 ولا يرث المسلم الكافر
 والكافر المسلم وانا معشر الانبياء
 لا نورث اقلنا او لا انه
 يتعقد الاجماع على ذلك
 فالخاص هو الاجماع واجبار
 الاما و التي اجتمعت
 الامة على احكامها
 ابنه

فيفيد الوجوب لا الفرض فيجوز تخصيصه
 بها والتوقف عند قوم منهم
 ابو سعيد مينا و ثبوت الادنى عند قوم
 منهم المشايخ و هو الواحد والثلثة والتوقف
 بين ١٦٨٧ و ١٦٩٢

اي بخبر القياس ابتداء كما يجوز تخصيصه بقطعي
 يعني اذا كان العام ظاهرا من عدم تخصيص العام
 المتواتر ابتداء بها عندهم لان الظن يخص
 بالظن قلنا قد عرفت حال كونه ظاهرا ولان الاما
 خصوا قوله داخل لكم ما وراء ذلكم الذي هو عام
 في نكاح المرأة على عمتها وخالتها بقوله صلى الله عليه
 وسلم لا نكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
 وخصوا ايضا قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم
 مع كونه عاما في كل ولد سواء كان والده نبيا

لعدم كفاية
 الذم
 هو نكاح العام
 نه الفرض

وینسخه عند التراجی فی قدر تناوله لو

عموم من حی و قطعی ایام العام

قولہ نسخہ ای نسخہ الخاص العام عند
تأخر ورود الخاص عن ورود العام
فمن قدر ما نال الخاص من
مستندات العام م

و بشرط المقارنۃ فی التخصیص والتراجی فی نسخ
لان عمل المخصی بطریق التفسیر والرفع بیان الافراد
التي تناولها العام بحسب الوضع غیر داخل فی حکم
والمیفر الدافع بهذا المعنی یعنی ان یکون موصلاً مقارناً
اذ لو ترسع لدخل تلك الافراد فی حکم فیودے
الی التلبس بل التکلیف بما لا یطاق ولا معنی بعد ذلك
بیان عدم دخولهم فی حکم وعمل النسخ بطریق
التبدیل والرفع بیان ان الانسداد الداخل فی حکم
ایضاً الی الآن خرجت عنه من بعد فجب
ان یکون متراجماً لدخل فی حکم ثم یمخرج وایضاً
لا وجه للتشیع والنسخ دفعه من غیر ان یحلل
یعقده حکم بعزم العمل به کما سبجی الی اللاحق

مترج به هنا ترک فی صورۃ التخصیص
مع انه فی التخصیص ایضاً کما نکد
لما انه یستقدّم بادی الرأی فی
صورۃ النسخ بخلاف التخصیص
فلم یکن ثم فی تفریح فائدة
او اعتماداً علی الفهم ثمة
بطریق الادلة بخلاف العکس
م

وینسخ الخاص به ان تقدم الخاص
 وان لم يعلم فحمل على المعارضة فصل
 العام اما باق على عمومته وان قالوا بعمومه

اختلفوا في ان العام هل يجوز قصره على بعض متناول ام لا
 فزعم قوم شذوذ انه لا يجوز في الاخبار لانه لا يوجب
 الكذب ولا في الادام والنواصب لانه يوجب
 البدأ وكلاهما محالان وفساده لان الخارج بالقصر
 ليس بمبدأ للشارع ابتداء حتى لزوم الكذب او البدأ
 ولانه واقع اما في الخبر فهو قوله تعالى واثبت
 من كل شيء بل قد قيل لا عام في الخبر فخر مخصص لا قوله
 تعالى وهو بكل شيء عليم وان لم يستقيم المحر
 فيه واما في الامر فكقوله تعالى اقلوا المشركين فانه
 خرج منه اهل الذمة وامشاك كثره وكذا في النهي وكذا
 في خلاف الامم الرازي وابن الحاجب وكثير من المتأخرين
 ونقل عن الاسفرائني وابي اسحاق الشيرازي وابن السمعاني

عبد القادر بن عبد الله
 انه نسخ والمخ
 فاذا عارضنا
 في ان عام
 التام في كل
 الامر كما ذكر
 وان لم يعلم
 ان نسخ فخر

فخصص الخاص
 العام وان قيل كون
 احدهما متراجعا
 لهما فبهم التام
 ولا مانع من ان
 اذا المعارضة والتخصيص
 التام في المعارضة
 من غير ضرورة ولا ضرورة
 منها لا مكان
 والتخصيص ضرورة
 والآحاد في
 فخصص الخبر وان
 فخصص الخبر وان
 جاز بلا خلاف
 انهم ارادوا بالتخصيص
 اخرج البغوي
 للحفاظ وارادته
 او يقال ان
 على ان الارادة
 ام نعم قال
 العام عند
 من الكليات
 فقدم بالقصر
 ما ذكرناه
 ان يجوز وان العام
 وبعضه مخصص
 وهو القصور
 فكل بعضهم
 ان لم يعلم
 ان لم يعلم
 ان لم يعلم

اے ان قائلو! ما من عام الا وقد
خس من البعض نحو واللہ بکل شیء

علیم ان اللہ لا یظلم الناس شیئاً
واجیب بان نحو ما ذکر لیس من الاحکام

تو ما من عام اعترض علیہ بان قولنا کل عام مخصص
لفظ عام فان كان مخصصاً لزم ان یثبت عام بان
على عمومہ وان لم یکن مخصصاً یكون مناقضاً واجب
بانه مخصص بنفسه فلا یلزم المحذور قلت لیس الکلام
فی انه لا یکن ان یورد عام غیر مخصص من
البعض اذ لا وجہ له ولا ینتقل الیه الفرض بل
المراد العام الواقع فی کلام الشارع کما مخصص
فلا محذور فی الشئ الثانی مست

تخیل بقولہ اما باقی سے عموم
بطریق الاستشہاد و لہذا قال
واجیب اہ

و لکن نہ شہادہ سے بقا
على عمومہ مستلزم للرد على
من قال بعدمہ مست

و مراد من قال بعدمہ عمومہ
فی الاحکام العلمیۃ لا مطلقاً لظہور
ان المقصد بالبحث استنباط
الاحکام الفرعیۃ
من ادلتها
م

کما كان قبل ان المخصص غير مستقل

كما لاستثناء والصفة والشرط والغاية وبدل البعض

المقتض هو واجب قصر الحكم
على بعض متناول نحو جاءني الكلام
الآزید بخلاف المنقطع فإنه
لا يخص صدره

هو واجب قصر صدر الكلام
على بعض المتناول نحو انت
طالق ان دخلت الدار

م

قوله بدل البعض هو واجب القصر على بعض المتناول منه
نحو جاءني القوم اكثرهم قال في الكاشفة عند بعض
هو اشارة الى ما قبل من ان المبدل من ليس مقصور
في الافادة انما المقصود البدل فلا ضرورة لان بناء على
ان يكون العام مقصورا بالافادة في المقام او الى
ما قبل من ان بدل البعض في حكم الاستثناء فلا وجب لافرا
بالذكر وكلاهما خاليان عن التحصيل اما الاول فلان
الكلام في بيان صور قصر العام بغير المستقل
مطلقا سواء كان العام هو المتناول بالافادة او لا وكون
المبدل منه في حيز السقوط بعد بيان البدل غير
متعلق بالبحث على ان المختصين كانه عشرين قالوا
ان المبدل منه في غير بدل الغلط ليس في حكم المهدر
بل هو للمهدر والتوطئة وليفاذ بمجموعها فضل في كبد

وبين

فلا
ويمين لا يكون لاشياء واما ان في هذا بل البعض
وان كان في حكم الاستثناء بمعنى ان يؤدى كما اذا
لكن طريق مغاير للاستثناء في اداء المعنى فيبقى ان يفرد
بالذكر كما انفسد واما بالذكر كلاً من الشرط والصفة
يمكن ان يؤدى بطريق الصفة هذا ثم منها ما كان المخرج
من العام هو المذكور كالاستثناء والغاية ومنها
ما كان المخرج غير المذكور كالشرط والصفة والبدل فلو كان
فالعام حجة قطعية كما كان ان غير مستقل له وقال
فالعام يبقى قطعياً كما كان ان غير مستقل له اعظم دوزن
ما بين كون العام يبقى قطعياً وبين قوله العام الباسط
ان الملوحة

عند كون المخرج معسوماً
او مستقلاً بالعقل نحو خالق كل شيء

فان مجرد العقل
يخص ذاته تعالى
هذا انما يتم اذا
دخل الحكم في
خطاه ولم يحسن
الشيء بمعنى المثني
م

لا يكون العام
قطعيّاً انما هو ان كان
الخاص مستقلاً بل لا يفتي العقل
الخاص بالثبوت كما كان
لعدم ايراد
اخراج فهو مخرج والعقل
مستقلاً عن المخرج بالثبوت
عند كون المخرج منها العيني
الخطابات التي تخصها العيني
لا مطلقاً حتى لو تفتي العقل
بعض مجهول بان يكون الحكم
عقل على الكل دون البعض
عقل في الدار لا يفتي العام
الرجال في المخرج
فلا يفرد عند كون المخرج
قيداً ببعض كان او لا كان
ههنا انفاً والتكرار في
واغداً بانواعه بالغايات
الى ما قبل ان لم يثبت في
الشيء اخرج العقل بعضاً
وان امكن وقوعه في غيره
احقه في عدمه واسقط حكمه
عن البين لذاته والقول بان
القضية بهذه الصيغة
باجب في مقام المنزلة والايام
قوله هو مطلق العلوم كليات
ويؤيد تعيد ما سبق كون المخرج
معسوماً ان الملوحة

لعدم ايراد
بما لا يخرج استثناء وهو متفق
او جهالة بسبب استقلاله واما
الخاص مستقلاً عن العام
فلا يكون مجزاً في العالم
فبين المخرج كما اذا قال
اعراض البعض

ومن تخصیص التبصی والمجنون من خطاب
 الشریع او بالکلام المستراخی فانه نسخ

البعض
 من
 التبصی

التخصیص العام واخراج بعضه
 بالکلام المستقل المزانی
 م

كقول تعالى وقد علم الناس حج البيت من استطاع
 إليه سبيلاً فان المجنون مثلاً مع دخول لقة في الناس
 قد احس به العقل بحزم العقل باطلاع تكلف من لا يهتم
 بالخطاب هذا لا نيم عند من قال ان تعين مثلاً التكليف
 مطلقاً حيثما كان انما هو بالشرع لا غير سببي ان
 نقول تخفيف وزعم قوم منهم ان معنى ما ذكره
 السبكي وغيره انه لا يجوز التخصيص بالعقل وتلك
 فيه بوجوه لا يعجز عنها والظهور ما فيه والمصوبة بوجه
 من بعض ان تعينه منهم شارح المنهاج الی رفع
 النزاع بين الفريقين فقال بعضهم الخلف في المسئلة
 لفظي فان احدا لا ينافي في ان ما يسمى مخصصاً خارج
 وانما النزاع في ان اللفظ هل يشمل من لا يسمى
 العقل مخصصاً به في ان اللفظ لم يشمل ذلك ١٩

وهذا

١٩ وهذا هو ظاهر نص الثغرة ومن قال شيئا سماء محصفاً
 وانت تعلم انه لا حاصل له لانه ان اراد عدم الشمول لغة
 فصادف ظاهره وان اراد عدمه بحسب الارادة فلا شك
 ان هذا لم يقل بشموله بحسبها وان التخصيص ليس مبنياً
 على الشمول بحسب الارادة لان التخصيص نسخ العموم
 والعموم دلالة اللفظ على الاستغراق او جمع من المسميات
 لا ارادة ولو كان الامر كذلك لزم ان يكون كل تخصيص
 نسخاً وان اراد عدمه في صحة الارادة وامكانها
 في الجملة فلا يستند لاشتراط امكانها وصحتها في الجملة
 في التخصيص بل المقبر في التخصيص دلالة اللفظ
 وشموله عليه بحسب المعنى الذي قصده لولا التخصيص
 سواء امكن الارادة اولا على ان التخصيص منها اخرج
 بعض المتناول اللفظ المفرد وهو كل شيء مثلاً بل لفظ شيء
 في قوله تعالى اقد خلق كل شيء فله اسمع ارادة
 جميع ما يلحق عليه لفظ شيء بذلك المفرد الا انه
 لما وقع في التركيب ونسب اليه اخلق الذي يمنع عقلاً
 نسبة الى الكل اخلق عقلاً ارادة الكل هي معنى تخصيص
 العقل بل يقال يسمع ارادة الكل في التركيب ايضا

لفظ الارادة
 بغير التركيب
 كقوله غير مطابق لما في
 ومنه من ما بين قوله وبين عدم
 صحة الارادة لانه لما صدر ذلك
 التركيب من يوجب على ان
 التركيب من ارادة العقل لا بد
 من العقل بحسب التخصيص
 وقال بعضهم ان العقل لا يسمع
 ما يقضي العقل خروجه من العموم
 لانه في اللفظ لا يسمي تخصيصاً الا كما كان
 من التركيب

فان علم المخرج المنسوخ قطعي في الباقي

والا فقي الجميع وظني في الباقي
عطف على قوله قطعي

ان كان مستقلا متصلا ^{بما} ^{او} ^{العلم} ^{الذي} ^{هو} ^{المستقل} ^{بالمعلوم} ^{المخرج}

بوجه العلم الذي خص منه البعض بكلام مستقل موصول
يكون مجزئ في الباقي ان دل ذلك العلم على خارج
بعض معين كذا يكون قطعا في جميع الباقي بل ظني يمكن
في الشبهة اما ان حجة فلان الصحابة والسلف اتفقوا
بالعمومات المخصوص من البعض بكلام تام موصول فثابت
من غير تكبر فكان اجماعا ولان تناول الباقي بعد
التخصيص بان وجه العلم فيه انما هو باعتباره ولهذا
لو قال اكرم جميع بني نعيم ولاكرم فلانا وفلانا فترك
احدهم من عداها بعيدا عما فيها واما تكلم الشبهة فثابت
خروج بعض آخر من الباقي بتعليل ذلك المستقل
اذا الاصل في النصوص التعليل ولما نفع ههنا منه
واذا ادركت العلة فاحتمال الغير ثابت لما جاز تراحم العلم

كما كان لان ما يورث الشبهة
في منه المخرج وهو احتمال
التعليل منتف ههنا لا شائع
كون القياس ناسخا م

اي وان لم يعلم المخرج بالعلم المخرج
فالعلم قطعي في الجميع م

ولانا غير ذلك العلم اذ المجرول
لا يعارض المعلوم فينقض هو
في نفسه ويكون العام قطعا
في جميع ما يتناول ولا يخرج
فلان لا اعتبار لاهتمام ظاهر
العبارة ووقع التخصيص في
في هذا القسم ايضا م

والان لم ينفى الاحتمال
في هذا العلم
الشبهة

قوله وفي الكل ان لم يعلم وفيه نظر الظاهر انه ليس بحجة ان لم يعلم المخرج كما ذهب اليه الجمهور
 وخدمة اقوال الاقوام في هذا المقام على ما كتبت الا على انه لا نزاع في ان العام اذا قصر
 على بعض ما يتبادر بغير مستقل يكون حجة ان كان المخرج معلوما او لا يكون حجة ان لم يكن معلوما
 الا عند ابي ثور ففي رواية منه ان العام المخصوص ليس بحجة مطلقا خص بمقتضى او بمقتضى
 انشاء عن الباقي او لا وفي رواية منه ان العام المخصوص بكلام ليس بحجة الا في اخص اخص المخصوص
 اذا كان المخرج معلوما كما هو كذا في وجده الله سبحانه وحيث بن ابا ان حجة فيما سواه
 مما جاء في ابي ان على ما حكاه صاحب التحرير وصاحب التقرير واما اذا قصر كلامه على
 فعند الجمهور حجة قطعية في الباقي ان علم المخرج والا فليس بحجة اصلا الى ان يبين المخرج وقبل حجة قطعية
 في الباقي ان علم والا فليس بحجة وعند فخر الاسلام حجة قطعية في الباقي ان معلوما وقضية في الكل ان يكون
 وعند الشيخ ابي المعين من وابن برهان من الشافعية حجة قطعية في الباقي ان معلوما وقضية في الكل
 ان يكون وعند ابي عبد الله البصري ان كان العام مبنيا على حجة والا فلا وعند عبد الجبار ان لم يكن
 مبنيا قبل التخصيص حجة في الباقي والا فلا وعند البجلي ان خص بمقتضى ليس بحجة اصلا وعند بعض
 حجة في اقل الحجج وليس بحجة فيما نوقش به ههنا في وجوه التخصيص في اخبار

في قوله ان حشا اي العام فلي في البات في ان خص بالحس او العرف او نقصان بعض الاقوال
 او زيادة عدم اطلاع الحس على تفاصيل الاشياء ولا خلاف العرف والعادات
 ونقصان الزيادة والنقصان فلا يخلو من شبهة الا ان يعلم قدر المخصوص فطعا كنه
 ان وجد فساد جدا ان المؤلف

قوله واديت من كل شئ ضرورة ان الحس فاطع بان بعض الاشياء وما عند بلغة
 يخرج من عموم كل شئ والمراد من تخصيص الحس كونه واسطة في تخصيص العقل
 والمراد من تخصيص العقل كونه على الاستقلال موجبا له بالبداهة او بالبرهان فوسطا كس
 والعرف ونحوهما

قوله او عرفا العرف على نوعين الاول قوله وهو ان يعارف في الملاقاة لفظ ارادة
 معنى بحيث يبادر عند سماع ذلك اللفظ بواسطة ذلك التعارف كاللفظ الدابة على العرف
 او ذات القوائم الاربع والدرهم عند النقد الغالب وتخصيص العام به متفق عليه
 ان في على اي يجب التعامل لامن حيث اللفظ كاللحم فانه لا يختص لفظا بالما كوله
 انه يجب التعامل مخصص به وتخصيص العام مختلف فيه فعد بعض اصحابنا يخص به

من حيث معنى اللفظ نقصان
المعنى الذي من انشاء عن كمال
مادة اللفظ في بعض افراد
اللفظ العام فيكون اولي به
الاخر فيخص به م

وكما له ما انما مادة اللفظ
فيكون اللفظ اولي
بالبعض الاخر فيخص به م

ولكن في ان اتفق كل منهما
وحسب وج بعض مجمل القول
ما يشاء له صاحب القول
وهذا القول ما ذكره صاحب
الميزان تبعاً لما في المعنى في
الحس وحمل قوله وقيل على قول
من قال ان العام المخصوص
بمعنى مستقل معلوم المخرج قطعي في
الباقي ربط القول ان كان كلاماً
مستقلاً بعيداً

او نقصان بعض الاشياء نحو مملوك
لي حر او زيادته نحو لا يأكل فاكهة
وقيل دليل قطعي ان المخرج معلوماً

ولا ينبغي له لا يقع على الغيب والربط والرا عند
ابن حنيفة رحمه الله تعالى لان كلمة منها وان كان
فاكتة لغة الا ان فيه معنى زائد على التكه اي
التكذو والتعم المبنى عن السببية والقصور في
المقصود الاصل من المأكولات وذلك المعنى الزائد
العندائية وقوام البدن به وبعضهم قالوا انه صك
للغذاء والدواء والتعم ايضا فيكون هذه الزيادة
موجبة لنقصان معنى التكه فلان اول اسم
الفاكتة عند الاطلاق وهو مخرج في ان التخصيص هنا
لغة النقصان ولا يخفى ما فيه من ان كتاب لا حاجة له

لا يقع على
الكلام
نقصان اللفظ

لا يقع على
الكلام
نقصان اللفظ

وَأَمَّا التَّخْصِصُ بِفِعْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَوْنُهُ يَقُولُ أَصْحَابُنَا
الْإِجْمَاعِيُّ وَبِذَلِكَ الصَّحَابَةُ فَزَاجِعُ الْكَلَامِ
الْمُسْتَقَلِّ

ای تخصیص بکوتہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم و تقریر
لما یستلزم خروج بعض العام من حکم کلمہ علیہ السلام بغیر
مخالف عام فی مجلس نزولہ او حدوده و لم ینکرہ
و تخصیص العام بغیرہ و کتوتہ ابتداء جائز الا انہ عند
من قال بطلانہ العام کبعض منا و من الشیخینۃ النابجوز
اذا کان کل منہما مشہوراً او متواتراً متعارفاً للعام ان کل
العام متواتراً او مشہوراً و الا فلا ینرم الا المقارنۃ
وان انتفی المقارنۃ یکون التامخسنا سخا و عند
من قال بطلانہ کبعض منا و جمهور الفقہاء یجوز
مشہوراً اولاً متعارفاً اولاً اس المولف

ادب و ادب
مجالس
خلاف النص
العام في بعض
الافراد
بجمل على ادب
سنة مقادير
للعام من
من اخرج
تفصيل ديوان
كون فضل
النص
الخلاف
للموم مختصاً
اذا عرف
علم بالعام
على علم بالقدرة
المختص للمقام
كذا في
الخير
ارسلوا

بعض بارے
 ان زمان الامام مع التمس
 ولا تخص مع التمس
 الاخر ان بارے بالتمس
 ان التمس فانها وجوب
 ان التمس العبد فوجوب
 ثمانين جلدہ لکھ بالا جماع
 عبد نفس الثمانين بالا جماع
 نظر والتحقيق ان التمس
 انما يكون تفسد نقا خصوصا
 ابل بالا جماع وعلیم انفسه
 العام يكون نبيا على
 التمس على لو علم
 نفس غير قابل للتخص
 بالا جماع متساوية
 انفس لا تسمع على
 على خلاف النفس من غير
 على ناسخ له ومن اجل
 بان الامام لا يكون ناسخا
 اناسخ ما يفسد الامام
 ولهذا قال بعض المتخصصين
 خلاص القول بان الامام
 محصا ولا يعلی لانها
 منی على ان النسخ لا يكون
 انفس والتخص لا يكون
 من العبد الحسن وغيره

والتخصيص بالنسبة كنبته طعام دون طعام في نحو

قوله ^{الذي لا يملكه الله} ان اكلت طعاما فكذا ليس بصحيح

في ظاهر المذهب مطلقا وصحيح ديانة

عند ابي يوسف وقضاء ايضا عند

الخصاف وتخصيص العام باسباب

النزول واسباب الورد ليس بجائز

قال صاحب الاشارة تخصيص العام بالنسبة مقبول
ديانة لا قضاء وعند الخصاف بيع قضاء ايضا فلو
قال كل امرأة اتزوجها فوطا لي ثم قال نويت
من بلدة كذا لم يصح في ظاهر المذهب خلافا
للخصاف وما قاله الخصاف مخلص لمن خلف ظاهرا

لا يترك موجب البينة من
غير موجب يعتقد وعمل
بالكوت عنه مع ترك
العمل بالمقصود ولا ينبغي فساد
م

قال شمس الائمة اكلوا في الخصال
رجل كبير يجوز ان يغتسل
به

المذهب في دفع شيء به الظاهر وانما يقول الخصاف ظاهرا
كذا في الروايات فلو قال لا يحرم بالنسبة فظاهر انما انتهى

ثم عند كون الباس في نظائنا يخص

بجبر الواحد ولو مفصلاً وبالقياس

وان لم يجز ابتداء القطع ^{الجزء الذي ورد} فروع

العام الموقوف للمدح او الذم هل هو باق ^{على} عموم اوله
قبل نعم

لان تخصيص الظني بيان تفسير لا بيان تغيير كتخصيص القطعي
والظني يفسر بالظني كجبر الواحد والقياس دلالة
في كون المفسر متراجها بخلاف المغير فانه اذا
انفصل يكون ناسخا لا مغيرا ولهذا شرط في
المخصص المغير وهو المخصص ابتداء المقارنة
والا اتصال كما سبق من الموصف

الذي كان العام فيه
الظن انما هو

انما انقطع العام بحجب البنية اذا كانت
في نفس المذبح او الذم بل نعم
بحسب الاستعمال فيكم
بحسب الحكم بحسب شؤانه
فثبت به الحكم بعدم
فلم يبق مانع من ارادة التخصيص
للمدح او الذم ولا يغير

بمع لانه عام بعينه وضمما ولا منافاة
بين المدح والذم وبين التعيين فثبت
انهم بالتخصيص انهم من المذبح
فالاولى انهم من المذبح
فقالوا انهم من المذبح
مع كونه موقفا للمدح وبغير نظر

اي نه عدم وليس نه شي من
الاتفاق بل الاكثر على خلاف
هـ ما خرج به غير واحد من
المحققين كالقاضي عصف
وغیره و قبل بنوقف
الـ ان يبين الحال لا يجد
ان يرجع هذا القول اثباته

فانهم

بتم بل ينزع الذي لم يسن لذكره
بغيره هو على عموم و يقصر
على ما سبق له على ما سلم من
المعارض يحصل الموت والمقصود هو
الاشارة الى قوة عموم ما ليس
مسوقا لها عن عموم ما سبق لها
لا بيان موافق عموم على التفسير
فكانه قال هو باق على عموم
كالعام الذي لم يسن له غيره
اذا عارض عام آخر غير مسوق لا يتم
فائدة قال الناج ابن السكيت
المسئلة مقصورة على ما سبق لها
بل هو عامة في كل ما سبق لغرض
استمر

وقبل لا حتى ادعى الاتفاق فيه

والاصح نعم ان لم يعارضه عام آخر

لم يسن له والآفة

اي لا يتم لان الكلام سبق للمدعي او الذم وقد شاع
وعمد فيها التجوز والنوع وان يذكر العلم بلا ارادة
العموم بما لفظ او عسرا او وهو مردى عن التنا
وانت تعلم ان كثرة وقوع التجوز فيها بناء على الترتيب
لا يقتضي التجوز وعدم التقييم عند انتفاها ولا يخرج
الحفظ عن مسئلة العموم والتخصيف لا يقال قصد
المدعي او الذم بناء على قصد العموم لانا نقول من اين
ذلك بل التقييم يقع في الغرض منها ولو سلم فاشك
في عدم منافات العموم لها بل المبالغة
يحصل بكل منهما وقد يقال مني النزاع ان الدلالة بل بغير

والتم اذا لم يسن له شي من الموانع لا يسن له شي من الموانع

فان لم يسن له شي من الموانع لا يسن له شي من الموانع

من الموانع

واعلم ان العام المراد منه المخصوص
غير العام المخصوص لان الاول لا يراد
فيه شمول الجميع لامن جهة تناو
اللفظ ولامن جهة الحكم وانما في براد فيه
الشمول في اللفظ لاني الحكم ولان الاول
مجاز اتفاقا وانما في اقوال

على ما سبق و هذا الفرقان ما ذكره تقي الدين السبكي
حيث قال ان المراد به المخصوص هو العام اذا اطلق
به بعض بانماذله وهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله
والذي يظهر انه مجاز قطعاً بلا خلاف والمخصوص العام
اذا اراد به مخفاه مخرجاً منه بعض افراده فالارادة
في ارادة الاخراج وفي الاول ارادة الاستعمال ولا يشترط

از دیو خانیہ
بین اہل کیلیان
نیکو عالم و ارادہ خاں
دبیر الہی کے
بغیر حق نہیں

ہذا الارادۃ الاولی الفطریۃ نہکث الارادۃ والنقص جو محل الاختلاف نہی
ہذا مدار کرمین العالمہ بالنقص جو نہی البانی ہے
وہیجی باعین بہ نا کلمب ونازل جہدہ الام

فان دربنه لغتیه و انما قد تمکلت
عنه ذکره البقیه و تبعه
السیوطی کاتبه السیوطی فی الغریبین
الاولین کتبہ علی طاهره
مشکل اذ سر بنیہ ان فی
قد تكون عقلة محضة كقربة
الاول و سر بنیہ الاول هو
لفظہ و نحو ما کان فی وان
جو از اللفظ کتب فی ان فی
لیس علی الحلقه م

ولان سر بنیہ الاول لغتیه و لا یتکلف عنه
بجملات الثانی ولان الاول برادیه

الواحد اتفاقاً والثانی فی خلاف

نحو قوله تعالى قال لهم الناس العالم
هو نعيم بن مسعود

الاجمعي فی النسخه و اعراب من خرافه و کلمه النجوز
على ما ذكره السيوطي فقام الواحد مقام الكثير في ضبط
المؤمنين عن طاعات ابي شيان ولا يجدر ان يقال
ان الاول يعين فيه علاقة الفروم و يستدل عليها و ان
ان في وان الاول يقع في اللفظ الذي
ورد عليه الاستغراق كحيوان مراداً منه الانسان
في قولنا كل حيوان لامن حيث كونه مستغرقاً بل مجرد
مفهومه الذي اذا دخل عليه ما يفيد الاستغراق يكون

ولان الاول
بجملات الثانی
برادیه

استغراقاً
مفهومه الذي

تمت

العالم الباس في مطلقا مجاز عند الجمهور
في الترخيص

من الاشاعة والمقرن واشاره بعض من كهاب
البدع والتخريف والبعض الهندى وابن كحاب
والبعض دسے قالوا اولوكان حقيقه في الباس
كما كان حقيقه في النظر كان مشتركا بينهما والهم متفق
لان فبهم ترجيح الاشتراك على التجوز ولانه لو اشترك
لم يكن ظاهرا هو الموم والاستغراق وكما من فيه
ولما بنا ان الشخص انما بفهم بغيره كسائر انواع المجاز
فيكون مجازا كالك وبجواب عن الاول انما لانتم
ان العام بعد التخصيص يراو به خصوص الباس
حتى يكون معنى اخر ديزم من عدم مجازية الاشتراك
انما لانتم ولو لم ارادة الباس في فلانتم انه لو كان حقيقه
فهو كان مشتركا لفظا وانما يلزم لو كان ذلك بوضع
ثان واستعمال ثمن وانما لو كان ارادة الباس
بالاستعمال الاول الطار سے عليه عدم ارادة البعض

بما انما في الترخيص

انما من الجمع فلا يلزم ذلك ومن انما في ان كون الشخص محددا بالقرينة
انما بوجوب كونه مجازا في الاستعمال كالتخصص من حيث هو دانا كالتخصص
العام في صفة الاول وطمى عليه عدم ارادة البعض في مجازية ذلك بانه لو كان
مخصصا على الباس في مجازية كونه مجازا في الباس في العام فبهم بوضع
الاستعمال

والا فحقیقہ کے منہی التحصیل

وكان هذا العامل زعم ان هذا الاختلاف مني على الاختلاف
في اشراط الاستغراق في العام وان مني التحصیل
الجامع يقرب الى مدلول العام اولئذيه على الاطلاق
وكذا بما لا يقول عليه بل الحق انه خلاف مبتدأ اذا
كثر شرط الاستغراق ايضا على ان حقيقة وان
منه التحصیل بس ذكر على الاطلاق كما سيأتي وقيل
اهم المحرمين وبعض من حقيقة في تناوله ومجاز
في الاقتصار عليه وقال القاضي عبد الجبار
حقيقة ان كان بشرط او صفة لا استثناء وغيره
وقال القاضي حقيقة ان كان بشرط او استثناء
لا صفة وغيره وقيل حقيقة ان خص بر ليل لفظي انصر
او ان فصل والافجاز وقال ابو الحسن البصري حقيقة
ان غير مستقل ومجاز ان مستقل من عقل وسمع وهو
مختار الالام فخر الدين الرازي وكثير من المتأخرين

والا فحقیقہ کے منہی التحصیل

والحقیقہ

والحقیقة نقولوا عن ابي بكر الرارسي احمد المخلص
 منا حقيقة ان كان الباطن جمعا مطلقا والا فمجازا والممكن
 والثابتة نقولوا انه حقيقة ان الباطن غير منحصر
 اى كثرته يفرض العلم بفردية والا فمجازا فان قلت
 ما فائدة الخلاف قلت ذكرها فيها وجوب الاول بقوله
 شمس الائمة عن الكرخي من قال بانه حقيقة بمعنى
 الاستدلال ومن قال بانه مجاز لم يقل بمعنى الاستدلال
 لان المخصص يجعله مجازا فلو بقي محسوسا الباقى كان
 حقيقة ولا وجه للجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد
 الا ان يكون اخص المخصوص معلوما فيكون ثابته لكونه
 منضاه انتهي وفيه شبهة الثاني قريب منه وهو
 ما قاله تاج الدين والعراشي ان من قال حقيقة
 اجمع به في الباقى جزما ومن قال بخلافه
 اختلفوا في الاجتهاد به والمحققون على الاجتهاد
 به ايضا وفيه نظر الثالث ما قيل ثمة اختلاف
 صحة الاستدلال بهوم الباقى وفيه ايضا نظر ولا بعد ان ذلك

الحكم بالحق في ما فيه من انفاذ احكام
 الحق في ما لا يجوز من الباطن الا معنى آخر مجازي او مجاز
 احكام المجاز ويظهر ذلك في موارد الاستعمال

وتموعن الاكثر جمع بنصب
اسے مدلول العام وقيل ثلثة

التي انتهى التخصيص الى الغاية التي
يجوز ان ينتهي اليها التخصيص
ولا يجوز ان يتجاوزها

كأبي الحسين البصري والمام
الحسين والرازي وكثير
اصحاب الشافعي
م

قالوا العام كالجعم في افادة
الانفراد فلا يتجاوز تخصيصه
الجعم وهو ثلثة م

قد فرد بما فوق النصف كمن لا يمكن الاطلاع عليه
الا فيما يعلم عدد افراد العام وفرد بعضهم
يجوز غير محصور وعلى هذا لا يفرق بين
بما ذهب اليه البعض وصح فخر الدين الرازي
والبيضاوي من ان انتهى التخصيص جعم غير محصور
وقد قال تغايرهما صاحب جمع الجوامع قالوا لو
قلت كل من في المدينة ولم يقل الا ثلثة
او قال اردت ثلثة عد لا غيب او مخطا قفنا
ولم سلم فانما بعد في العرف لان في اللغة واللام
في الصيغة لغة وبعد ذلك فالسبيل
لا يقوم في غير المستقل فلا تقرب اليه

لفظ و معنی کا اجمال و التباس
اور معنی فقط کا رابطہ
و المقوم

۱ وثلثه في الجمع ان يستقل وقيل

۲ اشان ان يستقل وفي المفرد

كلاماً اذ غيره لان الثلثة اقل الجمع فالتخصيص بالمستقل
الے مادونہا يخرج اللفظ عن الدلالة للجمع
فيصر ازاله و تبدلوا ان الثلثة للجمع كالواحد
للمفرد فكما كان منتهى التخصيص للمفرد الواحد يكون
في الجمع الثلثة وان التخصيص بالمستقبل المتأخر
العموم والعموم عارض باللام ونحوه فلا بد ان يبقى
ما ثبت بنفس الصيغة وهو الثلثة لانها اذنا
على ما نص عليه محمد في مواضع من كتابه وهو قول
عثمان وابن عباس واكثر الصحابة والابن حنيفة
وانما في اكثر الفقهاء وائمة الفقهاء رضي الله
عنهم وقال عمرو بن دينار وما لك وبعض النسخة اقل
الجمع اثنان و على هذا القول قوله قبل اثنان م
۱۹ ولا يطلب ادلة الظرفين من الكشف الكبير والصغير

والنوع

١٩ والتوضيح والتلويح وغيرهما من المبسوطات
 فان قلت اجمع على ما تنق عليه كلمات النجاة على
 ضربين جمع القلة واقلة الشئ واكثره العشرة
 وجمع الكثرة واقلة ما فوق العشرة ولا نهاية لاكثره فخط
 هذا ينبغي ان يكون منتهى التخصيص في اجمع الكثرة
 السادى عشر فليتيم ما ذكر على اطلاقه اجيب
 بانهم لم يفرقوا بينهما في هذا المقام فدل بظاهرة
 على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة
 بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع
 الكثرة غير مختص وقال صاحب الطلوع هذا ادق
 بالاستتمالات وان صرح بخلافه وكثير من التفات
 ورد بانه قد فسق بينهما اهل العربية بالطرفين المذكورين
 في السؤال ولا شك ان الاصول مستند من العربية
 فكيف يستقيم المخالف لما تقر فيها والاصوب
 ما اشار اليه اكثر من المحققين من انهم لم يذكروا الفرق
 بينهما لكن بنوا كلامهم على ما يستفاد من القرآن والعرف
 واهل العربية ايضا معترفون به وبيان انه مطع نظرهم

الاجماع على ما
 الاثر من حيث
 بها الاحكام ولا شك ان ينبغي
 اكثر الاحكام العرف والاصول
 لا يجوز الادخال في العرف والاصول
 ربما يكون مبروراً طبقاً لما جازوا به
 العرفية نظر والاصول
 الوضع وانما ما لا الامم احكام
 النجاة في اجمع الكثرة
 الاصوليين في اجمع العرف
 فكلما في الاصول اية على
 اس المولى

والطائفة كالمفرد ^{مسألة}

العموم من عوارض الالفاظ ^{حقيقة} _{على ان يكون}

فان قيل لفظ هم صدق على سبيل
الحقيقة وبسبب المراد وصف
اللفظ به مجردا من المعنى بل
باعتبار معناه المتضمن للكثير الغير
المحمور وهذا مما لا ينبغي
ان يردود واما انه اطلاق المعنى
على الحقيقة او لا اختلف
فيسمى

^١
اي منتهى التخصيص المستقل في المفرد العام الواحد
فيجوز اليه لانه لا يخرج لذلك عن الدلالة على المفرد الذي
هو اصل وضع المفرد هذا الذي ذكره المصنف في ذكره
صاحب التبيين من تبعه كصاحب المرات نظام من
فخر الاسم واتباعه وقال المحقق النسخة في كشف
المنار اعلم ان بخصوص يعنى ان يعنى الواحد فيهما هو
جس سواد كان فيه داء صيغة كالرجل والمرأة او لانه
كالعبد والنساء والطائفة يحتمل بخصوص لواحد
لامرأيتها صارت جنسا واما الجمع صيغة وممكن كعبد
ونساء او معنى لا صيغة كمرهط وقوم فيجعل بخصوص الى
الثلاثة انتهى بعبارة وهذا تفرع منه بان الجمع اذا كان
عائدا استغنيا بان يفرقت بالهم فتنقح تخصيصة الواحد
واذا كان قائما مجردا انتظام جمع من المسببات ^{١٨}

۱۸. ان يكون منكر فنتي تخصيصه الثالثه ومن ثم
 قال صاحب الخبر منها هو مطلقا على ما اخاره
 الحقيقة وما قيل لواحد فيما هو جنس والثله فيما هو
 جمع فمرا دسم الجمع المنكر صريح به وباراده نحو
 الرجل والعبيد والنساء والطائفة بجنس
 وهو معظم العالم الاستغراق وفيه الكلام واما الجمع
 المنكر فمن الخاص خصوص جنس حقيقة في كل مرتبة
 ثلثة او اكثر لانها ما صدقانه كرجل في فرد زبد
 وغيره ولم سلم فمفهومه لا يقبل حكم المستند اذ لا يقبل
 التخصيص كعموم المعنى والمفهوم على قبل انتهى وحاصل
 ان منى تخصيص العام القابل له بالمستقل هو الواحد
 عند الحقيقة سواء كان ذلك العام على صيغة الافراد
 كالرجل او على صيغة الجمع كالعبيد فافكر ووجه
 هذا المذهب الذي اختاره المعبر من الحقيقة وتناول
 كلامهم الدال عليه والكلام يحتاج الى التحيز لانه ان كان
 العام حقيقة في الاباتى كما هو مذهب جمهور الحقيقة

قوله كما لم يرد
 في الاطلاق
 في قوله
 قال بن عباس
 من القابلية
 في قوله
 فلو لا نفر من
 طائفتهم
 انها لو احد
 فصدوا همها
 فذهب آخر
 ذكره ابن الجوزي
 ومن بعده وهو
 انه ان كان التخصيص
 بالاستثناء اذ لا
 يجوز الى واحد
 وان بغير ما من
 المتصل كالصفة
 يجوز الى اثنين

ولا ان الاستغراق
 اجمع بطريق الاستغراق
 اجماعا ليس انما جيب
 ما قيل ان الاستغراق اجماعا
 انما في من الاستغراق ان كان
 في الجمع الاستغراق كما هو مذهب
 مجازا في الاباتى اجمع بطريق
 بعضهم اذ كان الاستغراق في فرد
 استغراق على العام الاستغراق
 المفرد فثبت ان الاستغراق في فرد
 مطلقا الواحد بانفنى خالصا
 مطلقا تبادا بانفنى خالصا
 عن الاستغراق لا يبين ولا ينفى
 اجمع المستغراق لا يبين ولا ينفى
 من جمع وانما هو مذهب
 من نعتهم غير ثابت
 ان الموضع

والا فلو كان
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

والا فلو كان
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

او بجهته وهو النومية والجمعة لكونها مسجوع الواحد يدخل ان يكون
 ولما لم يكن الطائفة كانت علامة الجماعة فمنه وفي المعينان وقيل الطائفة

اسم للجماعة بطوف بالشيء ويحيط به واقله اثنان او
 ثلثة وقيل الطائفة الفرقة التي يمكن ان يكون
 حلقة واقلا ثلثة او اربعة وهي صفة غالبية كانت
 الجماعة الحاخفة حول الشيء ورذ بان صبا رالاحاطة وحكمة
 فيها بعيد عن اللغة لا التطوف والطوف من الدور
 والشيء حول الشيء لامن الكون حلقته قال الرازي
 الاصغها في في مفردات القرآن الطائفة
 من الناس جماعة منهم ومن الشيء القطعة منه
 وقال بعض منهم قد يقع على الواحد فصاعدا وعلى
 ذلك قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين
 وقوله اذ هممت طائفتان فالتائفة اذا اريد بها
 الجمع فجمع طائفتان واذا اريد بها الواحد فجمع
 ان يكون جمعا وسكنه به عن الواحد
 ويصح ان يجعل كرواية وعلامته ونحو ذلك

مسلم

وقبل من عوارض المعاني

كذلك في الأصح ومجازا عند بعض

على ان يكون حسيته
كان من عوارض الالفاظ
م

على ان يكون مشتركا معنويا لا لفظيا قالوا العموم

حقيقة في شمول امر المتعدد فكما صح في الالفاظ

باعتبار شموله للمتعدد بحسب الوضع يقع في المعاني

باعتبار شموله معنى لأمور متعددة بالتحقق فيها عموم

المطر والنخس والقحط للبلاء يقال عم المطر وعم النخس

وعم القحط واورد عليه بان العام لابد ان يكون

امرا واحدا شاملا للمتعدد وشمول المطر ونحوه ليس

كذلك اذ الموجود في كل مكان غير الموجود في

مكان آخر وانما هو اسم ادم من المطر واجب

باتنا لانعلم انه يعتبر في اللفظ في العموم هذا القيد

بل يكفي الشمول سواء كان هناك امرا واحدا او لم يكن

ولو سلمنا عموم ذلك المعنى ثابت في مثل صوت

تسمه طائفة اى في كونه
مسموعا لهم وهو امر واحد
يعلم وكذلك المعاني الكلية
تصور بعوم محسب الاتحاد التي
تحتها م

وھہنا قول آخر بعد دیوانہ من عوارض الالفاظ
 الموضوعۃ بازاء الاعیان دون الموضوعۃ
 بازاء المعانی و مثل ہذا حکم بحسب الاستد
 لہ ثم نقول الذی یظہر من دلیل الفرقۃ الاولی
 ان یکون النزاع فی ان العموم بحسب اللغۃ
 ہل یطلق علی الالفاظ والمعانی اولاً و سراً
 من دلیفۃ الاصولۃ ولا تعلق لغرضہم بل ہو
 امر لغوی یعلم بالرجوع الی اہل اللغۃ و استعمال
 و لہذا ترى الاصولیین فی ان المعنی ہل یکون عاماً
 لم یعرفوا العام بما کتب فی کتب اللغۃ بل خبروا
 واصطلاحاً علی معنی آخر و انما النزاع بین الامویین
 فی ان المعنی ہل یکون عاماً بعضی انہ یصح تخصیصہ
 و یجبر علیہ احکام العام المذكورۃ فی کتبہم
 کما فی الالفاظ العائدۃ ام لا و ظاہر
 ان دلیہم لا یتیم جنسہ کما لا یتخفی و قبل
 النزاع لفظی اس المؤلف

حيث لا نعلم او بمغناه فقط وهو
اما تناول المجموع بشرط الاجتماع

ثم لا عهد خارجا الى مجمع المعرف باحد من الالفاظ
العموم ذال عليه اذا تجرد عن القرائن عند عدم
تقدم ذكره وذلك لان الاصل عند الاصول
في اللام ولو في المجمع هو العهد الخارجا لانه
حقيقة التعيين والتبرر الموضوع له اللام ثم الاستغراق
لان الحكم على نفس الحقيقة والماتية بدون الاعتبار
الاستدلال قبل جوافه باب الاحكام واما العهد
الذي هي مفقوت على قرينة البعوضة فالاستغراق
هو المفهوم عند الاطلاق حيث لا عهد فيكون عاما
كذا في الحاشية والاضافة بعد الاستغراق
كالام حيث لا عهد فيكون عاما كذلك واما
ايضا اما بالقطع ان العلماء لم يزلوا يستدلون
بمثل بوجوبكم الله في اولادكم على توريت الاولاد

۱۰ ان کیوں فقط
 منفرہ سے عبادت کا
 ان کیوں عبادت کا
 منشاء لاقتضاء العموم
 المعنی ام
 ۱۱ ای العام بمغایہ فقط
 مفسرۃ التلویح وغیرہ ام

على العموم ومنه قوله عليه السلام قولنا في الشهادتين
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانكم
 اذا قلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد الله صالح في
 السماء والارض ومنه احتجاج ابن كبر رضي الله تعالى عنه
 بعوم حديث الأئمة من قولهم على الانصار عند
 قول الانصار ثنا اميرنا امير المؤمنين وقيل الزعم العموم
 محل الاجماع وامثال ذلك فاعتد ولم يقع
 الانكار من احد فان تعد الاجماع على عموم ذلك
 القفظ ولهذا قد صح الاستثناء من بلائمة والاستثناء
 في مثل معيار العموم لان المستثنى منه في الاستثناء
 المتصل يجب ان يشمل المستثنى بحسب الدلالة
 لكون الاستثناء لاجراجه او منه من الدخول تحت
 الحكم فاذا كان الاستثناء من المتعدد الغير المحصور كما
 في ههنا فلا بد من استغراقه ليثبت تناول المستثنى
 وغيره فيصح الاستثناء وههنا انكاش فيه ههنا
 اخر ان احدهما وبه قال ابو الحسن انه لا يفيد العموم

بل الجنس مطلقا احتمل العهد
 اولا وعنه الما ز ر
 لابي حامد الاسفرائيني
 وبه قال امام الحرمين اذا حمل
 الجنس والعهد ولم يعم الدليل
 على احدهما فهو محمل محتمل
 اس المولف

بجيث لو ثبت الحكم لو احد ثبت لدخوله
 في الجمع كآر هط والقوم والجم
 والانس والجمع او يتناول على سبيل
 التمثول اى مجتمعا او منفردا

في مفردات الرغيب ابن بقال على وجهين احدهما
 للروحانيين المسترة عن احس كلها بازاء الانس
 فعلى هذا دخل فيه الملائكة والشياطين فكل كلف
 جن وليس كل جن ملك وعلى هذا قال ابو صالح
 الملائكة كلها جنه وقيل بل الجن بعض الروحانيين
 وذلك ان الروحانيين ثمة اخيار وهم
 الملائكة واشرار وهم الشياطين واطرافهم اخيار
 واشرار وهم الجن والجنه جماعة الجن م

في الكشاف
 الرغيب من التفسير
 في التفسير وقيل ان
 اسم التلويح اسم لادون القدر من
 منسب الامون امرأة
 الرجال لا يكون امرأة
 اسم جماعه من الرجال خاصه
 واللفظ فيها مفرد بل ان كانا جنين
 ويجمع ويوجد التضم العاقل البجا
 ويجمع ويوجد فوال
 وما يتفق من الجمع
 القدم او الرط او الجن والانس
 او الجمع او الجمع الذي كان
 في الجنه من الجنه
 بجموعه من الجنه
 م

الشرع الواحد
 النفاذ
 بالحق
 والجمع
 ذكره
 م

نحو من دخل هذا الحصن فله كذا او بغيره

سبيل البدل اي منفردا فقط نحو من

دخل هذا الحصن فله كذا وعند الشين

ان ما كتبه او لا خاص قيل هو المحار

وقد يقال خصوصه بعارض القيد لا بنا في كونه عا

باصول كالعام المخصوص بخصوص الصفه ونحوه ولا نزاع في

هذه المسئلة بل القولان من النتائج ناظر الى ان

الاعتبار بين التحقق ان لفظه كل ومبني

ومن ونحوه عام وضما وقد يخص بغيره عارضا

كما ينبغي دخل هذا الحصن اليوم وحده قبل كل احد

وقد علم في العلوم الحقيقة ان المخصوص بحسب

الوجود لا ينافي في العموم بحسب المفهوم كما قالوا في قيد

الكل بالكل لا يغيب الجزئية بل الوحدة بحسب الوجود

فلو دخل واحد فقط يستحق نقلا

ناما ولو دخل جماعة مع

او متتابعين يستحق كل واحد

نقلانا ايضا م

بان لا يتعلق الحكم بكل واحد بشرط

الانفراد وعدم التعلق باحد

اخر م

فلو دخل واحد منفردا يستحق

النقل ان لم يولد دخل جماعة

معالم يستحق ايضا ولو دخلوا

متتابعين لم يستحق الا الواحد

السابق م

اي لفظه اولام

فلا عموم لان الاول اسم لفرد

سابق غير مسبوق فحق دخله

تبين ذلك الفرد ولا ينافي

غيره فلا يعم م

ان قيل كل من دخل هذا الحصن فله كذا

ان قيل كل من دخل هذا الحصن فله كذا بحسب الوضع والعموم وما صاحب

ومن العام المفرد المعروف باللام
او الاضافة حيث لا عمل ايضا
فارجوا

الشيء كما يجمع المرفع باحدهما واعلم انه عدس في كثير
من الكتب يجمع المضاف من العموم كما يجمع الملتصق بالعام
ولم يعد المفرد المضاف كما وقع في التحرير
حيث قال اسما، الشطر والموصلات والمفرد
الملتصق بالعام والكرة المنقطة والجمع والاضافة
موضوعة للمفرد حتى قال الضمير الهندي لم يبقوا
في الاضافة في المفرد لكن مقتضى النوبة بين الاضافة
ولام التعريف في الجمع ان يكون كذلك في
المفرد وان زاده الرز كنهه بانه قد صرح بالنوبة
في المفرد ايضا جماعة والجميع كون المفرد عا
بالاضافة كما ذكره المصنف حتى قال اللام الراز
في الحصول ان المفرد المعروف بالعام فلاضافة
عنده اذل على العموم من اللام على ما في البحث وغيره

الاضافة للمفرد دون
المفرد المعروف بالعام
الجمع

الآن يكون نسبه الجنس وما
في معناه كاجمع الدس براد
به الواحد

الآن يكون نسبه الجنس وما
في معناه كاجمع الدس براد
به الواحد

ثم الآن يكون نسبه الجنس او دليل الهند الذي
في لا يحمل على الاستراق فلا يكون عاتاً نحو الرجل خير
من المرأة هذا ويحمل ان يحمل الجنس على ما يتم الحقيقة
والهند الذي لما انها من شعب فيكون المعنى الآن
يكون نسبه على الحمل على الحقيقة او الهند الذي
وهنا مذاهب منها انه لا يفيد العموم مطلقاً ومنها
انه لا يفيد العموم اذا لم يتبر الواحد منه من الجنس
بالا نحو آرائه والزائنه واما ان يتبر واحد
بالا نحو التمر والتمره دخلت عنها فافاد الاستراق
وبه قال اهل الحرمين حكاه الشيخ السبكي ثم قال را
الغزالي في دبر بالوحدة لكن هذا مخالف لما في
بعض الكتب من انه مذاهب اهل الحرمين في العتم

الآن يكون نسبه الجنس وما
في معناه كاجمع الدس براد
به الواحد

نحو لا تزوج النساء والكثرة المنقبة
حقيقة أو حكما كما في سياق التقي
والاستفهام الانكاري والشرط المثبت
عند قصد المنع

قوله المكره المنقبة بان شغل عليها حكم النفي نحو ما احدث
بأثرها النفي نحو ما احدث قائما او باسرها
عاطفا نحو ما قام احد و سواء كان النفي ما او
لم اولا او لن او ليس او غير ما فليزم العموم في كل
ذلك لبادره منها وبعض الاستثناء ولان
استثناء الجنس او فرد مبهم لا يكون الا بانفصال كل
فرد فبمعنى هذا ما قاله النفي وفجده عموم ضروري لا
باستثناء صيغة الاسم لا يقال فلا يكون عمومها وضعيا
وقد اخذ الوضع في معنونه لانا نقول الوضع
عم من الشخص والنوع وقد ثبت من استعمالهم

فلا تاتزوج الله
حيث تختبر في خروج الروح
الا ان يوحى اليك من غير
خط ويعين ديانك في كل
امور لا توحى في غير
انفس لا مكان عدم
الناس وقل لا يعين قلبك
فيها فيما فيه تخفيف
الا باليسر وان كان
فما كانه فوكل الحماز
حيث تبصر اسرار

۱۵
 اکثر المنقہ عموم النفی عن کثیر غیر محصور احتیاج
 الی تفسیر نہ و ہذا بحصل الوضع التوسی قبل دیکوم
 دلالتہا علی العموم بطریق التوزم عند الحقیقۃ نہ
 التحصیل بالنبیۃ عنہم فلو نوسی معیتنا لم یصح فیہ
 نظر قبیلہ دلالتہا علی العموم فہاں احدا
 نص نے ذلک دہوا اذا کان مستغنی عنی بنفس
 فقط نحو ما فی الدار دیا راوا حد اذا لم یکن ہمزۃ
 مبدلۃ من واو واما اذا بنیت علی الفسخ لزم کما یش
 لا انتہی نفی الجنس نحو لا آلا الا اللہ وما دخل علیہا
 من نحو ما جانے من احدا فان ذلک نص فی عموم
 النفی بخلاف کلن ہل استفید العموم من لفظہ من
 ادکان مستفاداً من النفی و دخلت لفظہ من لثاکیدۃ
 او تنصیبہ و البصر جواش نے و ہونذہب اکثرین
 وقال العرائس بالاول حتی لو لم یصحہا لفظہ من لم
 تکن للعموم و ثانیہا ظمیرہ و ہونہا سوی ما ذکر نحو
 لا رجل نے الدار با ترفع فانه يجوز ان يقال بعن

۹
 بل رجلا و قبل لا نفس
 اذا بنیت علی الفسخ و لکن
 انہا للعموم نے اکما لکن الا
 انہا نص نے احد ہما ظنی لا
 و قول ابجر جانے و لرحمۃ
 انہا نے حالۃ الاعراب
 یست للعموم محمول علی انہا
 یست لخاصیہ کا صرح بغیر
 واحد منهم ان اللہ

نحو ان شربت خمر اكلذا لا اكل نحو
ان قلت حريتا فكلت كذا

لا عموم
اصدا من
فان قلت
م

لنوع من الشراب فانه وان كان خاصا بصورة
كذبة عام بعينه اذ مضاه لا تشرى خمر اصلا وكذا
لان الشرط في مثل للبهن على تحقق نقض
مضمون الشرط فاذا كان الشرط مثبتا يكون الكثرة
فيه خاصا بقيد الايجاب الجزئي فيجب
ان يكون جانب النقيض للعموم والسلب الكلي
بخلاف الشرط النفي فان الكثرة فيه عام بقيد
السلب الكلي فيجب ان يكون في جانب
النقيض للمخصوص والايجاب الجزئي
اي لا يكون الشرط المثبت من الكثرة المنقبة حكما
عند فسخه من الشرط م

والموصوفة بصفة عامة أي من العام التكررة

والمراد بعموم الصفة كما نص به صاحب الكشف وغيره
ان لا يختص بواحد ويصح ان يوصف بها كل فرد
من افراد نوع من الموصوف كقوله رجل كوفي يصح
ان يوصف بهذه النسبة كل رجال الكوفة
والمراد بعموم التكررة الموصوفة بها ظهورها في العموم
عند النكح من القرائن والموانع بينه اذا بقيت
مع نفسها وتجردت عن الوارض يستفاد منها العلوم
بالنظر الى اصل اللغة واما اذا تعذر العموم
عقلا او حسا او عادة او غير ذلك مما يقتضيه
ارادة المخصوص من القرائن والمخصصات فلا كلام
في خصوصها كما هو شأن سائر الفاظ العموم
فلا وجه لما قيل عموم التكررة الموصوفة بصفة
عامة في غاية الفساد للقطع بان تون اكرمت
رجلا عالما لا يدل على اكرام كل عالم ولا نزاع لاحد

ان في من

ان في من حلف لاكر من رجلا عالما ببر باكرام عالم دار
 انتهى لان ما ذكر مما ينفذ فيه العموم عقلا وحسا
 ولا كلام فيه وعدم ظهوره في العموم مع قطع النظر
 عن كل شئ سوى مفهوم الاصل فظ المنع على انه متعارف
 بصورة الاستثناء بان يقال لاكر من رجلا عالما بالآية
 وان عدم التراجع في صورة اليقين ليس بغير
 ما هو بصدده لان الالزام مبني على العرف
 والاستعمال لا على الخفايا اللغوية كما صرح بالاربع
 ونص عليه المشايخ وما هو بصدده اصل اللغة وانه
 انما يراد اذا قلنا با طراد عمومها ولا يلزم ذلك
 من عداه في خلال الفاظ استعملت في العموم
 حقيقة ولهذا قد صرح كثير من عداه من الفاظ العموم
 بان عمومها اكثر من لا سكتة وهذا لا يضر بنا الحكم على
 عمومها اذا خلت عن العوارض اذا المفرد ملحق بالاجنب
 وقد يستدل على عمومها بوجوبه بين الاول نحو قوله
 تعالى ولجند مؤمن خير من مشرك وقول
 معروف خير من صدقة للقطيع بان العموم مقصود

ههنا و منباد و اثناسی ان یقین حکم بالوصف
 مشتقا کان اونی معناه ظاهر فی کونه علة ذلک
 حکم فیکون ظاهر فی العموم یعنی انه یفعل حکم فی
 کل فرد من اشخاص ذلک التکرر الی انصف بیک
 الوصف و الحق ان هذا انما یفید اذا صح ذلک الوصف
 للعینة و هو اکثری لا یفعل کقوله لا اجلس الا رجل جالساً
 ولا یضرب فی کما سبق و بعد هذا لا یخلو عن محنة
 از جو علی تعزیر صحتہ یقتضی عموم کل تکرر
 مشتقہ بیا اذا کان مأخذ الاشتقاق ملا بیا للکلم
 صالحا للعبارة و لم یقل به احد قبل قبل عمومها متخل
 بغیر النجر و الجسنة او بیکلمه ای او با تکرر المشتقة
 من النفی ورد بعموم الدلیل و وجه بان مراد طراً
 عمومها مختص بیک النعوت و فی غیرها عمومها
 اکثری لا یفعل و فیہ ما فیہ فان قلت التکرر
 الموصوفه مقیده و المقید من اقسام الخاص
 و يجب بان خاص بالنسبة الی المطلق الذی لا ینبغي

و انک التیید عام فی افراد ما یوجبه فی ذلک
 ان التیید

نحو لا جالس الا رجلاً عالماً قبل هذا
عند من لم يشترط في العموم الاستغناء
ويعرف بما انتظم جمعا من المسببات

انها تكونها
من العام

فالمتنوع عام لعموم وصفه لان العلم ليس مما يخص
بواحد من الرجال ولهذا لو حلف لا جالس الا رجلاً
عالماً لم يحنث بجالسه عالماً او اكثر جمعاً وتقريراً
بجلاف ما لو حلف لا جالس الا رجلاً حيث يحنث
بجالسه رجلين ووجه الفرق بينهما ما اشار اليه
الائمة من ان الكثرة اذا كانت غير موصوفة
فلا استثناء باسم الشخص فيما دل واحد او اذا كانت
موصوفة فلا استثناء بعنقه النوع ويتفهم باذكرة الشيخ
ابو المعين النسفي ان الحكم في الكثرة الموصوفة متعلق
بالصفة دون الذات لقول اعتبار الذات
بدون الوصف وصيرورتها معبرة لوجود الصفة فلما

في المتنوع
والمتنوع بالذات
دون الذات
دون نوع الذات
الفرق انما يوجب انتظام
بجانبه لا يوجب
ومن شرط قبل هذا
سواء استغنى عن
وذلك على
غير ان العلم ان عدم
الاجاز وان عدم الوجوب
الوجوب

والنكرة في الاثبات قد تعم ان لا تثبت
 كما في قوله تعالى فيها فاكهة
 وتخل ورتان وتقرين المقام نحو
 علمت نفس في وجه

وحيث كون نفس في معنى العموم بلا اعتبار نفى يكون
 حاصله علمت كل نفس وفيه اوج آخر والاصل
 ان النكرة موضوعة لفرد مبهم من الجنس فله من حيث هو
 لا تفيد العموم في الاثبات بل هي فيه للاطلاق
 الا انه لما كان فيها معنى الجينية قد يكون الفصل الى
 مجرد الجينية دون الوحدة بالنظام سرية لكون
 المقام لاثبات فعم لوجود الجنس في كل فرد وقول
 المشايخ النكرة في الاثبات تخص انما هو في النكرة

المجردة عن القرائن ولا حاشية
 الى ان يقال ان قوله
 محمول على الاكثر وقيل هي
 في الاثبات لاجم اصلا زعماء انها
 للوحدة والافراد والعموم في
 الوحدة واما النفس في علمت
 نفس فقرة خبر من جرادة فالأمر
 الجنس مجازا ولو لوجود الجنس
 في كل فرد وبشمل الحكم كقوله
 الافراد وهذا لا يسمى عموما لان
 هذين اللفظين اريد بهما الجنس
 فحاجة الامر موارد متفردة
 ونقل ابو البركات النفي
 عن المحصول ان النكرة في
 الاثبات لا تفيد العموم اذا كان
 خبرا نحو جئتني رجل ان كان
 امرا فانادى بالعموم عند الاثر
 انتهى ولا يخفى ان هذا الفرق مما
 لا يساعده اللفظ ان المولى

هو تقدير النعم
 اذ لو كان في النعم
 بمرسوم
 لم يكن لاثبات
 كثر في
 ما قل عن
 الظاهر ان
 يقال نعم
 بغير نظام
 لاثبات

والمعاد المعروف عين الأول والمعاد
المنكر غير الأول وذلك أصل قد بعد

عنہ لما نفع کما فی قوله تعالیٰ فی السماء

اَلَا، وَفِي الْاَرْضِ اَلَا، وَاِنَّمَا اِلَهُكُم

آله واحد حیث انحدنا فیما وانزلنا
منکرمعادہ عکہ لکم

عَلَيْكَ الْكِتَابُ يَا مُحَمَّدُ مَصَدَقًا لِمَا بَيْنَ

بدیه من الکتاب و هذا کتاب انزلنا

الہی قولہ تعالیٰ آتاما انزل الکتساب

حبیب تغایر تافہیہا

[illegible]

بنار المطا
ایه
مک
مع کون کل منها معاد احسنه
بما هو المشهور قال صاحب الکشف
الاصل ان المعرفه اذا اجيدت
معرفه اولک واکثره اذا اجيدت
معرفه ثانیه عن الاول واکثره
کانث الثانی کانث الاول واکثره
اذا اجيدت سکره کانث الثانی
غیر الاول ودره صاحب النبیج
علطلب تفصیل
ایه

۵
 اللفظ
 المذكور اولاً
 معرّفه كان
 او كمره اذا عبد
 حال كونه معرّفه
 بانتم اولاً لانتم
 هو
 م

اے سمجھو ان المراد
بانا نے
عین المراد بانا
عقل علی ہمد
الخارجی
الذی ہو افاض

بعضی از اینها را در بعضی از کتب دیگر نیز دیده ام و بعضی از آنها را در بعضی از کتب دیگر نیز دیده ام و بعضی از آنها را در بعضی از کتب دیگر نیز دیده ام

و این نکره قسم با لفظ

العامه کما فی علی محمد فی الجان الکبر و المراد بلفظ
 هم المعنوی لانه لفظ النکر و حاصله ان ای نکره و مومها
 بعدم الصفه بحسب اصل الوضع قبل عمومها بحسب
 وضعها ابتداء للعدم الاستغناء للفرق الظاهر
 بین اعتق عبدا من عبید و دخل الدار و الفرق
 بین اعتق عبدا من عبید ضربک و اعتق ای
 عبید من عبید ضربک و فی نظر اما اولاً فلا
 الفرق الثانی منوع و فی الاول يجوز ان يكون
 من وجود من التبعية المحضة لا ارادة البعض
 من الجميع فی الاول دون الثانی و اما ثانیاً
 فلا تسم ثبوت الوضع للاستغناء بمثل ظهور فی
 الفرق بل الظاهر ان عموم ای من عموم الصفه
 لکنها لتوغلها فی الابهام بحسب لا یعین معناه

و اعتق عبداً
 و دخل الدار
 نکره

بعضی از اینها را در بعضی از کتب دیگر نیز دیده ام و بعضی از آنها را در بعضی از کتب دیگر نیز دیده ام و بعضی از آنها را در بعضی از کتب دیگر نیز دیده ام

صارت تسرینة من العموم حتی صار عمومها
 عند انصافها بصفة عامته مطهره وادلم یکن كذلك
 سائر التکرات ولهذا صار عمومها بالصفة العامة
 اکثریاد و لذلك خصت بالذكر مع اندراجها فی
 التکرة الموصوفة بصفة عامة و من هنا ترے
 انها لا قسم عند کونها صفة نحو مرت برجل
 ای رجل او حالا نحو مرت بزید ای رجل بمعنی
 رجل کامل کما فی قوله اضاعوا و ایضاً فی
 اضاعوا و قد یستدل علی خصوصها بعود التضمیر
 المفرد مثل ای الرجال انما ک و بعبارة الجواب
 بالواحد مثل زید او عمرو و هو یخفف
 لظهور عدم منافاتهما للعموم و بجزایان
 ذلک فی کثیر من الفاظ العموم مثل
 ما و من و نحوهما ان المثلک

فقط ایضا
العلم بکلام
قبره

العلم بانماض الشرطية لانه لم يذكر الاستغناء
والموصولة بغير العلم

وَمَنْ وَما شَرَطْتَهُ اَو استغناء
بشملان الموصولة لكن من في العطف

فان مني من جاسني فله درهم
ان جاسني زيد وان جاسني عمرو
وكذا ما اشترطت والاستغناء
ومعنى من في الدار ام زيد
في الدار ام عمرو الى غير ذلك
فقد دل في الصورتين الى
لفظ قطعاً للفظين وكذا بشرط
والاستغناء كذا في التلويح
م

اي لكن كلمة من مطلقاً استغناء
او شرطية او موصولة او موصوفة
تستعمل بحسب الحقيقة م

في التلويح وان عاد اليها ضمير المذكر نظراً الى ظاهر
اللفظ كما يشمل المذكر انما قال زعم قوم ان كلمة من
تختص بالمذكر بناء على غلبة استعمالها فيه وحكاية
ابن الدبان النحوي من النافعي وحكاية آخر
عن بعض الخففة وقال انهم مكسوبة في مسألة المزة
فجعلوا قوله عليه السلام من بدل دينه فاقلوه لا ينافي
والحق اثباتها ولها لقوله تعالى ومن يعمل من
الصالحات من ذكرا وانثى وقوله ومن يعنت
مكن ولا يجمع على عنت الاماء الداخلة فمن
دخل داري فهو حر ذكر ايام الحريم في الخلاف من
الشرطية وقال القضي الهند لا فرق بينها وبين الموصولة
والاستغناء والخلاف جار في الجميع واعتذر بعضهم عن

وما في غيرهم وقد عكس واما الموصولة
والموصولة فقد تغم وهو الاكثر
بأن المصدر للبناء

قوله وما في غيرهم فقط هذا فيما اذا اريد بالذات
واما اذا اريد الوصف فلا كما نقول ما زيد وجوابه عالم
او عاقل قال صاحب الكشاف في قوله تعالى والسماء
وما بناها بعد ما رد كونها مصدرية ان الوجه ان تكون
موصولة وانما او زلت على من لارادة معنى الوصفة
كانه قيل والسماء والقادر العظيم الذي بناها وفي
كلامهم سبحانه ما سخر لنا انتهى ويظهر منه عدم خنقا
استعمالها في الصفة بالاستفهامية وبه صح الكاشي
والعلامة والتسيد وغيرهم وبعضهم اكر الوصفة على غير
الاستفهامية والبرج المصروح حيث قال في تلك
الاية لم يبعد الدلالة على الوصفية في الموصولة
ولا الموصولة بل التعمد في الاستفهامية قال صاحب
الكشاف اتفق اهل اللغة على ان كلمة من مخقة بعضها

ببعض من
الصفات وما في
ذوات
الصفات بما
في استعمال
قال النسخ وهو
الاصل نحو
من في السموات
الاعلم من خلق
لما في السموات
ما عندكم ينفذ
وما عند الله
باق م

لا تخلفا
في جملة ما
يقول في تبيين
لا يفتي ويمنع
بلا يفتي
صاحب التبيين
من انما اللغة
قوله تعالى
من دون قد
قال عبد الله
المكانة والبرج
يقولون فقال
ما جعلك
ما علمت ان
الزجري و
وقيل ليعلم
انما من
انما من
الموصوفين
الشرط
على الاسماء
من كلام
بن غير العاقل
لم يفتي
في الخط
غير العاقل

لا يجوز ان يكون
الاسماء في
الاسماء في
الاسماء في

درین اسم که
بجای اللفظ
و غیره

و قد شخص والذي بعثها وحيث واين
تعليم الاكمة اقلوا لشركين حيث
وجدتموهم اينما تكونوا يدرككم الموت

بالموصولة كقوله تعالى ومنهم من ينظر اليك
والموصولة كقوله تعالى ومن الناس من يقول
هذا ما قبل ان وضعها على الخصوص كما في الموصولة
والكوة وانما لزمها التعريف في الاستعمال ومجربها
بالصفة المعنوية ويلزم مجربها في الشرط والاستفهام وقد يخصان موصولين
وموصوقين انتهى وقيل انما تعمان وقد تخصان
مطلقا من غير فرق بين كونها موصولين
وشرطين واستفهاميين واليه مشي النسخي
اس المؤلف

و هو ظرف مكان بهم بشرح
بالجملة التي بعده ولها هذا
لوقال لامرأة انت طالق
حيث ثبت يقتصر على المجلس
لان الطلاق لا يتعلق بالمكان
فيقتصر وليس في اللفظ ما يدل
على تعميم الامر منه فبقي ذكر
مطلق النسبة فيقتصر على المجلس
قال لا تخش و ترد لئلا
اس المؤلف

واين اسم استفهام عن المكان
نحو فابن تزيهون و ترد لئلا
عامة في الاكمة وايضا علم
منها نحو اينما بوجه لانيات
بغير كذا في الاتاني وشارح المعنى
للبازي لم يفسد في بينهما
حيث قال و اينما تدخل الافعال
كمن يقتضي عموم مكانها وهو
الاشهر

وسائر اسما، الشرط والاستفهام
 كقوله كيف لعموم لازم منته
 والا حوال وكذا اينما ومثلي وكيفما لكنها
 مختصة بالفعل

ان زمان ما قبله او بعده
 في نفس الامر قد قال ابن خلدون
 في شرحه ان اسم الاستفهام
 شرط وادب اسم الاستفهام
 وشرط وادب بلغة من فقه وادب
 في لغة العرب يقولون اخبرنا
 في ما كان

قوله كيف
 اسم بر دسط
 الشرط والاستفهام
 عن حال الاشياء
 لا عن ذاتها

قوله لعموم اءلف وشر مرتب قال الراغب
 كيف لفظ يسئل به عما يقع ان يقال فيه شبهه
 او غير شبهه فلا يقع ان يقال في الله تعالى
 كيف وقد يعبر به عن المسؤل عنه بكيف الابيض
 والاسود فاما نسبيه كيف وكل ما اخبر الله تعالى
 بلفظ كيف عن نفسه عز وجل فهو استخبار على طريق
 انبيه للمحلب والتوبيخ نحو كيف تكفرون بالله
 وكنتم امواتا وكيف بهد الله قوما كفروا انظر كيف ضربوا لك

انما يقال في نظر وكيف
 اولم يزد وكيف بهد الله
 انما هو

كقوله ابيض
 والاسود
 واليعرج واليعقم
 م

وکل و جمیع محکمان فی عموم مدخلہما

لا یعنی عدم قبول التخصیص والنسخ بل یعنی انہما قطعاً
فیہ وضعاً بحيث اذا اتقوا الدلیل والقسریۃ لا یجمل
الخصوص اصلاً وما ذکرہ ثمس الأئمة وفخر الاسام
من ان کلمۃ کل یجمل الخصوص نحو کلمۃ من کما اذا قال
من دخل ہذا الحصن او لاند کذا فدخلوا علی انتفا
فانفعل للاول خاصۃ لا احتمال الخصوص فی کلمۃ
کل فان الاول اسم لفرد سابق و ہذا الفرد متحقق
فیہ دون من دخل بعدہ انتہا لایفید عدم احتمال التخصیص
فعدم قسریۃ وما ذکرہ من احتمال الخصوص
محمول علی احتمال فی الجملۃ ولو عند القریبۃ
کما یظهر من التعلیل علی ان العموم قد یکون تناولاً علی
سبیل البدل وذكر الاول لاینافیہ وان انکرہ

الشیخ

البیان
لأن كلمة لما أدب
عند الانفراد صار كأنه قال
واحدة ان دخلت الدار
طابق نفخ العود ان تطبق طلاق
واحدة بدورها حتى لا ينفخ
على الواحد بل لو دخلت
كل من خلفت وبنى الانف
ان لا ينفخ في وقع الطلاق على
واحدة دخول الآخر في فداية
بين العود والانفاد ولها الوفا
الامير من دخل في الحصى او في
فد كذا فدخل عشرة معا
لكل منهم انظر فانما لما ادب
بوجب الاحاطة على الانفراد
فاغتر كل واحد من الدارين
بانفراده وقطع الا غتر فضا
الاخر كان ليس مع نفخ
كل واحد اول بالقياس الى العاد
بعده بخلاف ما لو قال جميع من
اولا فكذا فدخل عشرة معان
لهم نفخة واحدة بالشركة والكل واحد

البشخان كما سبق وكذا لا ينفخ ما ذكره النفخ من ان
كلمة كل تجل بخصوص وكلمة جميع تجل ان يستعار
لمعنى كل لا شتر كما في صفة الجمع وان اختلفت كيفية
جمعها وقد قامت دلالة بخصوص في صورة ذكر
الاول لانه محكم في بخصوص فخص كل واحد
منهما بما اورد ذكر العام واردة الخاص انتهى والحاصل
لو سلم احتمال بخصوص في تلك الصورة فانما هو
من دليل خارج عن وضعها ومعناها وهو لا يفسح
عدم وقوعها خاصين اصلا نظرا الى وضعها عند
عدم القرينة ثم اعلم انها وان اشتركا في العموم
والاحاطة لكنها مختلفان في كيفية كما قال النفخ
لأن كلمة جميع بوجب التناول على الاجتماع وكلمة
كل بوجبه على الانفراد بمعنى ان يعتبر كل مسمى
بانفراده كان ليس مع غيره حتى اذا قال كل امرأة
تدخل الدار في طابق وله اربعة نسوة فدخلت
واحدة طلقت ولا ينظر لوقوع الطلاق عليها ودخل

ح
عشر انظر الود
ويصير النظر واجبا
لاول جماعة دخل
واكلمة من فتن
شيئا من الانفراد
والاجتماع فدخل
اصلا في من غير
اولا فدخل عشرة معا
اذ وجب النظر
في هذه الصورة من
على العموم بطريق
الانفراد والاجتماع
في متعلم ومما ذكره يتضح المراد بقوله
التفصيل فكل لاحاطة

لا ينفخ الا في الشئ
لان الشئ لا ينفخ الا في الشئ

فکل لاحاطة الانسداد فی التکرة ولاحاطة الاجزاء فی المعرفة

یغنی ان کلاً لازم الاضافة وان حذف المضاف
ابیه من نحو وکل اتوه فان اضاف الی التکرة
یجط انسدادها وان اضاف الی المعرفة یستغرق
اجزائها ولهذا صدق کل رمان ماکول وکذب کل
ارمان ماکول ومن ثم قال محمد فی الجماع
التصغیر لو قال انت طائی کل تطیقة یقع الثلث
ولو قال کل التطیقة یقع واحدة قال شمس الدین
القاری فی فصول البدایع مرادهم واسم
اعلم ان الداخل علی المعرفة یوجب العموم لانها
فی اجزائها بتقدير جز منکر والظاهر انه
تعسف بل الوجه ان کلاً منی عن جمیع ما اندراج
مدخله فی حکم ای ضم بعضه الی بعض بطریق
الاستیعاب فاذا دخل علی امر مبهم اخرج من

تغنی کل ارمان ماکول
کل جزء من اجزاء
ارمان ماکول
مست

افراد الجملة

افراد نے ایک دہل علی ضم بعض ذلک الافراد
 علی بعض نے حکم و اذا دخل علی امر
 معین له اجزاء بدل علی ضم بعض اجزاء علی بعض
 نے حکم و اذا دخل علی معرف مجموع الافراد
 بدل ایضاً علی ضم بعض الافراد و لهذا قال ابن تیمیہ
 و السیوطی کل اسم موضوع لاستتراق افراد المنکر
 المضاف الیه و المعروف المجموع و اجزاء المفرد
 المعروف و تقدیر جزا منکر فی الداخل علی
 المعرفة قول بنی استتراق الاجزاء من حیث
 ہی اجزاء و خروج من الظاهر من غیر ضرورة و هو
 مستبعد مستبعد قال الراغب فی المفردات و صاحب
 القاموس فی البصائر کل اسم لضم اجزاء
 الشئ و جمعا و ذلک ضرباً احدیہا انضمام لذات
 الشئ و احوالہ المختصة له و تفید معنی التمام کقوله تعالیٰ
 و لا تبسطها کل البسط ای بسطاً تاماً و ان فی
 انضمام للذوات و ذلک یضاف تارة الی

لا
 معرف و التمام
 و تارة الی ضم اجزاء
 اولیٰ تارة الی ضم اجزاء و تارة الی
 من الاستتراق و بعد ذلک فی داخل من
 فی تخارج من القرآن و التمام
 کلام الفصحاء الکل باللفظ و التمام
 و انما ذلک یجوز فی کلام الفصحاء
 و المتکلمین و من خارج
 الی الکون

قال الراغب
 بسط اللفظ کل اللفظ الالافی
 فی اللفظ کل اللفظ الالافی
 الی تمام اللفظ
 مستعد

وقد يكون لاحاطة الانسراح ايضا

نحو كلهم آتية يوم القسمة وقد يكون للتكثير

وكلمة كل على الاسماء وتعمها صريحا

فردا اذا لا نحو قوله عليه السلام
كل ذلك لم يكن وقول الشاعر
كله لم يصنع

الاسماء لا لاحاطتها اذا دخل
على الكثرة سواء كانت

المعرفة بمجموعها وهو
مطروح كما سبق من ابن
هشام والسبب

لا الافعال لانها لازمة للاضافة
والمضاف اليه انما يكون اسما
فيقال كل رجل وكل ضروب
بتقدير الاسم المضاف اليه
ولا يقال كل يغرب بالتقدير
اسم

بناء على القرينة كما في قوله تعالى وجانهم الموضع

من كل مكان على ما في غير ابن الكمال وقولوا
ايضا في قوله كل شجرة نار اذا نار في شجر الغابة

ونقل في حاشيته القطب على الكشاف في آخر سورة
ال عمران وكما في قولهم فلان يقصد كل واحد

بمس للتوثير بل للتكثير كما في الحاشية وقد قبل ايضا
في قوله تعالى ثم كلي من كل الثمرات انه للتكثير ولا يعيد

ان يقال انه في المذكورات لا استغراق العرفي
او الادعائي للبالغة وفي البصائر قد جاء كل بمعنى بعض
فهو من الافراد انتهى

لم يبق كمالا
الا منسوبة

وتعمم الافعال ضمنا اي في ضمن
تعميم الاسماء وكلها بالكلش والتكرار
وجميع للشمول على الاشتمال

اي على الافعال ونعما مركبا والاسماء ضمنا حتى لو قال
كلما تزوجت امرأة فكذا فزوج امرأة مرارا فخلق
في كل مرة لانها تقتضي العموم في الزوج كذا
ذكر محمد في الجامع قال النوبون كلمة ما في كلتا
مصدرية لكننا نأبسته بعطتها من ظرف زمان
كما يوجب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت
ولهذا يسمى هذه المصدرية بالظرفية انما تارة
من الظرف لانها ظرف في نفسها فكل من كلتا منصوبة
على الحرف لاضافة الى شئ هو قائم مقامه ونايب
الفعل الذي هو جواب في المعنى قال ابو جابر
هذه للعموم لان الظرفية مراد بها العموم وكل اكره فيفيد

الاسماء مرارة
تخالف قول من
انزجها كذا فخلق
على العموم ولو زوج
نظن في الاول دون الثاني
لانها نوجب العموم
وهو الاسم لا الفعل
اي فيجب ان الحكم
منه كذا الفعل
وقا نوفا

الكلية وهذا ما قال به

فلو دخل عشرة معا في جميع من دخل

هذا الحسن أولاً فلم يفلح نفل واحد ولا لعطف

على العموم بوجوب عموم المعطوف

خلافاً للشا في

وهذه المسئلة قد استنبه ترجمتها على العلامة الشيرازي
ومن تبعه فرغموا أن النزاع في أن مطلق العطف
في العام على يقتضي العموم في المعطوف أولاً
فذهب الخفيفة إلى الأول والناخبة إلى الثاني
وظاهر كلام الكتاب المنقول من زبدة بلغة ما
على ما في الحاشية ميل إليه وهذا من كودة الجوا
وما في بعض كتب النافعة من أن عطف العام على الخاص
يقتضي تخصيصه عند الخفيفة ولا يقتضي عند النافعة

فلسف

تقتضي عموم لأن لفظ جميع لما
افاد الشولي مع الاختصاص
كان العشرة كعطف واحد
سابق بالدخول على سائر
الناس م
لأن العطف يشترط كمال المعطوف
مع المعطوف عليه فيقدر في
المعطوف ما ذكر في المعطوف
عليه من المتطلبات فيعم
بعمومه

ثم سئل اخرى كما صرح به التفارازي في ترجمتها به كما
 وقع من البعض وهم على ما وقع في كثير من كتب
 الخفية خلافاً ولهذا نسب في منهاج البيضاء
 الى بعض الخفية نعم الاصل لتوبة المعطوف
 والمعطوف عليه في المتعلقات وحمل الكلام على
 ما فيه رعاية للناسبة الاولى فلما احتمل المعطوف عليه
 العموم والخصوص ولم يثبت شيئاً منها بعينه وتعين النحوص
 في المعطوف يجوز ان يتخصص بمرجح احتمال
 الخصوص فيه بالمعطوف والحق في ترجمتها ما
 به غير واحد من المحققين ان احدهما يكملين اذا
 حطفت على الاخرى وكانت انانية تقضي تقدير
 شيء لم يقيم قبل تقدير ما تقدم ذكره في الاول
 حتى ان كان عاماً فيها اقتضى العطف تقدير
 ذلك العام في ان في مكان العطف على العام
 يقتضي العموم في المعطوف لذلك الامر المقدار
 كانت الخفية الاصل في العطف تشريك المعطوف

ثم نسب في منهاج البيضاء
 حيث قال بعض الخفية بالتخصيص
 يخص العام وقال بعض الخفية بالتولية
 تولية بين المعطوفين غالب التولية
 تولية بين الاحكام غير واجبة
 في جميع الاحكام بالترتيب
 ورده بانهم لا يقولون بالترتيب
 في المعطوف عليه في جميع الاحكام
 بل بالترتيب في المتعلقات كما

مع المعطوف عليه فيحمل عليه فيما يمكن تشريكه ولما وجب
 تقدير شيء في المعطوف واكن ان يقدر ما يذكر في
 المعطوف عليه لزم ان يقدر ذلك في المعطوف
 علما بالاصل الذي هو تشريكه معه في ذلك المعطوف
 المتعلق وحمل المقام على ما دل عليه القرينة وهي
 ذكر ذلك الشئ في المعطوف عليه وقالت الشافعية
 لا يقدر الامر العام الذي ذكر في المعطوف عليه
 بل يقتضي بتقدير اقل امر يستقيم به الكلام اذ اعتباره
 للضرورة فيقدر بقدر ما فلا يقتضي العموم في المعطوف
 قلنا لو سلم ما ذكرتم فاما ينهض فيما اذا لم يدل دليل
 على تقدير امر معين وليس فليس والزام مشاركون
 المعطوفين في المتعلقات كما عرفتكم به كما ذهبتم
 اليه في الاستثناء التعقب للمحل المتعقبه وهذا
 ولهذا اختاره كثير من الشافعية كما بن السمعاني حيث
 قال كلام الكنفية ظاهر جدا وقال ابن السكاجب
 هو الصحيح اهـ

فائدة القمار ليست من صيغ العموم وهو شكل
 فيما اذا كان المرح عاماً ولم يدل دليل على رجوعه
 الى بعض مخصوص اذ لا شك في موثقه جازي العموم
 فافكر منهم الا يزيد الاستثنا في مثل صيغ العموم
 ولهذا قال النحوي القمارا في اذ كان المرح عاماً
 فلا ينبغي ان يتردد العلامة في ذلك بانها ليست بعام
 وقال بعضهم ان المراد بعدم عموم القمار عدم عمومها
 اذ كان المرح موهودا وان كان حكمها حكم مرجحها
 في العموم والخصوص وهذا التوجيه كما ترى
 بعيد كل البعد وبعضهم قال لعل المراد انهم لا يسمون
 القمار لنفسها عامة والعموم انما هو واقع بواسطتها
 اذ المراد بصيغ العموم ما يدل بنفسه تنبيه
 اذ اذكر عام وبعد ضمير يرجع الى بعض ما يتناول
 فهل يخص ذلك العام ويراد به ذلك البعض
 الا في هو مرجح الضمير اولا اخلفوا فيه فقال
 بعضهم بالتخصيص قبل وعليه اكثر الحقيقة قال ابن الهمام
 وهو الاوجه قال العرائفي هو قول الثاني في

في عموم القمار
 وقد يتردد
 الوجه

وقال بعضهم
 بعموم التخصيص
 اكثر انما تعيب
 وحاصل الاول ان تعيب ارادة البغض
 في التفسير وجعل ذلك البغض
 خاصا مضافا الى ان يكون دليلا
 لارادة الخصوص فيما ذكره في قوله
 الى من ما اراد من التفسير
 ذكره في تقييد وجعل تمام ان ذلك
 فيما وحاصل ان في العلم السابق
 لا يجعل دليلا لما قبل الضمير
 يعني على عمومه ويخرج الضمير
 الى ما يدل عليه منها من الاشارة
 الى انما لا شك في التوقف
 وحاصل الثاني انما لا شك في التوقف
 في الحقيقة في اشارة الى الخصوص
 اخرى على ارادة البغض
 والعموم واذ اقام في فعل
 الى الوجه

ما وضع لخطاب المشافهة نحو يا أيها
الناس ويا عباده يعم الموجود
فقط والحكم لمن سبوجد بدليل آخر من نص
اواجماع اوقياس

لا يجر عبارة الصيغة وعموم الخطاب والاعطراف
 لو لم يدخل في عموم الخطاب بحسب عرف الشرع
 او الغيب فلا اقل من ثبوت دلالة كالحاق غير الاعراب
 بالاعراب كما سيأتي وثبوت القياس لا يظهر له وجه
 وعدم احتياج الحاقه بحكم من وجد الی مقدمه اجتهاد
 مما لا ريب فيه فكانه اراد بالقياس باحوال اعم من الالفاظ
 ولذا قال العلامة الشيرازي ذكر في الكتب المشهورة
 ان الحق ان العموم معلوم بالضرورة من دين محمد
 صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا اولانا نعلم قطعا
 انه لا يقال للمعددين بايهما س ونحو الكاره الكاره

۱۶
لا ینحوز ان یقال منہ اختطاط
المعدومین بالموجودین
یا ربہما الناس بطریق التغیب
علیہ انہ لو سلم عدم جوازہ لہذہ لکن
عدم جوازہ فی عرف الشرع
ممنوع وثانیاً انہ اشنع خطاب
العیبہ والمجنون لقصورہم
عن فهم الخطاب فہم المعدوم
اجدر وفیہ نظر لان عدم توجہ
الخطاب والتکلیف بناءً علی دلیل
لانیان فی عموم الخطاب
وثناولہ لفظاً اس الملکوف

فوله وانكاره مكابرة كيف
والمعدوم وقت كونه معدوما
لبس من الناس بالضرورة فواثرو
اللفظ ولا يمكن ان يكون مكلفا
فلا يشهد الخطاب التخليص واما
التكويين والتشجير فليس كلامنا
فيه مع ظهور فساد مفسد

واللهم ام
والمؤمنين
بما افعل
فقط والاول
محبب لوجي
والجنان الي
الحكماء

من الله تعالى عليه وسلم قالوا اولانا نعلم قطعا
انه لا يقال للمعدومين يا ايها السخو والكفار الكفارة وفيه نظر

وقد يكون الخطاب لعين والمراد
 الغير نحو يا أيها النبي اتق الله ولا تطع
 الكافرين وهذان كنت في شك
 مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرون الكتاب
 من قبلك

والخطاب له عليه السلام صورة والمراد من كان في صدو طاعة
 الكافرين وذكر الاتقاء من الامة فتولى من تأدية
 المراد بانشار ان من كان من صدو ما يسقط منزلة
 من درجة الاعتبار وبعد نفسه من ساحة الخطاب
 يعني انه ليس محلا له فمن شأنه ان يجالط غيره الذي
 لم يكن كذلك وايضا لما كان اميرا ومستبورا لامة كان
 توجه الخطاب اليه اقوى تاثيرا في قلوبهم على ما جرت عليه عادة
 الملوك في خطاب الامراء الذين جعلوا حكم امراء على الرعايا
 هذا الذي ذكره المصنف في اتقان السيرة نقلا عن الآثار

لأنه يكون الخطاب لاحد صورة
 والمراد غيره حيثما ذكرت
 في الاصل باللفظ

الخطاب له والمراد امته لانه
 عليه السلام كان قتيلا وحاشا
 من طاعة الكفار اتقان

وقيل خولب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والمراد خطاب امته
 ومخافه فان كنتم في شك مما
 أنزلنا اليكم فقولوا وانزلنا اليكم نورا
 مبينا وقيل الخطاب للسامع
 ممن يجوز عليه الشك وقيل
 ان لفظي اي مما كنت في شك
 يعني لا اتمرت بالسؤال لانك
 شك وكنت ترداد يغنيان كما
 ازاد ابراهيم عليه السلام بمعاية
 احب والمؤني

وجاء في الكشاف وغيره لم يجز هذه الآية من هذا الفصل
 وادناه ما وقع في سبب نزولها والله اعلم بالصواب

اذا المراد هو التعريف ا — لے الکفار
لعل منه قوله لن اشركت بعجبك عملا

فیه وجوه الاول انه ابرز شرکه فی معرض الکامل امین
صیغه الماضی مع القطع بانه لم یفیع ولا یفیع ابداً منه ترفیفاً
بمن اشترک وجمط علمه و هذا ما فی مفتاح الکفا کما
وارتضاه جمیع من المحققین واثلاً انه اسند الاشترک
المنع من یفیع بینه فی مقام الزجر واکمل علی ذکره
مع القطع بانه لا یفیع منه ابداً ترفیفاً بمن وقع منه
و هذا مما ارتضاه شارح الابضاح والانصاف انه وج
حسن ملائم لبسبب الآیة واسبابها وان لم یقبله السید
الشریف ومن تخالفوه واثلاً انهم المولطون
توجب کون الشرطاً فیما فایز شرکه المقطوع بعده
معرض الکامل ترفیفاً لمن اشترک کما فی الاول غیر انه فی
الاول من صیغه اشترک و فی هذا من الهم ولا یخفی فی
الخطاب من اللطائف من ابرار التیسیج والالهاب

۱
بغور سے
فان گشت
نہے شکست
۲
۳
ایں اعراب
و الزاد بہ
ان بزرگ
د یاد آخر
خوشی
لا فریاد

[illegible]

الوارثین
و یفعلون و یفعلوا
و یفعلون و یفعلوا

و اجمع المذکر السالم نحو المسلمین و نحو

فعلوا یخص بالذکور الا عند الاختلاط

بالاناث قد خل تباطل

الاناث فی تلك الجملة من غیر
اجتماع الی قرینة ولا
دلیل خارجی
م

ای الذکور و تفصیل المقام علی وجه یفصح المرام
و یکتف فوائده فیود الهم ان اجمع المؤنث لا یدخل
تحت المذکر بلا تسربیه اتفاقا و اجمع الذم سبب
فیہ علامته الذکر و لا التانیث مادة و صورة کلا
بنیاد الذکر و المؤنث اتفاقا و اجمع المؤنث
بمسبب المادة للذکور خاصة کالرجال و اجمع المذکر
المکسر لا یتبادل المؤنث اتفاقا علی ما صرح
به النجیب الکی و نقطه الزر کتفی عن بعض المسودات
و یؤیدہ اشتہار قید السالم فی غیر محل الخلاف
و ترجمتہ المسئلة من غیر مکسر و قبل اجمع المکسر کا اجمع

السالم

السالم في هذا الحكم واما جمع المذكر السالم المثال
 بحسب المادة للفرعين نحو المسلمين وفعلوا وهذه العينة
 اذا طلعت بل تدخل الاءاث عند الاختلاط بالذكور
 بلا قيام تسمية منفصلة اختلفوا فيه فذهب
 الشافعية والمالكية الى الثاني والمناظرة الى الاول
 قال ابن الهيثم والزرزقي هو قول النخعي قال ابن
 البار عا وغيره لا نزاع في عدم الدخول حقيقة
 واما النزاع في ظهور الدخول لا شتبار في
 العرف ويدل عليه ما قاله النخعي الفارابي
 ان حاصل النزاع ان تغيب الدخول على الاءاث
 والقصد اليها بل هو ظاهر او منى على القرينة
 انتهى فاحصه ان تلك العينة تناول الاءاث
 عند الاختلاط حقيقة في عرف الشرح او فيه وفي
 العرف العام عندنا وعند المناظرة ولا تناول الا بجا
 مبني على القرينة المتقدمة عند اكثر المالكية ان
 اولاه تغيب في الاستعمال اطلاقا عليها عند
 الاجتماع والاختلاط والاصل في الاطلاق الحقيقة

فان قلت يلزم من الاشتراك اللفظي والمجاز خبر من
 قلت لا نسلم الازم بل يجوز ان يكون حسيته عرفية
 لقدرك المشتركة بين محض الذكور والذكور والاناث
 متحليين واما ما اوردتم من الاناث لما شاركن
 في الاحكام انما يتبع هذه البصيرة قليلا وقلنا
 فان قيل يجوز ان يدخلن في دليل خارجي ولا نزاع
 في دخولن في دليل خارجي ولا نزاع في دخولن في
 دليل خارجي ولا نزاع في دخولن في دليل خارجي
 وبالحجة ونحوهما فلا دليل في الدخول فلا دخول
 بلا اعتبار سرية في اكثر المقامات الواردة بتلك
 الصفة فما علم بما يشبهه وذلك دليل الحقيقة
 واما عدم الدخول في الاحكام قليلة جدا فبما
 خارجي كما يعرف من تتبع من اهل الانصاف
 على ان اسناد الاقل الى دليل خارجي هو
 والى من اسناد الاكثر اليه تعليلا بخلاف الظاهر
 واما نحو قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات
 فلتنصبن اعتناء وتسمية بانفسهن بالذكر كما

۱۵
 عليه ما روى الناس في نسب
 نزوله واما اجماع اهل اللغة
 على ان يجمع المذكر والمؤنر
 وتسمية اجمع المذكر اصطلاح
 لاهل العربية بنحو ما
 اتفقوا عليه احوال المذكر فيه
 اس المؤلف

بتعريف الواحد وهو في المسلمين
 مسلم لا مسلمة فخرج ما كان فيهم
 ان الزناح فيكون فيهم
 هو المذكر لا المؤنر
 رج

از خطبه
مبنای
اصطلاح

والجمع المونث السالم يخضع حسن التبر

خطاب الرسول صلى الله عليه وآله
يعلم الامة عرفاً اولئك الا بدليل

آخر يوم حب اختصاره به من لنا وعنه احمد بن حنبل
وبعض الشافعية كابن السمان في اختاره امام
المؤمنين وقال اكثر الشافعية لا يتم الا بدليل
الشرىكت لنا ان الرسول صلى الله عليه وآله عليه
وسلم سيد امته واما محسوم وقد وثقهم والامته بنا
ولهم فيه اسوة حسنة ومن شانه كذا كذا فهو وحده
للخطاب والكل في منزلة جميعهم وساد مساد كلهم
وبفهم اهل اللغة من امره شمول اتباعه عرفاً وان لم
يشمل وضعاً اصلها كما اذا قيل لا مبرار كسب للمقاتلة
فاذا ورد خطاب خال عن قرينة الاختصاص يظهر

دخول لامة منى حكمه بحاله ونظرا الى
 اهل اللغة لا يرى ان فعل البنى عليه اسم مجزى
 فكل ادبيل فله ويدل عليه قوله تعالى يا ايها البنى اذا
 طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن حيث افرد به الخطاب
 ثم امر بعبئة الجمع والعموم فدل ان مشد خطاب
 ولامته وقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا
 زوجناكمها ليكملنكم على المؤمنين خرج حيث
 اخر انه انما اباح له لكونه شاعرا لامة ولو كان خطابه
 خاصا ولا يتعدى حكمه الى لامة لما حصل
 الغرض وحله على التعدية بطريق القياس خروج
 عن النظام من غير دليل ومثل قوله خالصة كلف
 نافذ لانه لو كان خطابه لا يعم لامة لكان مشد مجزى
 مفيد والحمل على التاكيد خلاف الاصل ولو لم
 يظفوره في فهم العموم لامة كما لا يرد واجوبتهم
 التي حاصلها ان فهم لامة والاتباع في بزه العموم
 كلها غير الوضع اللغوي طائفة اذ النزاع ليس في كل

حاشية
 اقله كما في
 فادرا او لا خطاب
 المفسر لا يفسر غير ذلك فاما قوله
 في قوله عفا وقوله يا ايها البنى اذا
 لامة لكان مجزى غير المذكور دون
 على ان المراد هو المذكور دون
 في قوله عفا للمعنى
 لا يفسر ان غير المذكور عفا
 يقع في العام مطلقا عفا
 ان يكون

يقع خطاب واحد من الآراء فيقف
بمخص به نفسه م

قوله لا يتم التجميع بالصفة لا لغة
وهو ظاهر ولا عرفاً لا لغة
التيقن وقام العرف قبل
بدل عليه ما روي حكمه على الواجب
حكمه على الجماعة والآمر
من الفائدة فيسقط نظر

قوله حكمي الحديث قال تاج الدين
هو حديث لا يعرف له أصل
وسكت من شذوذه الذي فقار
لا عرفه ابن الرواح

قال بعض ان في نفسه يدخل ان كان
خبراً ولا يدخل ان امرأته
لانه لا يكون أمراً او نهياً
لنفسه فيخص ويغيب ما قاله
امام الحرمين اللفظ ببناء دل نفسه
وكذا خرج عنه عادة في الامر والنهي
وقيل لا يدخل على اللفظ لغوية
كونه شكلاً ولان يرد كونه الرتبة
غرضه من خلاف نفسه في قوله تعالى ان
خاتن كل شيء فذا كونه شكلاً لا يقتضي عدم
الدخول وان قوله تعالى خلق كل شيء طاعة
العموم كذا في بعض النسخ

وخطاب الواحد لا يتم التجميع بالصفة
بل بالخبر نحو حكمه على الواحد حكمي

على الجماعة والمحكم داخل في عموم
متعلق خطاب به خبراً او امراً او نهياً فلو
كل من في السكة في طابق فالتصحيح
خلافاً للبعض

قوله او بالقياس الى الظاهر او بدلالة ذلك النفس لا
ان بكل القياس مع مفاد المتعارف الا انه حكمه بل
حكمه على الاغم ان كل لها مجازاً وخالف الخطاب
قال امام الحرمين الخلف لفظ لانهم ايضا لا يعرفون
فقاله صبيحة بل بالقياس او بالخبر ان بن داود شي ابن
الهام حيث قال خطاب الواحد لا يتم غيره لغة ونقل عن
الخطابة عمومهم ودرهم خطاب الشارع لو احكمهم يعلم عنه

قوله خطاب الواحد لا يتم التجميع بالصفة بل بالخبر نحو حكمه على الواحد حكمي على الجماعة والمحكم داخل في عموم متعلق خطاب به خبراً او امراً او نهياً فلو كل من في السكة في طابق فالتصحيح خلافاً للبعض

و عليه اخرج عدم الطلاق في قوله
 نساء المسكين طوائق وقيل الخطاب

بالناس والمؤمنين يشمل العبد عند الاكثر
 من قوله يا ايها الذين امنوا

لانه اذا تناول
 القصة
 فدخل في الخطبة
 وحكم فطاعة كونه
 عبيدا لله
 مانعة له تلك
 م

رجل قال نساء اهل الدنيا طوائق ونساء اهل الرعي
 طوائق وهو من اهل الرعي لا يقع الطلاق الا ان يوه
 كذا روى هشام عن ابي يوسف ومن محمد بن
 روينا بن في رواية نطق وكذا لو قال جميع نساء
 الدنيا طوائق ولو ذكر ابيح او لم يذكر كلاهما سواء
 وقيل نطق امرأته كذا في الخلاصة قال الرازي
 والنووي وغيرهما مني الخلاف على ان المتكلم هل
 يدخل او لا لكنه مشكل لعدم الطلاق عند كثير من
 بالداخل ولما ذكر اصحابنا من الفرق بين نساء الدنيا
 طوائق وبين نساء البيت ونساء المحلة طوائق قال في
 الخلاصة لو قال نساء اهل السكة طوائق وهو من اهل السكة

انما هو في قوله يا ايها الذين امنوا
 يا ايها الذين امنوا
 يا ايها الذين امنوا
 يا ايها الذين امنوا

من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت

وان نحن انشد عن الرار^{الاول} مفهوم الموافقة
 عام فيما سوى المنطوق به^ب فانواع
 الاذى^ح م

من لا يشيل مطلقا الا بدليل عند بعض قالوا لا توثب
 بالاجماع حرف منافع العبد^ب بيده فلو كانت بخطاب
 ودعم حكمه لكان حرفا لمنافعه الى غير سببه قلنا
 حرف المنافع الى السبب على العموم م بل استثنى من
 ذلك وقت تضائق العبادات واما خروجه
 من خطاب الجمعة والجماد والعمرة والحج والمبرعا
 فلدليل اقتضى حمله ووجه كخروج المريض والمسافر
 والكانض من بعض العمومات وذلك لا يدل
 على عدم تناولها لهم اتفاقا فابتنى خلاف
 الاصل اتركيب له دليل وهو جائز^ب من النوع
 ويشمل العبد شرعا ان كان الخطاب بتلك الصفة
 محتملا ولا يشك ان نحن العباد م

المنفرد والباقي من
 بانقضاء النفس اذا عجز
 بالجمعي
 اجماع
 سواء من صوره

کاتنا فیف ومفهوم المخالفة

عام ایضاً عند مثبتہ

۱۲
القول لا بالنس لا یجمل التخصیص
وان اصل عند بعض ولا
بعد ان یقال انه منی
ان العموم یس من عوارض
الانقطاع کما یستمر و قد ایضا
من فقتل و کذا الكلام
من قول ومفهوم المخالفة
الیه من المولف

قوله کاتنا فیف المنطوق به فی قوله نالے ولا
تقل لهما ان لم یس مبرم بالمعنی السابق تعریف
وحکم بل بمعنی آخر ای ان مل المستغرق مطلقاً ای بواء
کان فی اللفظ وحمل النطق اولاً وسواء کان
استغراقه لما صدق علیه معنی اللفظ من استرادہ
اولاً والا فقولہ نالے ولا تقل لهما ان
یس دلالة علی تحريم الضرب وسائر انواع الالام
غیر کاتنا فیف بلفظ المنطوق به بحيث یکون له
داخل فی معناه یعنی دیکون من استرادہ او
اجزاء حتی یعم بالمعنی السابق ولا یقع ان یحمل
على العموم المحکم بمعنی ان له حکم العام فی
احتمال التخصیص والتحرر لانه سببی فی بحث

فیدل قولہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم
 فی سائتہ الغنم زکوۃ علی عدم
 زکوۃ فی کل علوفۃ حکایۃ فعلہ صلی اللہ
 تعالیٰ علیہ وسلم ان فی الفعل المتعین عام
 لکونہ نکرۃ فی سباق النفی

اذا المتک بمفہوم المتخالف لیس بمنک بلفظ
 بل بکوت فی الکویت لفظ الزکوۃ عن کل علوفۃ
 لیس بلفظ حتی یعم او یخص بالمعنی السابق ولہذا قال الفراء
 وکثر من المتخنین القائلین بکون العموم من عوارض
 الالفاظ فقط لا محمول فی المفہوم ولبس مرادہم ان
 الحکم غیر ثابت فی بعض صور المسکوت اذ یوکلان
 اتفاق ثبوت المفہوم کا ذکرہ ابن کالجیب وغیرہ ثم
 اختلفوا فی ان مفہوم المتخالف بل یقتضی نفی

بلفظ ان تا
 مصدر مسکوت
 مثبت
 خلاصہ کا
 فی الامر
 ۶

الحکم عن کل
 المنطوق بما یوکلان
 فقط او مطلقا حتی یذل
 علی ان غیر النکرۃ لا ذکرہ
 وان کم کن من جنس الغنم
 ان هذا الخلاف مبني على ان
 بان المفہوم بل لا محمول
 کذا ثبت بل هو خلاف ما
 فی تخمین مقتضی المفہوم
 علی ذی سائتہ

بل ہو فی معنی المشرک فیما مل فان
 ترجع البعض ^{الغالب} فذاک ^{الغالب} والا فالبعض ^{بعض} یفعل
 والباقی فی بالعماس او بالدر لانه فاذا
 جائز ^{من العود} فی الفعل مع استدبار بعض
 الکعبۃ ^{والتعذر} فیخرج فی الفرض تساویمافی الاستدبار
 والاستدبار

عم نیاز سے ملنے والے فعل کے
 صفت سے داخل الکعبۃ سے
 انفل اخبار عام

لان انما یقع علی صفة معیۃ فی زمان مبین
 علی جهة معیۃ و حکایتہ محتملہ لکل منہا
 کاحتمال المشرک کل واحد من معانیہ
 م

مذموم الاستدلال

مستند بالبرهان
الغرض من الكلام
داخل الكلام

خلافاً للشائفة في الفرض للاستدبار

بخلاف حكاية قعله بلفظ ظاهره

العموم نحو نهى عن بيع العزر فيعسم كل

عزر خلافاً للأكثرين

ح بعض الكعبة بالضرورة كذا في المرات والاصحاب

خلافاً لما كتبت اذا الشائفة جواز الصلوة في الكعبة
فرضها ونظما على ما في كتب اصحاب الشافعي وعدم

تجوز الفرض مطلقاً مذموب ما كتبت فقط على ما
في الهداية وشعر وجاد به نص الشيخ ابو حفص المحضفي

النسفي في الخلافيات وشراحا قال صاحب الهداية
الصلوة في الكعبة جائزة من فرضها ونظما خلافاً للشائفة

فيما قال صاحب النهاية كان هذا اللفظ وقع سهواً

من الكتاب اذا الشافعي يجوز

فيها من فرضها ونظما ولم يورد

احد من علماءنا ايضا هذا الحذف

فيما عندي من الكتب

واجب بان مراده ما اذا توجه

الى الباب وهو مفتوح ليس

القبلة مرتفعة قدر مؤخره ارجل

ولا يخفى ان هذا الى لا يمكن ههنا

والمرحمة الله البصاين فساد

نسبة هذا القول الى الشافعي

في حاشية الدرر ان المولى

وهو السختر الذي لا يدري

ايكون ام لا يبيع السمك في

الماء والبطر في الماء

لأن الاحتجاج بالكلية لا بالحكاية والعموم
 في الحكاية اللفظ الوارد بعد نال

أو حادثة إن لم يكن مستقلاً

الرسالة
 تسبق بذكر
 السؤال أو
 الحادثة
 م

لأن الحكمة ضرورة أن الواقع لا يكون إلا بصفة معينة
 وههنا بحث لأن الفعل ههنا كما هو الظاهر
 ما يقابل القول على ما صرح به التقاضا في غير
 المختص وفهم من كلام فليس واحد منهم والنتيجة يكون
 معه عموم أو خصوص لأفعل وإن محل هذا النزاع ليس
 في حكاية فعل من أفعال جوارحه من الله
 تعالى عليه وسلم على ما اشتهر في الكتب بل في حكاية حال
 متضمن للفعل بلفظ ظاهره العموم ولهذا قال
 ابن الحاجب في تحرير هذه المسئلة بعد ما قال القول
 المثبت لا يكون عاماً مسئلة نحو قول الصحابي
 من رجع العزير بهم العسدر إن عدل عارف فالظاهر

الصدق فوجب الاتباع قالوا يجمل ان كان
 خاصا او مع صبغة خاصة فتوهم العموم
 والاجتهاد بالحكم قلنا خلاف الظاهر انتهى
 قال ابن الهام بعدما قال اذا نقل فعله كحكاية الكعبة
 لا يعلم واما حكاية قوله لا يدركه عموم بلطف عام
 كمنى من بيع العسر فمذهبة مسألة اخرى فيجب
 التحمل على العموم خلافا كثيرا لانه دل عارف باللغة
 والمعنى فانظر المطابقة انتهى وقال صاحب
 التبيين بعدما قال حكاية الفعل لا يتم اما نحو قضى بالشفعة
 بلجار فليس من هذا القبيل لانه نقل الحديث
 بالمعنى وان ايجار عام واما قول صاحب التلويح
 محل النزاع ما صح به في اصولنا فحين
 اذا حكى الصحابة فعلا من افعاله بلطف عام
 مثل منى عن بيع العسر بل يكون عاما او لا فقد قال
 السيد الشريف متعبا عليه المشهور اذا حكى حالا

بلطف عام هو العموم مثل منى
 عن بيع العسر واما نحو
 صلى في الكعبة فقد جعل مسكنا
 اخرى بهذا الفعل المثبت
 لا عموم له واما هو المناسب
 انتهى الا ان يتكلف
 امر المولى

بان لا یغید شینا عند عدما کفره و بلا
او مستظلا لکن کان مقطوعا فی الجواب

نحو سہی فجد او کان ظاہر فی الجواب

نحو ان تغذیت فکذا فی جواب تعال

تقد معی خلا فارفسر عمہ بعموم اللفظ جواب
او بغير لفظ

قوله و بل فی فاتها مخشقة بايجاب النفي السابق استغناء
او خبر فعلی هذا لا یصح بلانی جواب اکان علیک
کذا ولا یكون نعم فی جواب الیس لی علیک کذا
افسار الا ان المعبر فی احکام الشیخ هو العرض
حتى یعام کل واحد منها مقام الآخر و یكون
افسار فی جواب الایجاب والنفي استغناء
او خبر اکذا فی التلویج ان المثلک

لان التجدد
انما یحصل
بقطاع

سنة ذی
القعدة
عمہ ولم یعمل
على الجواب
م

ان من عدم
استبصار التلویج
فاتها مخشقة
او منی استغناء
او بغير لفظ
خبر فعلی
سنة العموم
فان تغذی لا یصح
وعند زفر یجوز

وان كان الظاهر كونه ابتداء كلام
بان يشل على الزائد على الجواب

فابتداء نحو قوله ان تغذيت اليوم فكذا
في جواب تعال تغذ معي فيبحث باللفظ
مطلقا وهذا ما قيل العبرة بعموم اللفظ لا
بخصوص السبب خلافا للشا نفع

لانه ليس مما تنسك به ولا ينفع عموم اللفظ ولا يتحقق
احتمال غيره ولهذا قد ثبت من اصحاب
ومن بعدهم التمسك بالعمومات الواردة في حوا
واسباب خاصه من فقرها على تلك الاسباب
والحوادث واشتهر ذلك من غير كبر فكان اجماعا على ان العبرة

لا جواب اجبارا للزيادة
الملفوظة الظاهرية
والفاء للحال المبطنة الخفية
م

سواء مع او لا ولو قال عنيت
الجواب بعدن ويا نية كذا
في الحاشية فلا يبحث الا باللفظ
في ذلك اليوم مع لانه نوى
بالحرف اللفظ ولا بعدن قضاء
لانه خلاف الظاهر من ان
فيه تحقفا عليه
الاول

اللفظ لا خصوص السبب

وقيل الأصح هو معناه ^{الآثار} ولا بخصوص الغرض
خلافًا لبعضهم في المدح والذم

وَالْخَصَافُ فِي نِيَّةِ الْخَصُوصِ وَرُوي عَنْ

ابى يوسف فى البين كما مر العام الموافق

بِخَاصٍّ لَا يَخْتَصُّ بِهِ خِلَافاً لِّلْبَعْضِ

أي لا يكون النكاح من مخصصا للعالم عندنا على الإطلاق
 بشرط أن لا يكون النكاح من مفهوم مخالف يقف
 نفى الحكم عن غيره من أفراد العالم عند مبثني المفهوم
 فالعالم يخص بالمفهوم عندهم فقوله عليه السلام
 إنما باب دني قصد طهر لا يخص بقوله في ثناء
 ميمونة وباغها ظهور لأنه لا تعارض بينها لعدم المناهات

ابوالبیہ نے اخبار
عموم القبط حکماء الفاضل
والمأورد والامام محمد بن
ابوالبیہ والنقل الخفاف
الرازى وقال ان نقل الخفاف
على ما قدم بعض مسائل النبي
ان قد قال لا تنوي نفس الله
لا يغني شيئا انما يفسد
النفس

کما سبق وقد عرفت من التاج
الکبیر ان خلافتهم لم یسقط
بما فانیما خصهما بالذکر لشیوعهما
واشتهار خلافتهم فیها مـ

بين العلم والخاص فجب
العمل بهما من كل وجه من غير
تحفيس علما بالأسس العلم عن
المعارض

بأن حکم عن
الخاص بما
حکم علیہ

۹۔ قبل از اسبج الخوف نے معلوم الغیب میں اثبات کرائے اور خدیم
و من لافاض و قبل بسبب غم بل مجھ کے جملہ درد و اندامی بعد تقدم العلم تربیت
نے ان المراد بل کتب العلم ہو الخافص
م۔

۱
العام
بعضه
بعضه

واذا ورد خطاب بتحريم عام والعاده
كان باستعمال ذلك العام في بعض
مساو له يخص المحرمه بذلك البعض خلافاً للجمهور
بعضه

كما اذا فرض ان العاده اختصاص الربوا في البر
والربوا عام له ولغيره لغته فلو حرم الربوا يخص به
لقيام المخصص وهو العاده والعرف كما يخص
الذات بذوات الاربع بعد ما كان في اللغة لكل
ما يدب في الارض وكما يخص النقد بالنقد
الغالب في البلد بعد عموم لغة وكما يخص اللحم
باللحم المتعاد في البلد م

۲
ا قوله خلافاً للجمهور قالوا اللفظ عام ولا مخصص له
فيبقى على عمومته قلنا يجوز ان يخصه العاده كما ورد
وما ينبغي ان ينسب ان هذا المسئلة ليست بمتحقه بالحق
الوارد بالتحريم بل جارية في كل عام يتناول

انواعاً

انواعا و العادة كان باستعمال ذلك في بعض
 متناوله كما صرح به وشهد له المأخذ وأنه لا نزاع
 في أن اللفظ العام لنفسه لو خصص العرف
 والعادة ببعض متناوله بحيث كان ذلك اللفظ
 في ذلك البعض حقيقة عرفية كما خصص العرف
 والعادة اسم الدراية بذوات الأربع
 بعد كونه في اللغة عامًا لكل ما يدب اذا ورد
 يخص بذلك البعض الآبرليل ترجيحًا للحقيقة
 العرفية على الحقيقة اللغوية بل النزاع في أنه
 ان ورد اللفظ العام واخص تعامل المني طين ببعض
 متناوله فهذه العادة والتعامل بل يخص
 ذلك العام بذلك البعض ادبتي على عمومته فاجبو
 انه نعم والمعتبر تناول اللفظ والتدليس لا تناول عادتهم
 وزهيب بعض متناوله هم القائلون بأن المجاز المشهور
 بحسب التعامل يرجع على الحقيقة المستعملة الآن
 تلك العادة تجعل ذلك العام محضًا بذلك اللفظ

على التنازل
 ان اللفظ العام
 مع الجهور لأن الحقيقة
 على المجاز المشهور بحسب
 عند بعض اصحابنا الذين
 عند بعض العرفية
 الحقيقة اللغوية
 الحقيقة اللغوية
 العرف متناوله
 العادة تخص العام
 العادة تخص العرف
 ويجوز رد العرف
 وخصه بآثاره
 العادة لا تخص العام
 المعنى ليس
 وبين بعض اصحابنا
 كلام المعرف اذا ورد
 عام متناوله
 بعض

المطلق بغير
خاصات
التي هي في
الاعتقاد

المطلق بغيره على الإطلاق كما لم يقيد على

تقيده لا أنها خاصان قطعيان في دلوهما
بغيرها الموقر كما يرى

أذا تجرد عن العوارض والقرائن وأما قولهم المطلق
يصرف إلى الكمال العارضة عن النقص ففعل ذلك
دار على القرينة كذا في الكاشية أو مبنى على كونه
نقصان المعنى فسرية لعدم تناول اللفظ المطلق
فعله هذا لا ينافي انصرافه إلى الكمال بمعنى أن
براد من اللفظ المطلق في أول الأمر ختمه متابعة
ليس فيها نقصان المعنى المقى باللفظ مطلقاً جراً
المطلق على الإطلاق كما لا يخفى م

و هو ما اخرج من الشروع بوجه من الوجوه
نحو رقبته مؤمنة اخرجت عن شيع الرقبته
بالمؤمنة وغير المؤمنة وان كانت متابعة
في الرقبات المؤمنات فيجوز ان يكون اللفظ
مطلقاً من وجه مقيداً من وجه وقد يطلق المقيد على ما دل

هو ما دل على نيله في جبهه
بكونه خفة مختلفة كخص كثره
تأيد راجح تحت امر بما يقيد
لفظي مستقل ولا يقين ولا
شمول م

التي هي في الاعتقاد
التي هي في الاعتقاد
التي هي في الاعتقاد

لكن لا يتفرضان الصفات وتقييد

المطلق شبيه بتخصيص العام فيجوز تقييد

المطلق بالمتصل كالاستثناء والصفة وبالمفصل

عقلا او كتابا او سنة متواتر وكذا غير متواتر
وقياسا خلافا لبعض

لان المطلق كقوله شئنا انما هو انحصار كالمؤمن

والكافرة فاخراج البعض فيها كخراج الكافر

شئا بتقييد بمؤمنه يكون في معنى التخصيص بمنزلة اخرج

بعض الناس من العام هذا مراده وهو مشكل

لان تقييد المطلق من قبل الزيادة على النص هو

نسخ لان النص المطلق يوجب العمل باطلا منه فاذا

صار مقتدا بطل جواز العمل باطلا منه وزيدني جواز

شئ اخره شئ آية كفارة البهين يقتضي جواز التكفير

بخرى رتبة كانت فتقييد الجواز بترتبة مؤمنة

بأنه لا يرد
العام جوازه بخارج
رتبه مؤمنه
كل انفس المطلق
من التخصيص وان
جواز انما هو
مقتضى انما هو
نسخه من قبل
المطلق من قبل
بالنسخ الواحد
مطلق الكتاب
والمشهوره على
انما يبدل على
هو من باب ان
الانكسار

قوله خلافا
بعض من المفسرين
كذا انه الحاشية
وهذا هو المدعى
الصحيح عندنا
وايضا لا يجوز
تخصيص العام
ابتداء بالتجزئة الواحدة
ولما لا يقاس
عندنا كما سبق
فلو سلم كونه شيئا
بتخصيص العام
لا يلحق ايضا صحة
هذا التفرع
وبالتجمل خبر
هذا المقام يحتاج
الى التكلف

م

كون المطلق دالا على
غير متفرع للصفات لا يقتضي ولا
بالاثبات بمعنى انه لا يدل على عمومها

بأنه لا يرد
العام جوازه بخارج
رتبه مؤمنه
كل انفس المطلق
من التخصيص وان
جواز انما هو
مقتضى انما هو
نسخه من قبل
المطلق من قبل
بالنسخ الواحد
مطلق الكتاب
والمشهوره على
انما يبدل على
هو من باب ان
الانكسار

والمقيد كما لا يكون لا يكون
 من منسب على السائل او اخذ
 اقرب كاذبة لا تقى
 مؤمنة فالمقيد وهو المؤمن
 بعينه قدس المطلق اس

والمقيد كما لا يكون لا يكون
 من منسب على السائل او اخذ
 اقرب كاذبة لا تقى
 مؤمنة فالمقيد وهو المؤمن
 بعينه قدس المطلق اس

فاذا ورد البيان الحكم فاما ان يختلف الحكم
 او يتحد فان اختلف فان لم يكن احد
 الحكمين موجبا لتقييد الآخر اجري المطلق
 على اطلاقه والمقيد على تقييده نحو اعظم
 رجلا واكسر رجلا عاريا وان اجد هما موجبا
 لتقييد الآخر بالذات نحو اعنق رقبته
 ولا تقن رقبته كالكافرة فيحمل المطلق على المقيد

فول فيحمل المطلق على المقيد بالضرورة اي يفسد المطلق
 بذلك القيد ايضا لا يقال هذا الاستقيم في المثال المذكور
 لان المطلق انما يقيد بالمؤمنة والقيد في المقيد
 الكافرة لانا نقول معنى حمل المطلق على المقيد
 تقييده بذلك القيد لكن ان كان القيد موجبا
 فبايجابه وان كان منفيا فبنفيه وههنا قيد الكافرة
 منفى فقيدها بجا بالاتفاق بنفي الكافرة والمؤمنة

للعلم اذا اراد الله
 تكملة وازاد كان
 معززة فليكن
 ايضا مطلقا في
 من غرض
 الحكم

او بالواسطة
 نحو من غرض
 رقبته فليكن
 فان غرض رقبته
 الكافرة
 بنفي
 اغناه

انما سواء كانا مؤمرا او
 منبذين صورة او مختلفين كركب
 ونحو موجبا او مختلف
 حلا بالليلين السالمين عن
 الفارض م

قوله صورة وانما يقيد به لانها
 لو كانا منبذين حقة او حقا
 حقيقة يقع في خبر الفخ حكم
 فجمع فلا يكون مطلقا ولا مقيدا
 لانها من اقسام الناحص المقابل
 للعلم هذا اذا كان كركب معرفة
 فلا يكون ايضا مطلقا ولا مقيدا
 لانها من اقسام الناحص المقابل

وان اتحد حكمها فان اختلفت الكادته
للكفارة اليمين والقفل فلا يحمل خلافا لك

وان اتحدت فان دخلا على نحو السب
نحو اذواعن كل حسم وعبد وقوله عليه
السلام اذوا صديقة الفطر عن كل حر وعبد
من المسلمين لم يحمل ايضا فعمل بها خلافا لك

قوله خلافا لك في قالوا ادلا ان في حل المطلق
على المقيد جمع بين اليمين لان العمل بالمقيد
يؤزم منه العمل بالمطلق والعمل بالمطلق يؤزم منه
العمل بالمقيد لحواله في ضمن غير ذلك المقيد
قلنا هو تغليب بل حمله على المقيد ابطال الحكم وعمل بحكم
التقيد فقط فلا يحصل به الجمع بينهما بل الجمع انما يحصل بوجوب
في الملاقة والمقيد على تقيد وذلك لا يكون الا
بعد المحل على المقيد فما ذكره حجة ان لا يصح

بالاسم الاول سلطانا
الاول سلطانا
الاول سلطانا
الاول سلطانا
الاول سلطانا

قوله فلا يحمل
المسلم على المقيد
لكفارة اليمين بخلاف
مطلقا مؤنثة او كافر
كفارة القفل بل لا بد من
اعمال لليمين السالين من القفل
ولعدم الضرورة التوبة
قوله تغليب وفتاوه ان المطلق
باصطلاح بل الكلام وان كان
كما هو المأثور لا يشبه
فما يعني نفس الحقيقة من غير
بغير معان غير ما ذكرنا ان
ما فيه المطلق بهذا المعنى متخفف
منه المقيد فالعمل بالمقيد
في الجملة ليس المراد بالعمل
بالمطلق منها العمل به
المعنى بل العمل به في
الحالات جواز العمل به
وج لا يقيد بغيره ولا يتخفف

مختلفة والحكم
الكفارة وهو
مختلفة وهي
منها احد ما
حلت اليها
المنفعة
وفي الآخر
العمل خلا

ثالثا وثانیا المطلق ساکت عن ذکر المقید والمقید
ناطق والناطق اولی من الساکت قلنا ساکت
من القید لکنه ناطق بوصف الاطلاق وادال
على ثبوت الحكم فيه على الاطلاق ولو
سلم فانما يكون ادلی من التعارض كما اذا خلا
في الحكم فالتحوت السكوتية وهما لا تعارض
لما كان العمل بهما بجواز ان يجب شيء مطلقا
في حادثة ومقيدة في حادثة ولجواز ان يكون
المطلق سببا لما يكون المقيد سببا وثالثا لثنا
في عمل على المقيد عمل بالاحتياط فانه يخرج
بالعمل بالعمل بالمقيد عن العهدة بقينا سواء
كان مكلفا بالمطلق او المقيد بخلاف العكس
قلنا لما كان دلالة المطلق على الاطلاق قطعية
وكان العمل بالطلاق ممكنا خارجا عن المعارض
يخرج بالعمل به عن العهدة قطعا فلاننا

الاحتياط بالعمل بالاطلاق على
ان الاحتياط انما هو في
عدم الحمل والعمل بالاطلاق
على ان الاحتياط انما هو
في عدم الحمل والعمل بالاطلاق
اذا خلا في السبب كما لا يخفى
اعلم ان غالب خلافا ههنا
مع الشافعية راجع الى الصبر
احدهما دليل الخطاب الى
المفهوم فهو عندنا ليس بحجة
وعندهم حجة فاذا قيل
رتبة مؤمنة فمفهوم المؤمنة
ان الكافرة مخالفة
والاطلاق يقتضي في كل
الصور يقتصر على المقيد فهم
لان ما عداه ينفي بالمفهوم
والاطلاق ليس نصا فيه
وانما في الزيادة على النص
قلنا هي نسخ والنفيد زيادة
وهو نسخ قالوا القيد بيان لا نسخ
اذا تقرر هذا النسخ قوله وجملة
الحق

لا يجوز ان يقال ان المطلق لا يتناول
المتناهي بل هو متناهي في ذاته
لانه لا يتناول ما هو خارج
عن ذاته بل هو متناهي في ذاته
لانه لا يتناول ما هو خارج
عن ذاته بل هو متناهي في ذاته

اجله اتفاقا الا على قول بتكليف ما لا يطلق وان علم
تأخر ورود المطلق عن التقييد فقال ابن الهمام
لا علم فيه نصريجا عن الحقيقة ولنا ان تترجم كون
المطلق ناسخا للتقييد على قياس نسخ العام
المتاخر النسخا المتقدم عندهم ومضى النسخ
فيه نسخ القصر على التقييد انتهى وقال ابن الحجاب
ومن تبع المطلق المتاخر ليس بناسخ للتقييد
المقدم اتفاقا ولذا استنوا على الحقيقة بان القول
بكون التقييد المتاخر ناسخا دون المطلق المتاخر
محكم لا وجه له قلنا الاتفاق ممنوع ولو سلم
فقول في الفرق بينهما في ان التقييد المتاخر
عن الاطلاق اثبات حكم لم يكن كايجاب
إيمان الرتبة بخلاف العكس فانه لا يثبت حكما
لم يكن لان وجوب المطلق قد كان ثابتا مع الزيادة

لما حصرنا الاعتراف بالمتاخر فانه لا يرفع
حكم التقييد بل يثبت مع حكم النسخ
لم يكن قبل وهو اجزاء اعتناق
الكافة مشاءا وعدم اجزاء
اعتناق غير التقييد كاعتناق
الكافة ليس حكما شرعيا بل
لا يقال ان حكم التقييد وجوب
التقييد والاطلاق لا يثبت
بل يرفع لانا نقول حكم التقييد
اجزاء ما وجد في التقييد
كاجزاء الرتبة المؤمنة
واما عدم اجزاء الكافة
فليس حكما شرعيا بل لولا التقييد
لعدم اعتبار المعلوم بل هو عدم
اصلا لا يتعلق بالنسخ
المراد

جاء في المتن في المسمى فلا اتفاقا ايضا والاطلاق

تعيين واما اجمع المذكر في وضع وضعا واحدا
لكثير غير محصور بلا استغراق تناول
الثلة واكثر جمع قلته وكثرة لا اقل فلو خلف
لا يزوج نساء لا يحشث بواحد وثنتين
فليس بعامة لعدم الاستغراق

اي عدم استغراق جميع ما يصلح للقطع بان رجلا
بين المجموع في صلوح لكل عدد بذكر جمل
بين الواحد ان في صلوحه لكل واحد يستغرق
ما يتناول من مراتب العدد كما لا يستغرق اجل تناوله
من الواحد ان ولهذا لو قال على درهم مع غيره
اتفاقا بالجمع وهو الثلة من غير اعتبار نسبة هذا هو
ايه من الخ فرق منا واختاره كثير من المتأخرين م

لا يمكن اجمع بان
ما بين اصحابنا
الشور وقال في الامم غير الذين ارجوا
من المتن في المسمى
في الحصول ايضا ان النسبة
بعد المطلق في هذه الصلة ايضا
ثم ان تعلم ان باب المطلق والتعبد
اخر لابن شامة في قوله
لان المتن ان كان مع غيره فواحدة
لا مطلق وان كان مع غيره فواحدة
بالمطلق او المعتبر خارجة
من المطلق

عند الاكثره هو الجمع وقال جماعة
يتناول الاثنين ايضا كما هو محل
التراع اللفظ المسمى بالجمع في اللغة
لا في المعنى من لفظ الجمع

فإذا كان
منه الدار زيد
وحده فقط
بارجل غير
النداء اية قطعا
م
خرج به العام عند
منه من شرطه
الاستغراق واما
عند من اتفق
بانظام جمع من المتباين
فهو ويكون اجمع المذكر
منه م
اذ لا يجمع صيغة
النداء واذ كان
الجمع المذكر جارة
عن المعنى المذكور
م

لان ذلك
اللفظ المسمى بالجمع
لا في المعنى من لفظ الجمع
لا في المعنى من لفظ الجمع

مذہب کے لئے اس کا کمال ہے
 جو اس کے لئے ہے

وقیل عام وقیل واسطہ بین العام والخاص

قوله وقیل عام ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى انه ليس
 بالاستغراق الا ان العام لا يجب ان يكون مستغرقا
 لكل ما يصلح له بل يكفي فيه ثبوت انه لا مستغرقا
 المحذور على وجه الشمول وانتظام جميع من السبب
 والجميع المنكر ثبوت لكل قسم من اقسامه نحو الثلثة
 والاربعة اولى غير ذلك وان وقع على الثلثة
 منه الاطلاق لكونه متقنا فيه قال جلال الدين
 البجاري في المعنى هو مذہب اكثر منيما
 واختاره فخر الاسلام ومن تبعه والغزالي
 وذهب بعضهم منهم البجاري الى ان العام لابد
 فيه من الاستغراق الا ان الجميع المنكر مستغرق
 قالوا اولاً لو لم يستغرق لم يصح الاستثناء في قوله
 تعالى لو كان فيهما آية الا الله ظن

كونه استثناء ممنوع
 بل منتهى بمعنى غير وثائقي
 ثبت الخلاف على كل
 مرتبة من مراتب المجموع فاذا
 علمنا على الجميع فقد علمنا
 على جميع حفاظه اي على جميع
 الانبياء والحق في حقيقة
 في كل منها فكان اولي
 قلنا منقوض برجل ونحوه
 ومعارض بان الثلثة متيقن
 في تناول الجميع وفيما وراء
 احتمال والميقن اولي
 وثالثاً لو لم يستغرق فلا خص
 ببعض وهو متوقف لعدم
 المنخص قلنا انه موضوع للقدر
 المشترك بين الثلثة
 وما فوقها ولا يلزم من عدم اعتبار
 المنصوص اعتبار عدمه على
 انه منقوض ايضا بنحو رجل
 اس المؤلف

[illegible]

وَأَمَّا الْمَشْكُورُ فَمَا وَضَعَ وَصْفًا كَثِيرًا
لِمَعْنَى كَثِيرٍ وَحُكْمِهِ التَّوَقُّفُ وَالنَّاسِلُ
يَتَبَرَّحُ الْمَرَادُ مِنْهُ لَوْلَمْ يَتَبَرَّحْ لَكَانَ مَحْمُولًا

فوائد القبول في هذه المسألة مما سبق والمراد بالكثرة
ما يقابل الوحدة فيدخل المشترك بين معينين او
بانه يدخل فيه الالفاظ المنقولة والالفاظ الموضوعة
في اصطلاح لمعنى وفي اصطلاح لمعنى آخر
كالزكاة والفعل وليست من المشترك على ما صرح به
ال بعض واجب اولاً بان المراد بالوضع كثير ان يكون
من وضع واحد بالشخص او بالجنس وان لا يتصل بين
الوضعين نقل واستبعد بعده وثانياً بان المراد وضع
اللفظ كما هو المتبادر وفيه نظر اذ المتبادر مطلق
الوضع وان المراد من الوضع في عديده من
العامة والخاص هو المطلق ومنه يتجسس ههنا نخل الكلام

وینفع من الاستقامه وادب التبع
نحو اذا وضع الشیء فی الخزانة
یوضع فی الخزانة وینفع من الاستقامه
کما یصح وینفع من الاستقامه
وینفع من الاستقامه وینفع من الاستقامه
الاطلاق لیس فی الخزانة وینفع من الاستقامه
مقتضا لیس فی الخزانة وینفع من الاستقامه
تجرب فائدہ بل التبع وینفع من الاستقامه
اولا اخلفوا وضبط المذاهب وینفع من الاستقامه
فی الذل متبع عقلا اوجاز وینفع من الاستقامه
فی الذل المتبع من الخزانة وینفع من الاستقامه
من الوضع اوداع فی الخزانة وینفع من الاستقامه
ولیس بواجب وینفع من الاستقامه وینفع من الاستقامه
واجب اوداع فی الخزانة وینفع من الاستقامه
النفیض وینفع من الاستقامه وینفع من الاستقامه
فی الذل وینفع من الاستقامه وینفع من الاستقامه
فی القرآن واکثر فی القرآن وینفع من الاستقامه
وینفع فی الکتاب وینفع من الاستقامه وینفع من الاستقامه

طه و هو ص
 وقوله
 الاستسرك
 المصود من
 منفع لجواز
 الفهم المتعدي
 بالقرآن الحكيم
 واما الاشتمالات
 المصود من القرآن
 و وضع هو الغاية

[illegible]

لا یغیر ان غیر منشاء
الحکم و لا مانع فی اشتع و کذا
خصیفة فی او حقیقة فی
منه آتیه و لا مانع فی اشتع
و کذا مجاز ان عدل
لا یقال عتاده اجز و اکل
من حقیقة قطعا لا نقول یصح
کل ما یغیر جزا من مجموع
اسم علی قطع بانواع
الارض علی مجموع کمال
بناس علی زها جزا
ابن الحام استعمال حقیقة
الکل شرط با ترکیب
و یکنه بحث از اشتع اجز
الاسم من کلل ان یکنه
الرفیه علی الان حقیقة
الظفر و بخلاف
الارض علی مجموع الباء
والارض علی

فی صحت و فی کونه حقیقة ان شاء الله
المعین لا یغیر ان عدل
واحد و اوداک مثل لیکن لو کنت جونا
او اود فالتقاریر فی کلام القوم ما یغیر
باثبات ذلک او نفعه الا ما یغیر کلام المفتاح
فی ان ذلک حقیقة المشترک عند التجرد
من القرائن و سببی من المعر ان مجاز و هو لظاهر
اذا المشترک لم یوضع لواحد غیبه معین بل معناه
لیس الا هذا المعنی بعینه او ذاک بعینه فاستعمال
فی احدهما مطلقا لا بعینه لیس اشتعا لا یما یضع
له فاینه لم یقم علی کیفیة الوضع و لرونه فی الحقیقة
منوع فان قبل ان استعماله فی احدهما من غیر
تبعین و هو لا یجوز بهما کلام فی صحت و فی کونه
مجازا علی ما تقرر فی علم البیان انتهم محتاج الی
ایمان ان ثلث اطلاق علی مجموع المعنیین
بان براد فی اطلاق واحد المجرى مرکب

کذا فی علم البیان
من البیان
واحد و اوداک
اعلان کون
کل منها حکم
و صحت البیان
وذا هو الامار
من عدله و لا یجوز
اشتراک
حقیقة
و لا مجاز
ان یقول

في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع

وعن الثاني لا يحل على احد مغيبه
 بلا تسريته فيجب حمله عليها حينئذ وجمع
 المشرك كفرد عندنا وقبل يجوز
 فيه دون المفرد واما اطلاق المشرك
 على كل من مغيبه على سبيل البدل
 فتفق عليه حقيقة

اعم من تجزئه من القرينة بعض المعاني وذا
 معنى عموم المشرك الذي اشتهر ونفاها فالعام
 عنده فسان قسم متفق الحقيقة وقسم مختلف
 فالبعض انه عند الثاني ظاهر فيها دون
 احدها فلهذا يجب حمله عليها عند عدم القرينة
 فلا ظهوره ممنوع ومخالف للعرف والاستعمال

انما يكون لوضع
 انما يكون لوضع
 انما يكون لوضع
 انما يكون لوضع
 انما يكون لوضع
 انما يكون لوضع
 انما يكون لوضع
 انما يكون لوضع

وان اوضح لوضع
 وان اوضح لوضع
 وان اوضح لوضع
 وان اوضح لوضع
 وان اوضح لوضع
 وان اوضح لوضع
 وان اوضح لوضع
 وان اوضح لوضع

في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع
 في انما يكون لوضع

والله اعلم
بمعنى زائر على
مفهوم الظاهر
هو المقصود
الاصلي

أذ العبرة
لعموم الضيف
لا بخصوص
السبب
م

حل البیع
وحرمة
الربوا

و قيل هو ضم تـ رية لـ طقية سباقه او
سباقية خاصا كان ذلك النص او
عاما وقيل خاصا فقط وغير مختص
بالسبب وقيل مختصا بالسبب الذي
كان السببا له كقولنا تعالى حل
البيع وحرم الربوا فانه ظاهر في
الاطلاق ونص في التفرقة

یٰۤاَیُّهَا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا اَلَمْ یَكُنْ لَّکُمْ اَللّٰهُ عَلٰمًاۙ
ذٰلَکَ بِاَنَّهُمْ قَالُوْا اِنَّمَا الْبَیْعُ مِثْلُ الرِّبَاۙ اَسْبَقَ
ہٰذَا النِّظْمُ رَدَّ اَلِیْہِمۡ وَاثْبَاتًا لِّلْفَرَقَةِ فَاَیْکُوْنُ نَصًا
فِیْہَا وَمِنْ ہٰذَا ظَہَرُ اَنَّ اَلْاَظْہَرَ وَالْاَضْحَرَ قَدْ
یَجْتَمِعَانِ فِی کَلَامٍ وَاحِدٍ وَہُوَ ثَابِتٌ بِمُلَاحَظَةِ

۲
 مضمون عن الكلام المتكبرين فقد
 انما هو باعذار الجنتين
 وان كان مخالفا لحد
 الاثني عشر
 بختمان ايضا باعذار
 مضمون وادعيا
 مضمون ان كان بين
 الاثني عشر

حركه اللفظ الواحد
 من غير ان يكون له
 معنى واحد بل
 قد يكون له
 معنيين مختلفين
 كقولهم
 هذا رجل
 و هذا رجل
 فلهذا كان
 اللفظ الواحد
 قد يكون له
 معنيين مختلفين
 كقولهم
 هذا رجل
 و هذا رجل

وحكمه وجوب العمل بقينا مع الاحتمال
 السابق وقد بطلن النص على مطلق
 اللفظ وعلى لفظ القرآن والحد
 ويظهر على المتصفح المعنى واما المفسر
 فما ازاد وضوحا على النص ببيان
 التفسير او التقرير بحيث لا يتحمل الا

قوله الا نسخ فيما من شأنه النسخ وهو الحكم الشرعي
 دون التأويل والتخصيص اصلا هذا ما ذكره في الحاشية
 لكن من هذا لا يكون من الحكم والمفسر
 مغايرة في صورة كون كلامه خبر فلهذا
 التقابل ولهذا خص بعضهم المفسر بالحكم الشرعي وقال
 لا يمكن وقوع المفسر في غيره الا انه مخالف

لا شتمال المثال بحسب
 الجنس من زيادة البضاح
 بالنسبة الى الاحال
 اي قوله انا اوصينا او غيرهما
 ظاهرة او خفية
 خاصة داخلها في معناه
 او لا قبل ان اكثرها لغوص
 وقبل الاقرب ان يكون
 من قبل الاطلاق في
 مقابلة الاجتماع والقياس
 ويحمل ان يكون من قبل
 الاطلاق على مطلق النفا
 الا ان يختم لما اختص
 بما هو من الدليل الشرعي
 اختص اطلاقهم بما

حركه اللفظ الواحد
 من غير ان يكون له
 معنى واحد بل
 قد يكون له
 معنيين مختلفين
 كقولهم
 هذا رجل
 و هذا رجل
 فلهذا كان
 اللفظ الواحد
 قد يكون له
 معنيين مختلفين
 كقولهم
 هذا رجل
 و هذا رجل

هو هو
 كقولهم
 هذا رجل
 و هذا رجل
 فلهذا كان
 اللفظ الواحد
 قد يكون له
 معنيين مختلفين
 كقولهم
 هذا رجل
 و هذا رجل

انقص التبر
ان برود عليه
والا وبل ومن
من التخصيص
ما حكمه
اركت فلان
الانفا لمن
حكمه من
الشيء ان
نحوه من
نحوه من

۱۲
وادی که در آن کوه و دشت
است از آن دوید
و از تنگی صحرای
باز این بگویند منجی
الکلام نفس و درایت
انسخ عا بالاجتناب
عقد الصادق علیه السلام
اشاع فی قلوبهم
خبر بدو که
این بگویند
اختیار از آن است
چون می بیند

و حكمه وجوب العمل به والاعتقاد ببل
احتمال نشئ^{الاجوب} والمحكم^{الاجوب} اما لعينه ان عدم
احتماله للتأب^{الاجوب}يد نحو الجهاد ماض الى
يوم القيمة اول ذات الكلام^{الاجوب} كما يحق
بذاته تعالى وتقدس واجبا^{الاجوب} رائعا
واما لغيره ان عدم^{الاجوب} لا لقطا^{الاجوب}ع زمان
الوحي والمفسر والمحكم بوجوب القطع^{الاجوب} عما

قوله المحكم لغيره يشمل الاقسام الاربعة بل جميع
السميات على ما نصه شارح التحرير بعد زمان
صلوات الله تعالى عليه وسلم ولا بأس في كون اللفظ
الواحد محكما لنفسه ولغيره لا يقال ان عدم احتمال

بعض اجماع اصحابنا واما عند
الثانوية فالحكم متضخ
المعنى ظاهر هو او لضا
والنص عند هم لا يتخلل
غير المراد والظاهر هو ما يتخلل
احتمالا مرجوحا وهو عند هم
لحني قال ابن الهمام وموضع
الاشتقاق يرجع في الحكم قول
الحقيقة وانت تعلم انه
لا يعود في مثل هذا الكلام
لكنه اذ قد لغز من لاصو
من استنباط الاقسام المختلفة
احكامها واقرّب الاستنباط
احوال الادلة واما المفسر
فلم يستعمل اصطلاح فيه
غير ان ما حب المحصول
قال ان له مغبان احدهما
احتاج الى التفسير

[illegible]

۱۲
وقد وردت في
فان فيها الكلام المستند
المستغنى عنه التفسير
ان لا حاجة فيه الى التفسير
اصطلاح منهم بل التفسير
يأمل الى ان
قوله فالحكم مستغنى
البيضاوي ولا يخيل غيوة
بجوده ولا يخيل غيوة
ولا يخيل غيوة
والقدر المستغنى
منه التفسير
انما غيوة
كل منها ولا ينافي
ايضا في
نظمه لا ينافي
العقد هو حق
من المتشابه ما اختل
لعدم الاضافة وقد يقال بان
اختلال نظم القرآن لا يضر
المسلم بل المتعاطل
بذلك لا ينافي

کَا لَظَاهِرِ وَالنَّصُّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ
خِلَافًا لِبَابِ مَنْصُورٍ وَمِنْ تَعَجُّبِ
وَعِنْدَ التَّعَارُفِ يُقَدِّمُ كُلٌّ وَاحِدٌ عَلَى قَبْلِهِ

بأن يقضى واحد من الاقسام خلاف ما يقضى الآخر
 وتوافقا في الرتبة لكونها متوازنين متساويين
 والمراد بالتعارض مجرد النمانع بين المجتنبين متساويين
 قوله المراد بالتعارض انه يعني ان التعارض كما يطلق
 على المعنى المشهور وهو تمنع الدليلين
 المتساويين في القوة بطلان على تمنعها
 وهو المراد ههنا فلا يرد ما قيل رجحان بعضها على
 بعض يان في وقوع التعارض اذا المرجح ^{قط}
 في مقابلة الرأج فلا تعارض ولهذا استلزم
 التاوي ^ا فقدم الحكم على غيره
 والمفسر على النص والنظر ^ا النص على الظن
 لان العمل بالادفع والافوى اقدم واولى ^ا

وإن أنظر
والنصف من شهر
مستدام

أي كان
الظاهر والنور
أوجبان العظم
عند
منهاج
العران

[illegible]

والا عن النفاذ
وبغيره من
نقطه عن القواعد
نقطه انما هو از
قد عرفنا ان
نقطه يتكلم الانا نقدا
نفسه النقطة
لانها ض

وحكمة النظر في ان النقص ان لمزية
في شمله او نقصان واما الشكل
فقد النص ما لا يدرك الا بالآمل

قوله في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتقدير فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من في معنى السرقة وهو اخذ ما ليس له
اخذة على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او دجلة ثم الظاهر من كلام المعرشمولة عبارة
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فانما له رجحان التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتقدير فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من في معنى السرقة وهو اخذ ما ليس له
اخذة على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او دجلة ثم الظاهر من كلام المعرشمولة عبارة
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فانما له رجحان التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتقدير فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من في معنى السرقة وهو اخذ ما ليس له
اخذة على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او دجلة ثم الظاهر من كلام المعرشمولة عبارة
او اشارة وكونه من انشاده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحاق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فانما له رجحان التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

ومن صرح به

المحقق النسخ

في كشف المنار

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

والمقصود القاطع

منه كذا في كذا...
فصل في كذا...
الذي كذا...
فصل في كذا...
الذي كذا...

اما لدست في المعنى نحو وان كنتم جنبا
فاطهروا اولاستغارة بدعية

هو شكل في حق داخل الفم لدخوله في الاشكال
لان فسل ظاهره البدن واجب وباطنه ساقط
ولشبهه بها حقيقة وحكا نغز الاله حائتي
انقاص الفم وانقضاءه وادخال الماء فيه وانقضاء
البراق فبعد ان امل علم انه من اعضاء الفم
بدلالة صبغة البالغة وبان الواجب فيه
تطهير البدن وهو اسم للنظا هر والباطن الا ان
ما يغذر ابصال الماء اليه سقط بالغذر كالظاهر
اذا كان به جراحة ولا تغذر فيه بفعل عادة
وعادة بخلاف آية الوضوء حيث لم يكن فيه
البالغة وكان الواجب فيه غسل الوجه والموجبة
من الفم معدومة او يكون الاحتياج الى التامل
اليه

قوله بخلاف آية الوضوء الى
ولانه اكثر وتوفا من الفم
فهو من التحفيف البقي وذكر
التكليف ارفق وكذا
الالتف واما داخل العز
فا يصل الماء اليه كثيرا
بما يورث العي فقط بالعز
دفع الفرج منه
الاستغارة تطلق كثيرا مع
المجاز الذي كانت
حالة المشاهدة واطرد
هذه الاستحالات علماء البيان
وقد يطلق على مطلق المجاز
كما فعل صاحب الكشاف
في مواضع من كتابه وهو
انظا هه مهنا اذ لا وج
لتخصيص الاستغارة من
بين سائر المجازات
اسن الموقر

فصل في كذا...
الذي كذا...
فصل في كذا...
الذي كذا...
فصل في كذا...
الذي كذا...

تحوار بر من فضته و حكم
الطلب ثم التامل ليطهر المراد

هو بشكل بسبب استعاره بدعيه لان العارضة
تكون من الزجاج لا من الفضة كمن لما اشتكت
الفضة على خاضعين ذميمة وهي انها لا تطهر
ما في بطنها و مدحجته وهي البياض والزجاج
عكسها وكانت تلك الاداني تشتمل على صفات
الزجاج و تشبهه و بياض الفضة و حسنها فتجوز
القوارير لما يشبهها في الصفاء و الشفاف ثم
جعلت من الفضة مع انها لا تكون الا من الزجاج
فجاءت استعاره غريبة بدعيه فان قلت
اكثر ما عذره من المشكل ما كان خفاؤه لفقده
المعاني كقوله تعالى اني سنم و لهذا قيل

حل
الطارق والناشد
من فخرنا و الفخر واجب
لأنهم انما يعلمون طاهر
فان عبادته من غير علم
ابدين و في غرضها لا يعلمون
وانما مل ان مبيعها داخل
هو البتة و الشرح واجب
الفرق و الانف او بدونه واجب
الامتناع في شرب البديع بها
سلبها معنى التلخيص معناه
و نرى ان الاشكال في شدة
التلخيص و ان داخل الفهم و ان
من منقذه او لا ويجوز الطلب
لم يطهر و هو ان المشكل
التلخيص فلهذا يكون المشكل
الفعل لا لفظ الخور
اذ انما خطا ليس

لأنهم سواء
كانت خافه
او مضطحة او
على الجنب
بعد ان يكون
المائة واحد
اي موضع الحرف
و هو القبل
فزال الاشكال
بأننا قل
مسكه
قوله فتجوز
عدهم هذا
التجوز من
الاستعاره
البيانية و اخرج
عليه بان عدم
ذكر المشبه
لازم فيها و هي
قد ذكر

في تعريف ما خذوه لفظ المعنى
الاستعاره مع العلم ان الشرائع
دالين او تجوزها مجازيه
ابيضها
مشكل او لا بالبعد
على الزم
فيما في
الظاهر
الوارد اذا لم يرد
المتكلم

فوقه ان كان من غير الفصاحة كما في قوله
 ان كان من غير الفصاحة كما في قوله
 ان كان من غير الفصاحة كما في قوله
 ان كان من غير الفصاحة كما في قوله

واما المجل فصد المفرد ما لا يدرك
 الابيان يرسم اما لغزاة اللفظ
 كالمطلع اولارادة معني غير المعنى
 اللغوى كالصلاة

فوله هو من شمع فالحجج عند اصابة المكونه
 والمنع عند اصابة الحجر اور عليه بان الفزاة
 بحث لا يفهم بلايان مناسبه للفصاحة فكيف
 يقع في القرآن واجب بان الفزاة كون
 اللفظ وحشا والوحش قد يكون حسنا غير محل
 بالفصاحة وهو الذي لا يعاب استعماله على
 العرب ومنه غريب القرآن والحديث
 وقد يكون قبيحا مخرجا لفصاحة وهو الوحش الغليظ

لكن في قوله
 كونهما مع
 فذره الزارة
 جلوه من
 وجوه مع كونه غريب الاستعمال
 يكون نقلا على السمع كرميا
 على الذوق ويسمى المنوع
 نحو نكاحا كاتم وفيه نوع
 مخالفة لما في علم المعاني
 ولا يعبد ان يقال الغريب
 المحل بالنفس خلافا لفصاحة
 ليس الا لكونه مخرجا بفهم
 فلهذا ما بينه كما فيها فلا
 اخلاص اس الملوغ
 خرج به المشابه ما خوذ
 من اجل على الامراى ايهم وهو
 مبهم من حيث لا يوقف
 عليه الا بالرجوع الى الاستفاد
 كمن اغرب عن وطنه والفظ
 اثره بحث لا يعلم موضع
 اصلا فيفسر موضع ثم
 يطلب فان قلت

الغفارة
 وسائر الاسماء
 الشريفة من
 الزكوة والعم
 وجميع الرزوا
 فان الصلوة
 وان كان مغا
 اللغوى كاذب
 الزوار كن
 افصح لما لم
 بل استعمل
 ابتداء فمما
 بزاره بجا بجا
 ما از نيل علم
 بوضوح وادب
 الى البيان و
 انفسهم

ان العلم بوزن محال
 وانما هو في
 بالعلم بوزن محال
 ان العلم بوزن محال
 ان العلم بوزن محال
 ان العلم بوزن محال
 ان العلم بوزن محال
 ان العلم بوزن محال
 ان العلم بوزن محال

ما تقطع رجاء معرفته مرادة ولو
 من ابني صلي الله تعالى عليه
 وسلم فاما مشابه اللفظ ان لم يفهم
 منه شئ كالقطعات

كقوله كالقطعات هي اسماء مشابه الحروف
 التي ركب منها الكلام لانها داخله في تعريف
 الاسم وعارضة عليها خواص كالتعريف والتنوين
 والابتداء ونحو ذلك واطلاق الحروف
 عليها اطلاق اصلي غير مبني على اصطلاح محدث
 بين النحاة قال الراغب في المفردات
 حرف النفي طرته ومجمعه احرف وحروف يقال
 حرف السيف وحروف الهجاء اطراف الكلمات
 وقيل يقال حروف الهجاء حرفا نحو حبا من

من التثنية
 الاتساع
 جليل من اسام
 من حيث ان يعرف
 الشرح في حيث هو
 ذكر في ضرورة
 كذا اجيب
 حيث يعرف بالبد والوجوب
 صفة يعرف فيها بالبد والوجوب
 منه وفيه نظر لان حكم الشرعي
 فتم ما يعرف من ان
 العلي لاكل ما يؤخذ من
 اعتقادها او عليها
 على انه على تقدير
 بعض المتكلمين
 الالهي

من التثنية
 الاتساع
 جليل من اسام
 من حيث ان يعرف
 الشرح في حيث هو
 ذكر في ضرورة
 كذا اجيب
 حيث يعرف بالبد والوجوب
 صفة يعرف فيها بالبد والوجوب
 منه وفيه نظر لان حكم الشرعي
 فتم ما يعرف من ان
 العلي لاكل ما يؤخذ من
 اعتقادها او عليها
 على انه على تقدير
 بعض المتكلمين
 الالهي

الاجزاء
 قسمة
 كنه قيل
 الجحد

الطراف
 نسبها حروفها من
 قيل اطلاق
 المدلول للدلال
 لكن يشترط
 فيضائه وان لم
 بقية المدلول
 من الحروف

وحکم المتشابه اعتقاد حقیقه المراد
والامتناع عن التأویل

توله وحکم المتشابه اسے توله عن التأویل
وہو مذہب جمهور السلف من الصحابة وان یمن
ومن بعدهم واثمنا سوی العرفین من المتأخرین
وہو اصح الروایات عن ابن عباس رضی اللہ
وسئل مالک عن قوله قال لے الرحمن علی
العرش استوی فقال الاستواء معلوم والکیفیه
مجهول والایمان به واجب والسؤال عنه
بدعہ وقال الترمذی فی حق بعض مشاہدات
الحديث المذہب فی ہذا عند اہل العلم من الثمہ
مثل سفیان الثورے و مالک بن انس ابن
البارک وسفیان ابن عیینہ وکیع وغیرہم
انہم قالوا نزوے ہذا الاحادیث کما جات

قوله في الحديث
هو الذي في انزل علي
الكتاب منه آيات حكم
بن ابي الحكم على الاستقام
فقد يجوز ان يكون
بدليل من رواية ابن مسعود ان
ناوذه الا عند افند والرايون
من العلم فيكون استنب
وفزارة ابن كعب
في العلم استنباه وفزارة ابن
عباس وما يعظم في العلم
ويقول الرايون في العلم
استنباه لان ذلك من دليل
على ان الواو لا يفت
ولانه اتفق في العلم
ومعنى ما لفظ فلا يلو
الوقف على الا قد بل لو
على والرايون
من العلم

قوله في الحديث
هو الذي في انزل علي
الكتاب منه آيات حكم
بن ابي الحكم على الاستقام
فقد يجوز ان يكون
بدليل من رواية ابن مسعود ان
ناوذه الا عند افند والرايون
من العلم فيكون استنب
وفزارة ابن كعب
في العلم استنباه وفزارة ابن
عباس وما يعظم في العلم
ويقول الرايون في العلم
استنباه لان ذلك من دليل
على ان الواو لا يفت
ولانه اتفق في العلم
ومعنى ما لفظ فلا يلو
الوقف على الا قد بل لو
على والرايون
من العلم

قوله في الحديث
هو الذي في انزل علي
الكتاب منه آيات حكم
بن ابي الحكم على الاستقام
فقد يجوز ان يكون
بدليل من رواية ابن مسعود ان
ناوذه الا عند افند والرايون
من العلم فيكون استنب
وفزارة ابن كعب
في العلم استنباه وفزارة ابن
عباس وما يعظم في العلم
ويقول الرايون في العلم
استنباه لان ذلك من دليل
على ان الواو لا يفت
ولانه اتفق في العلم
ومعنى ما لفظ فلا يلو
الوقف على الا قد بل لو
على والرايون
من العلم

الضعيف كالحدیث صحیح
فما شکک کما زعمت انما فجة
في كونه

فان ابن الحام
وهو قول المتن بن فوفه
المتن بن فوفه
والجواب
وقال انه لا يصح بان
واقتضاه التوسل
واما قوله
وبما ذكره المتن
الا

مولد و زنجیر
 ع. خدایه قال
 اسکت من کبار
 ان فخر لم یبر
 الی هذا القول
 الاخر من فطیر
 وحش را بلع
 قال و قد کان

Digitized by Google

وَمُتَابِرَةٌ وَأَمَّا
فَعَلُوا حَسَاسًا
وَعَزَمُوا حُرَابًا
وَأَضَلُّوا أَعْيُنًا
وَأَنزَلُوا عَلَيْنَا لَعْنًا
وَأَعْيُنُهُمْ كَالْحِجَابِ
وَأَعْمَوْا فَكَبَرُوا
وَأَعْمَوْا فَكَبَرُوا

قلنا اولاً به
بعدها به
الاحاديث
وظاهر
الآية والآثار
على ما قلنا
لا وجه له في الحار
وقوعه بمجرد
الرأى وبقائه
العقل فيها
ثبتت اليقظة
بالاجماع بل
لا تزال حكم
ومصالح عليها
الآية وبقائه
انه يجوز كون
بعض القرأت
لا تفهم بل

افضل من بعد
مع فرب من افلا
الحجبه من الام

من طرازه و اقامه
 العلماء و نجو صفات
 از بهر رسم عز
 انما علم و الطلوع
 كما يستل و الجود
 بکلیف تحصیل
 العلم و کشف حقائق
 و همین آن سخن
 استاد بوی
 من تحصیل العلم
 من بهر سبب و طراز

و ان جوزہ المتاحسون
فائدة
الحکم هل هو ما يتضح معناه والمتشابه
غير متضح المعنى او الحكم تأويله
فقط والمتشابه ماله اوجبه او الحكم
ما يعقل وجهه والمتشابه مالا يعقل
او الحكم مالا يتكرر الفاظه والمتشابه
ما يتكرر الفاظه او الحكم الف الف
والوعد والوعيد والمتشابه
الفصص والامثال وهكذا يكون

لكن لا يلزم ان يقطع
بالمتشابه ان وجهه بل يقطع
السلف ايضا فهو الا ان كانا ذكره في
المتشابهة والكا بسن الان
يعمل من المتشابهين ما قبل نزاع
الفرق بين لفظ لان التوقف
انما هو في طلب العلم حقيقة
والعلماء انما يختلفوا في تأويله
في حصر الاجتهاد ودر بيان
ذلك لا يخفى بالمتشابه وايضا
بما بس عن قول احد الفرقين
بعدم الوقف على احد
والاجتناب عن اتباع المتشابه
بما تأويل واتباع الفرقين الاخر
تأويل ابن المذکور

في غير المتشابه
والمتشابه
في غير المتشابه

في غير المتشابه
في غير المتشابه

فائدة فائدة
اولا فقال بعضهم ان كل
حكم لقوله تعالى
ابانة فاما احكامها فالاختلاف
لا يطرأ النقص والمتشابه
لا باللفظ المقابل للمتشابه بل
بغيره كل متشابه لقوله

و ان كانا
الحكم كونه
فائدة كونه
الحكم كونه
الحكم كونه
الحكم كونه
الحكم كونه
الحكم كونه
الحكم كونه

[illegible]

۱۳۰۱

ب
بناء على
النسبة
بينها وبين
هذه الحائنة
لا سيما اذا
انقضت القرض
الذاتي فلما
على الاستمارة
فيما هو الامر
ج
فاذا حصل
القطع في
الثوب
والدخان
فيغير القطع
بالضرورة
م

من قضايتك ولا طرقتك ولا نظر الخوف والظن بالآراء منكم على معرفتهم لوجهه الاول ثم قد لا يغيب الغيب قالوا بان الدليل الظني

في الاستعمال في قوله
 لا بد من تعريف
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

ما استعمل فيها وضع له فيدخل المرئى
 الذي هو لفظ منقول بلا مناسبة
 كونه بوضع جديد

من اجل
 خطبة
 او شعرا
 او اشارة
 من غير
 تعيين
 من اجل

قوله بما وضع له اي ذلك اللفظ له من حيث كونه
 ما وضع له فلو استعمل فيها وضع له لا من حيث
 انه موضوع له لا يكون حقيقته وقيد الحقيقة معتبر
 في تعريف الامور التي تختلف باختلاف
 الاعتبارات الا انه كثيرا ما يحذف من
 اللفظ لثبوته وظهور اعتباره خصوصا عند
 تطبيق الحكم بالوصف المشعر بالحقيقة والمراد بوضع
 اللفظ منها تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير
 تسمية بالنظر الى ذلك التعيين فلا يضر
 الاجتناع الى التسمية لعارض ونحوه

حيث قال في الاستعمال
 لا بد من تعريف الحقيقة
 والمجاز بخلاف المرئى
 فانه يحذف فيه مجر والنقل
 والتعيين م
 ونحوه كالاشترار ونحوه
 فان كان ذلك التعيين
 من الشائع فوضع كونه
 وان من وضع اللفظ فوضع
 لغوي وان من قوم مخصوصين
 فوضع عرفي خاص والا
 فعرفي عام وغلب العرف
 عند الاطلاق على العرف
 العام كما غلب الاصطلاح
 عند الاطلاق على العرف

الخاص والمميز
 في الحقيقة هو
 الوضع بغير
 ذلك الارض
 فان لم يقع الارض
 في تلك الارض
 في الحقيقة هو
 وان وضع بان
 كان موضوعا
 في الحقيقة هو
 في الحقيقة هو

مقدمة بالحجة التي كان الوضع بها وان كان
بمجازا باعتبار جهة اخرى كالصلوة في الدعاء
حقبة باعتبار الوضع اللفظي بمجازا باعتبار
الوضع الشرعي فاللفظ الواحد بالنسبة الى
المعنى الواحد يكون حقيقة ومجازا من جهتين
فائدة اختلفوا في ان الحقيقة الشرعية
هل هي واقعة او لا فذهب الجمهور الى انها
واقعة واقعة للقطع بان الصلوة والقوم
والزكاة ونحوها مثلاً اسم للركعات المخصصة
تبادر عند اطلاقها من غير شك دليل
الحقيقة بعد ان كانت في اللغة للدعاء وظاهر
انه ليس الا بتصرف الشرع ووضع وهو
معنى الحقيقة الشرعية والمعتبر ان ثبت حقيقة
الدينية وجعلوا في قسمين الشرعية وهي على
ما ذكره العبد وتبعه العبد والتبعية غيرها

[illegible]

على الارض
التي بين يدي
الشيخ جعفر
الاربع وربع
مليون ذوات
في الارض
التي بين يدي
الشيخ جعفر
الاربع وربع
مليون ذوات
في الارض

سواء تعلق بلفظ أو بلفظ
الشيء أو بالشيء
الذي هو
اللفظ
الذي هو
اللفظ
الذي هو

بأصول الشرع
كالإيمان أو غيره
كالصلوة أو الزكاة
المقرنة أو غير المقرنة
الأول فغيره
الألفاظ المقرنة
التي هي المقرنة
بغيرها باسم
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره

وغيرها ما وضع الشارع لمعناه ابتداء بان
لا يعرف اهل اللغة من الشرعية وهي على
ما ذكره القصد لفظه ومعناه او كليهما قبل
الظاهر ان الواقع هو القسم الثاني فقط
اعني ما لم يعرف اهل اللغة معناه ولا يخفى انه لا بعد
لهم ان يجعلوا المقطعات في فواتح السور
من قبيل الثالث اعني ما لم يعرف اهل اللغة
لفظه ومعناه وقال التاج السبكي ومناجوه الدين
التي خضعت المقرنة بانها هي اصول الشرعية
كالإيمان وذهب القاصص الى انها ليست
بواقعة وانما استعمل الشارع تلك الالفاظ
في تلك المعاني لمناستها لمعانيها لغوية بقرينة
من غير وضع معن عن القرينة فتكون مجازات
لغوية ثم غلبت في المعاني الشرعية كقراءة دورها
على السن الشرع لمن حاجتهم الى التعبير

اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره

اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره
اللفظ أو غيره

المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في
المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في

و المنقول هو ما غلب في غير ما وضع
له بحيث يفهم بلا قرينة مع مناسبة
بينها وينسب الى ناقلة شرعاً او اصطلاحاً
او عرفاً حقيقة و مجازاً باعتبار الوجود
و حكمها ثبوت معناه مطلقاً عاماً او خاصاً
نوى اولم ينو و رجحانها على المجاز
و ان رجح على المشترك و اما
المجاز فما استعمل في غير ما وضع له
بعلاقة بينهما و يكتف

و ان كان المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في
المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في

المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في

المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في

المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في

المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في

المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في

المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في

المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في

المراد من قوله في غير ما وضع
المعنى بل بمعنى اذا دار اللفظ
بين ان يكون مجازاً في معنى
مشتراك في مرجح احتمال التوز
و الحكم كونه مشتركاً كما في

والطلاق اسم الكل على الجذر وعكسه
والطلاق

قوله والطلاق اسم الكل على الجذر وعكسه في الاتفاق
الحق بهذين النوعين شيان احدهما وصف
البعض بصفة الكل نحو كاذبة خاطئة
فانها صفة الكل وصف به ان صفة وعكسه
نحو انكم وجلون والوجل صفة القلب والطلاق
الطلاق لفظة بعض مراد به الكل ذكره ابو عبيد
وحسب عهده قوله ولا بين لكم بعض الذنوب
تختلفون فيه اي كلفه وان يك صافا
بعضكم بعض الذنوب بعدكم اي كلف ايضا وتعقب
بانه لا يجب على النبي بيان كل ما خلفوا فيه
بدليل نحو الساعة والروح وبان موسى كان
وعدهم بغدا ب في الدنيا والاخرة فقال
بعضكم هذا الغدا ب في الدنيا وهو بعض العبد

قوله والطلاق اسم الكل على الجذر وعكسه في الاتفاق
الحق بهذين النوعين شيان احدهما وصف
البعض بصفة الكل نحو كاذبة خاطئة
فانها صفة الكل وصف به ان صفة وعكسه
نحو انكم وجلون والوجل صفة القلب والطلاق
الطلاق لفظة بعض مراد به الكل ذكره ابو عبيد
وحسب عهده قوله ولا بين لكم بعض الذنوب
تختلفون فيه اي كلفه وان يك صافا
بعضكم بعض الذنوب بعدكم اي كلف ايضا وتعقب
بانه لا يجب على النبي بيان كل ما خلفوا فيه
بدليل نحو الساعة والروح وبان موسى كان
وعدهم بغدا ب في الدنيا والاخرة فقال
بعضكم هذا الغدا ب في الدنيا وهو بعض العبد

قوله والطلاق اسم الكل على الجذر وعكسه في الاتفاق
الحق بهذين النوعين شيان احدهما وصف
البعض بصفة الكل نحو كاذبة خاطئة
فانها صفة الكل وصف به ان صفة وعكسه
نحو انكم وجلون والوجل صفة القلب والطلاق
الطلاق لفظة بعض مراد به الكل ذكره ابو عبيد
وحسب عهده قوله ولا بين لكم بعض الذنوب
تختلفون فيه اي كلفه وان يك صافا
بعضكم بعض الذنوب بعدكم اي كلف ايضا وتعقب
بانه لا يجب على النبي بيان كل ما خلفوا فيه
بدليل نحو الساعة والروح وبان موسى كان
وعدهم بغدا ب في الدنيا والاخرة فقال
بعضكم هذا الغدا ب في الدنيا وهو بعض العبد

و قد انشا
يكون المق
هو اكال دلي
البيان لم يعرفوا
نحو الماونه
الكون والمراد
بالحلول حصول
الشيء في افع
في الجملة سواء كان
حصول العرض
في المحل
والجسم في الجف
او غير ذلك
كحصول الرحمة
في الجنة ولهذا
قلوا هذه العلة
بقوله تعالى
ففي رحمة الله
الحق في الجنة
لانها محل الرحمة

نحو سال الميزاب
والنفس تارة
بالشيء وتارة
بالاطلاق لنفس
م

واسم العام على الخاص وعكسه
وتسمية الشيء باسم مجاوره وباسم
ما يؤول اليه وباسم ما كان واسم
المحل على الحال وعكسه واطلاق

سواء كان احدهما في الآخر او كانا في محل واحد
او محليين متقاربين او جسد من متقاربين او
كانا متلازمين في الوجود كالسبب والسبب
او في الخيال كالنفسين الا ان بعضه داخل
فيما سبق وبعضه فيما سيأتي فيعمل على البعض
الذي لا يدخل بدليل المتعارفة او يميزم المتعارفة
بالحيثية ويدخل فيه ايضا اطلاق الفعل والمراد
بمشارفته ومعارفته قال السيوطي ومنه قوله

و قد انشا
يكون المق
هو اكال دلي
البيان لم يعرفوا
نحو الماونه
الكون والمراد
بالحلول حصول
الشيء في افع
في الجملة سواء كان
حصول العرض
في المحل
والجسم في الجف
او غير ذلك
كحصول الرحمة
في الجنة ولهذا
قلوا هذه العلة
بقوله تعالى
ففي رحمة الله
الحق في الجنة
لانها محل الرحمة
نحو سال الميزاب
والنفس تارة
بالشيء وتارة
بالاطلاق لنفس
م
سواء كان احدهما في الآخر او كانا في محل واحد
او محليين متقاربين او جسد من متقاربين او
كانا متلازمين في الوجود كالسبب والسبب
او في الخيال كالنفسين الا ان بعضه داخل
فيما سبق وبعضه فيما سيأتي فيعمل على البعض
الذي لا يدخل بدليل المتعارفة او يميزم المتعارفة
بالحيثية ويدخل فيه ايضا اطلاق الفعل والمراد
بمشارفته ومعارفته قال السيوطي ومنه قوله

بما لا ينفك عن اللفظ واللفظ لا ينفك عن المعنى والمعنى لا ينفك عن اللفظ واللفظ لا ينفك عن المعنى والمعنى لا ينفك عن اللفظ

باعتبار ان ينزل التصادق والتقابل منزلة التناوب بواسطة تلميح او تنكيم كاطلاق الاسد على الجبان او تقال كاطلاق البصر على الاعمي ومع هذا يكون من قبيل الاستعارة بناء على ان تكون المصغرة معتبرة فيها اعم من ان يكون حقيقة كما مر او اعتبارية بمنزلة التصادق منزلة التناوب ويجوز ان يكون اطلاق احدهما على الآخر باعتبار المجاوزة الذهنية فان بين الضدين مجاورة في النجاش حتى ان الذين ينتقل من ملاحظة السواد مثلا الى البياض وبالعكس فينبغي تلازم عرفي وظهر لك من هذا

والطلاق الشيء عليه واطلاق اسم الشيء على بدله واطلاق الكثرة في الاشياء للعموم واردة الواحد المنكر من المعرف باللام واطلاق احد الضدين على الآخر واطلاق الشرط

تتولد واطلاق احد الضدين على الآخر بشكل بما قال فخر الاسلام للاستعارة مع التناوب ودفع بان مراده الثاني في الوجود كحرمتي البنية والنكاح لانها لا يجتمعان في الوجود لان الثاني في المفهوم كالبشر والانداد ونحن فيه من هذا القبيل وفيه ما فيه ولعل مراده الاستعارة مع ما دام مناسبا واما اذا كان معه

بما لا ينفك عن اللفظ واللفظ لا ينفك عن المعنى والمعنى لا ينفك عن اللفظ

بما لا ينفك عن اللفظ واللفظ لا ينفك عن المعنى والمعنى لا ينفك عن اللفظ

بما لا ينفك عن اللفظ واللفظ لا ينفك عن المعنى والمعنى لا ينفك عن اللفظ

على
المقصود به وان كان الجواز
الذي له مزيد اختصار
بالجواز المحال للمعنى
كما سبق فوايد المجاز
في الاسماء المفعولة
جاء في الاسماء المفعولة
التي لان ما هو مفعول
بجواز
مفعول الجواز وهو العلة
قد وجدت فبيع الجواز
عالم ببيع مانع او كونه اسما
فخر بغيره لا تمنع كاسم
والبيع في الكلام فيعقد
بها المجاز بغير وصف
سابقا عليه والحققة لا تنجز
المجاز والاختلاف فيها
واما المجاز بل بغير وصف

والطلاق الشرط على المشروط
وكسره والتخريف والزيادة
ثم مرجع الكل الانتقال من الملزوم
الى اللازم ومعنى الملزوم مجرود
التبعية وحكم المجاز

في الجملة فالملزوم اصل ومستبوع من جهة انه
منه الانتقال واللازم فرع وتابع من جهة
انه ابله الانتقال ولهذا في كل موضع كانت
الاصالة والتبعية من الطرفين بحيث يكون
كل منهما اصلا ومستبوعا من وجه واحد
وتابع من وجه آخر جاز المجاز منها كالسبب

نحو
القرية
اما
الكل
من
العلامات

مطلقا
بغير
وصف
سابقا
عليه
والحققة
لا تنجز
المجاز
والاختلاف
فيها
واما
المجاز
بل بغير
وصف

وحكم المجاز بثبوت ما اريد به خاصا
 او عاما دخل في ذلك العام
 معناه التحقيري اولا وجواز

توكله اولا نحو لا تبعوا الصاع بالعامين اي
 بالكل فيه من الحنطة ونحوها وهو لا يتناول
 معناه الحقيقي اعلم ان المجاز المقارن لما يقتضيه
 العموم بل بعم مجبوع ما يصلح اللفظ له من اولا
 المجاز كالكلول والسببية ونحوها اولا اختلف
 فيه والتبعي الذي عليه الجمهور لا يحسم
 وقيل بعم قال الرزك في هذا عند تعذر الحقيقة
 وعدم ترجيح احد المجاز على غيره من المجازات
 فنحن ترجح تعيين قال الرازي في هذه المسئلة
 تعرض لها امام المحررين وابن السكائ

بان يقرن
 بين يكون
 عاما مستقرا
 بجميع افراد
 معناه المجاز
 وهو المعيار
 المحض

كان لا ينفذ ان
 يكون مجازا
 من المعنى
 فيكون
 كلامه لا يستلزم
 الامم
 فلا ان الصاع
 فوا من غير تعذر

حيث ينفذ ان لا يكون
 والعامية والعامية
 السعفة في الصاع
 فادعى صاحب التلويح
 من ان لا خلاف في ان لا يتم عمل
 حيث يتم اذا قيل بعم مجبوع
 المجاز قيل بعم مجبوع
 المعنى اولا اختلف فيه ايضا
 والتبعي ان بعم مجبوع
 للعموم من غير تعذر
 كونه مستقرا في الحقيقة
 والمجازية وان الحقيقة ليس
 لها دخل في العموم والمجاز
 ليس بمتبعية وابعد العموم
 والخصوص ثبوتها بالمتبعية
 فحق وجد دليل للعموم
 حقيقة او مجاز لا يقال للعموم
 الوجه ولا وضع في
 حسب الوجه ولا وضع في
 المجاز لا نقول وكذا الخصوص
 بحسب فهو مشترك في الامور

Digitized by Google

لا تقل اسدا لسبع والرجل الشجاع
كالمشرك في معنيته خلا فالتاسعة

ولا المجازيان وطريق الجمع هو

عسوم المجازيان يرا د مجازي

نحو لا اشترى مراد به السوم وشر الوكل وقد سبق
ان بعض الثافيه جوزوا جمعها وقالوا بالعموم

في انواع المجاز بل قال في رفع الحجاب

الاختلاف فيه كالاختلاف في جمع الحقيقة والمجاز

وجمع معني المشترك والثاني في جرهما

منوال واحد فجوز اكل وحمله عند الاطلاق

على اكل والكاصل ان الاختلاف فيه

ما صرح به غير واحد من الثقات لكن التقارنا

قال بالاختلاف على عدم جواز جمعها واليه ميل كلام المع

والمجازيان

والمجازيان

بنو القين

الذي هو

من المعقولات

التي هي

التي هي

التي هي

التي هي

١٢ البصار في بيان المجاز
والاشتراك في اللفظ
والاشتراك في المعنى
والاشتراك في اللفظ والمعنى

١٥ حقيقة في الاخرى
فيكون مشتركا مجازا
وهذا لان المجاز اكثر دقة
من المشترك كما ظهر
على من تتبع واستقرأ
حتى علم بعض ان كانت ان
اكثر اللفظ مجازا فيخرج محلا
محلا على الاعم الأغلب
لما تقرر من المظنون الحق
الفرد في مقام التردد
بالاعم الأغلب وقد يتجنى
بيان فوائد المجاز ونفاها
الاشتراك كما اشعر
به التعبير بالبحر الكنه
بفوائد الاشتراك و
مفاسد المجاز
قال في الصحاح النكاح
الوطئ وقد يكون العقد

١٦ والمجاز خبر من الاشتراك والنقل
والاشتراك وهما سببان على التمايز
والنقل خبر من الاشتراك والتخصيص

١٧ على التبع لاختفاء في ان المجاز خلاف
الاصل والاصل الحقيقة فاذا دار اللفظ بين
احتمالي الحقيقة والمجاز فاحتملها راجح
ومقدم ولكنه خبر من الاشتراك فاذا دار
اللفظ بين ان يكون مجازا او مشتركا يحمل
على المجاز اذا علم كونه حقيقة في احد معنييه
بعينه وتردد في كونه حقيقة في الاخرى
فيكون مشتركا او لا فيكون مجازا فيه كلفظ
النكاح فانه قد ثبت كونه حقيقة في الوطئ وانه
في العقد فاحتمل الامرين فيجعل على كونه

من النقل
الغلبة البصار
وخرجه صحيح
استلزام
نسخ الاول
استلزام
النقل
نسخه ونية
نقل
الافتحار
مثل المجاز
لاستلزام
في التفرقة
ام
وذا هو المكمل
بما قالوا
الفرق بين
بما علم في

١٨
في النقل
نسخه صحيح
استلزام
نسخ الاول
استلزام
النقل
نسخه ونية
نقل
الافتحار
مثل المجاز
لاستلزام
في التفرقة
ام
وذا هو المكمل
بما قالوا
الفرق بين
بما علم في

في المجاز والاشتراك والنقل والسخر هذا
 ظاهره على تقدير كون العام حقيقة في
 الباقي بعد التخصيص واما على تقدير كونه مجازاً
 اقرب الى الحقيقة من سائر انواعه ومن ثم
 خفي انه حقيقة او مجاز ولانه اكثر واغلب
 الى ان قالوا من عام الا وقد خص منه البعض
 وانشد بعضهم مع ضم النسخ تجوز ثم اضمار

لایم الاموال
الظرف والظرف
لایم الاموال
الظرف والظرف

Digitized by Google

الحال في بين الفور او امر
في المنكح كقوله تعالى واستغفر
من استغفرت منهم او امر في الكلام
فما زيادة معناه في بعض الافراد
فلا يعم الفاعل

فان بعض هذه المفهوم
توكل اللفظ قد يكون اول
بالارادة لاخصاص الآخر
بزيادة على معنى الكلام
وجسمه اصالة فعداها
ذلك اللفظ المبني عز النون
لا يتناول الفهم والحال
كما اذا خلف لا ياكل
فاكته م
قوله لاخصاص الآخر
بيان هذه القرينة
على هذا المنوال مما انقضى
الدراية مما صرح به
في الكشافين وشرح
المعنى وغيره ومانه المرات

فان بعض هذه المفهوم
توكل اللفظ قد يكون اول
بالارادة لاخصاص الآخر
بزيادة على معنى الكلام
وجسمه اصالة فعداها
ذلك اللفظ المبني عز النون
لا يتناول الفهم والحال
كما اذا خلف لا ياكل
فاكته م
قوله لاخصاص الآخر
بيان هذه القرينة
على هذا المنوال مما انقضى
الدراية مما صرح به
في الكشافين وشرح
المعنى وغيره ومانه المرات

فان كون المنكح حكما بريئا من الامر بالانكاح والسكر
بدل على انه لم يرد من صيغة استغفر
الطلب والايجاب عقلا فهو مجاز عن تمكينه
من ذلك واذا رده عليه بعبارة ان
الايجاب يقتضي تمكين المأمور من الفعل
وقدرته عليه بسلامة الاسباب والالات
م

فان كون المنكح حكما بريئا من الامر بالانكاح والسكر
بدل على انه لم يرد من صيغة استغفر
الطلب والايجاب عقلا فهو مجاز عن تمكينه
من ذلك واذا رده عليه بعبارة ان
الايجاب يقتضي تمكين المأمور من الفعل
وقدرته عليه بسلامة الاسباب والالات
م

الحال في بين الفور او امر
في المنكح كقوله تعالى واستغفر
من استغفرت منهم او امر في الكلام
فما زيادة معناه في بعض الافراد
فلا يعم الفاعل

فلا نعم الفاكهة على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكاتب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا

وكذا الرطب والردمان بلانسته فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو العذائية ذراعت
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق النعم
 بغيرها فثبت لها اللفظ عند الاطلاق وان
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمهيد والكتف
 الكبير فان قلت كيف ادخلتم الطرار تحت
 اسم الرق مع انه ليس من الزيادة كما سبق

بأنه لا ينعى على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكاتب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا
 وكذا الرطب والردمان بلانسته فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو العذائية ذراعت
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق النعم
 بغيرها فثبت لها اللفظ عند الاطلاق وان
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمهيد والكتف
 الكبير فان قلت كيف ادخلتم الطرار تحت
 اسم الرق مع انه ليس من الزيادة كما سبق

فلا نعم الفاكهة على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكاتب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا
 وكذا الرطب والردمان بلانسته فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو العذائية ذراعت
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق النعم
 بغيرها فثبت لها اللفظ عند الاطلاق وان
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمهيد والكتف
 الكبير فان قلت كيف ادخلتم الطرار تحت
 اسم الرق مع انه ليس من الزيادة كما سبق

فلا نعم الفاكهة على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكاتب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا
 وكذا الرطب والردمان بلانسته فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو العذائية ذراعت
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والنعم بها فوق النعم
 بغيرها فثبت لها اللفظ عند الاطلاق وان
 نواها بحث بالاجماع كذا في التمهيد والكتف
 الكبير فان قلت كيف ادخلتم الطرار تحت
 اسم الرق مع انه ليس من الزيادة كما سبق

او زیادة البیان او لطیف
الحکام او مطابقة تمام المراد
قوله او زیادة البیان لان المجاز اثبات
الشيء بمرؤسه وهو كدعوى بحجة ومبينة والحقيقة
دعوى بلا مبينة وكما بينهما من البیان ولانه قد يكون
الحقيقة تقصر عن زیادة بیان المراد بل
لابد من التجوز كبیان مقدار مخصوص من
الكيفيات كالسواد والبیاض والروایح
ونحوها او يكون زیادة البیان بتقریرة بنفس
الصانع بمشاهدة نظره حشا كاستغارة
الرقم على الماء لسمى الصایع لا يقال يتألف
ذلك بالثبته وهو حقيقة لانا نقول ذلك
بؤدى الى التطويل حيث يحتاج الى ذكر الشبهة

استصحاب طول
الحكم فمردود
مستوجبا لا غير
بزيادته
في الحقيقة من كلامهم
ولم يخل من استصحابها
في مواضع كثيرة
في غيرها لان
الاستصحاب كافي
في بعض الاحوال
وورد القرآن

والثبوت والبرهان
وداواة الترتيب
التجوز على ان
البيان بالثبوت
غير ثابت
بعد الترتيب
او في الذين
بصرف استغراف النوار
عند مشاهدتها
بجد وكل جديد
كاستغارة بحر من السمك
موج الذهب
بمردود فبقيد
وزيادة شوق الى
مفاد فوجوب
المراد

لان دلالة الالفاظ
في زيادة وضوح
معناها على
واحدة من
فانها لا
النزول الى
بلا ان
من لفظ الحقيقة
او اخفى منها

أولها في الكلام الجمل المضاف
هو ادراك الشيء بتمام المراد
مطابق لما في الكلام حقيقة الدلالة
أولها في الكلام حقيقة الدلالة
هو ادراك الشيء بتمام المراد
مطابق لما في الكلام حقيقة الدلالة

أو التزيين أو التشويه إلى غير ذلك
ثم من المجاز اطلاق صيغة مقام
كما طلاق المصدر على الفاعل
والمفعول وبهما على المصدر
والفاعل على المفعول وفعل على
مفعول و اطلاق كل من المفرد

و على فاعل ومفعول ومثالها وكان الكافر
على ربه فلهذا على الوجوه والعلامة في هذه
الامور هي التعلق أو الشرطية والمشرطية

بالدلالة الموضوعية وهو لا يمكن
بالدلالة الوصفية وبالألفاظ
الحقيقة وإنما يمكن بالدلالات
العقلية والفاظ المجازية
فإذا قصد مطابقة تمام
المراد وقاوية المعنى بالعلم
والتفاوتة في الوضع
بغير ذلك

من نحو المجاز والالفاظ
أو المسادات التي اقتضتها
في نحو قول تعالى ليس وقعها
كأنه يكون على نفسه
وبما يكمل المفعول على تقدير
عدم كون الاء زائدة

التي تليها
في الكلام
هو ادراك الشيء بتمام المراد
مطابق لما في الكلام حقيقة الدلالة
أولها في الكلام حقيقة الدلالة
هو ادراك الشيء بتمام المراد
مطابق لما في الكلام حقيقة الدلالة

فولها في الكلام حقيقة الدلالة
هو ادراك الشيء بتمام المراد
مطابق لما في الكلام حقيقة الدلالة
أولها في الكلام حقيقة الدلالة
هو ادراك الشيء بتمام المراد
مطابق لما في الكلام حقيقة الدلالة

بجز علم المنجّر و قدرته ان كان الفعل مستنداً
إليه و قدرته غيره ان استند إلى الغير و ان
كان مستقبلاً لم يقع بعد فان سبق على نجه
فما دل عليه المنجّر اكمل من الاول لا يتناهى
على معرفة المبادئ و الدلائل ان لم
يكن ناشئاً من عادة فاشية او فرائض غير
خافية و ان صرف عن نجه و اورد
على لفظ الماضي و لم يكن المراد تقرب
المدة و لا الوقوع منوطاً بالعادة و المقدار
المعاده فمرتبته العلم على من الاول
من حيث ان ينشئ من قوة و قوف المنجّر
بالوقوع بحسب طاقته بتعاقد الاسباب
و الدلائل و حال القدر في الصور الثلاث
واحدة هذا فيما يكون المنجّر بحري عليه الزمان

من الامور العارضة و اما اذا كان
المنجّر هو العلم فليس
مستقبلاً على كمال علمه
و كذا حاله على جميع احوال
الوجود و احوال كل موجود و زمان
المبادئ و المؤثرات الى ذلك
و على ان اسباب و مبادي
بالنسبة اليه كمال الفعل
كما قد كان ثم ان كان قد
مستنداً على الاستدلال
انما فتحها او من غير الاستدلال
ينجم دل على كمال قدرته الفاعل
لا بد ان ياتى لا يتخلف عنه
مقدور و لا ينفصل عنه

من الامور العارضة و اما اذا كان
المنجّر هو العلم فليس
مستقبلاً على كمال علمه
و كذا حاله على جميع احوال
الوجود و احوال كل موجود و زمان
المبادئ و المؤثرات الى ذلك
و على ان اسباب و مبادي
بالنسبة اليه كمال الفعل
كما قد كان ثم ان كان قد
مستنداً على الاستدلال
انما فتحها او من غير الاستدلال
ينجم دل على كمال قدرته الفاعل
لا بد ان ياتى لا يتخلف عنه
مقدور و لا ينفصل عنه

من الامور العارضة و اما اذا كان
المنجّر هو العلم فليس
مستقبلاً على كمال علمه
و كذا حاله على جميع احوال
الوجود و احوال كل موجود و زمان
المبادئ و المؤثرات الى ذلك
و على ان اسباب و مبادي
بالنسبة اليه كمال الفعل
كما قد كان ثم ان كان قد
مستنداً على الاستدلال
انما فتحها او من غير الاستدلال
ينجم دل على كمال قدرته الفاعل
لا بد ان ياتى لا يتخلف عنه
مقدور و لا ينفصل عنه

[illegible]

والبحر على الطلب ووضع جمع الفسدة
الطاف
موضع الكثرة وتذكير المؤنث
وعكس والتعليب

اى استعمالها بما فوق العشرة بناء على ما
 من اختصاصها بالعشرة وما تحتها الى الثلاثة
 كقوله تعالى الله يتوفى الانفس وكذا حكمه
 اى استعمال الكثرة في العشرة وما تحتها
 بناء على اختصاصها بما فوق العشرة كما هو المشهور
 على ما ذكره الرضى وغيره وقد سبق
 من التلويح خلافه لعله لهذا لم يعرضه المصنف
 وقدم تفصيل البحث قال الشيخ الرضى الاشارة
 قالوا مطلق الجمع على ضربين فلهذا ذكرته ٩

ان منها فضل و نقل الى
السلطنة عند حرمها ايضا
وقال ابن الخوزن جمعا السلطنة
والظاهر انها السلطنة والكثرة
من غير نظر الى السلطنة والكثرة
فيصلح ان لها واسعا اذا
لم يأت لاسم الانباء
جسج القلة كرجل
والابحج الكثرة كرجل
في الرجل وكذا كل
يكثر للرباسه الاصطلاح
والا لم يجمع الابهج كرجل
ومصانع فهو مشرك
بين القلة والكثرة
الاولى

[illegible]

۱۔ امر و نہی او
وہ و اولیائے
مہمانداری کے

ای ای ای

11/16

عالم جوہر وصال

ابن الکمال

2161

4th, 5th

نورین انصاری

...

1

مجلس الشورى

2011

٢٠

11

والغلب^۱ والاستعمال صيغة

افعل بغير الوجوب ^{بمنه} ولا تفعل

بغیر التخریم و حرف

۵
في الفصح
وقال قوم
بخلاف
كما بسجى
فهو كما خلف
في مجازية
م

والتواضع كثيرة يكاد ان لا يضبطه تعريف واحد
ولهذا لم ينجح الـ تعريف الا قليلا منهم
من عرف بانه اعطاء الشيء حكم غيره ومنهم
من عرف بانه ترجيح احد الشئيين على الآخر
والطلاق لفظ عليهما وهما منقوضان وجميع باب
التعليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل في موضع
لكنه نشئت التواضع لم يضبطها علانته مخصوصة
ولهذا لم يعرضوا علامته قال التقاراضي
والا بيان مجازية والعلاقة فيه وانه من ابي

۲۰
قوله استسكوت
ثم قال واما السجفات
فالتعقيب على ان التعقيب فيه
وقد نقل انتهى اى لا تعقيب
بناء على ان السجفات موضوع
للفدين وقد نقل كونه موضوعا
للكما نقل ابن التبرك
وانت تعلم ان التبرك
لا يعمل في غير معنى واحد
من ذلك كما هو بخار فيجاء
اسم اعجاز كالتعقيب
م

فوائد انواع كثره منها يقبض
الذكر على الانثى
بان خي عليها مرسومة
الحيوان اجزاء

کفر و فساد و امان
عز الذکر و خاف

والفاسدين
من الفاسدين

الحفظ الكفر
عاجز
فمنها فخر

ف

مع کونه جنسا لا عدونه فیهما من
 و منها تغیب الاکثر علی الأقل
 من جنس واحد بان یغیب
 الی الجمع وصف غرض
 بالاکثر کقولنا قائل واذقنا
 او بقعودن من قائلنا
 ادخل تغیب بحکم التغیب
 فی الود الی متم مع انه
 لم یکن من متم فط حتی یعود
 الیه واما کان فی متم من
 امن به و من تغیب
 الخائب علی الغائب نحو
 انت ویزد فعلنا و منها
 تغیب المکرم علی الخابط
 والغائب نحو انا و انت
 فعلنا و انا و یزد ضربنا و منها
 تغیب العفلاء علی غیرهم
 باطلاق لفظ العفلاء
 علی الجمع و منها تغیب
 الموجود علی کلم

کقولنا قائل واذقنا
 واذقنا لعلنا نذوق
 ابعده و الا بلس
 فیهما من جنس
 مع کونه جنسا
 لا عدونه فیهما
 من جنس واحد
 بان یغیب الی
 الجمع وصف غرض
 بالاکثر کقولنا
 قائل واذقنا او
 بقعودن من قائلنا
 ادخل تغیب بحکم
 التغیب فی الود
 الی متم مع انه
 لم یکن من متم
 فط حتی یعود
 الیه واما کان
 فی متم من امن
 به و من تغیب
 الخائب علی
 الغائب نحو انت
 ویزد فعلنا و
 منها تغیب
 المکرم علی
 الخابط و
 الغائب نحو
 انا و انت
 فعلنا و انا
 و یزد ضربنا
 و منها تغیب
 العفلاء علی
 غیرهم باطلاق
 لفظ العفلاء
 علی الجمع و
 منها تغیب
 الموجود علی
 کلم

کقولنا قائل واذقنا
 واذقنا لعلنا نذوق
 ابعده و الا بلس
 فیهما من جنس
 مع کونه جنسا
 لا عدونه فیهما
 من جنس واحد
 بان یغیب الی
 الجمع وصف غرض
 بالاکثر کقولنا
 قائل واذقنا او
 بقعودن من قائلنا
 ادخل تغیب بحکم
 التغیب فی الود
 الی متم مع انه
 لم یکن من متم
 فط حتی یعود
 الیه واما کان
 فی متم من امن
 به و من تغیب
 الخائب علی
 الغائب نحو انت
 ویزد فعلنا و
 منها تغیب
 المکرم علی
 الخابط و
 الغائب نحو
 انا و انت
 فعلنا و انا
 و یزد ضربنا
 و منها تغیب
 العفلاء علی
 غیرهم باطلاق
 لفظ العفلاء
 علی الجمع و
 منها تغیب
 الموجود علی
 کلم

کقولنا قائل واذقنا
 واذقنا لعلنا نذوق
 ابعده و الا بلس
 فیهما من جنس
 مع کونه جنسا
 لا عدونه فیهما
 من جنس واحد
 بان یغیب الی
 الجمع وصف غرض
 بالاکثر کقولنا
 قائل واذقنا او
 بقعودن من قائلنا
 ادخل تغیب بحکم
 التغیب فی الود
 الی متم مع انه
 لم یکن من متم
 فط حتی یعود
 الیه واما کان
 فی متم من امن
 به و من تغیب
 الخائب علی
 الغائب نحو انت
 ویزد فعلنا و
 منها تغیب
 المکرم علی
 الخابط و
 الغائب نحو
 انا و انت
 فعلنا و انا
 و یزد ضربنا
 و منها تغیب
 العفلاء علی
 غیرهم باطلاق
 لفظ العفلاء
 علی الجمع و
 منها تغیب
 الموجود علی
 کلم

کقولنا قائل واذقنا
 واذقنا لعلنا نذوق
 ابعده و الا بلس
 فیهما من جنس
 مع کونه جنسا
 لا عدونه فیهما
 من جنس واحد
 بان یغیب الی
 الجمع وصف غرض
 بالاکثر کقولنا
 قائل واذقنا او
 بقعودن من قائلنا
 ادخل تغیب بحکم
 التغیب فی الود
 الی متم مع انه
 لم یکن من متم
 فط حتی یعود
 الیه واما کان
 فی متم من امن
 به و من تغیب
 الخائب علی
 الغائب نحو انت
 ویزد فعلنا و
 منها تغیب
 المکرم علی
 الخابط و
 الغائب نحو
 انا و انت
 فعلنا و انا
 و یزد ضربنا
 و منها تغیب
 العفلاء علی
 غیرهم باطلاق
 لفظ العفلاء
 علی الجمع و
 منها تغیب
 الموجود علی
 کلم

القول يجوز مجازاً في استعماله
 بل هو مجاز في استعماله
 فيكون مجازاً في استعماله
 فيكون مجازاً في استعماله
 فيكون مجازاً في استعماله
 فيكون مجازاً في استعماله
 فيكون مجازاً في استعماله
 فيكون مجازاً في استعماله
 فيكون مجازاً في استعماله

والكناية والتقديم والتأخير

على اصطلاح اهل البيان وفيها اربعة مذاهب
 الاول انها حقيقة وهو مختار السكاك
 وغيره الا انهم قد يجعلونها في مقابلة الحقيقة
 بحمل الحقيقة على الصريح منها قال ابن عبد السلام
 وهو الظاهر لانها استعملت فيما وضعت له
 واريد بها الدلالة على غيره واثبت في انها
 مجاز لان الاعتبار في الاستعمال الى ما هو
 المقصود بالذات من اللفظ والمناط الصدق
 والكذب وكون الكناية غير الموضوع له اثبات
 انها لا حقيقة ولا مجاز وهو مختار صاحب النقيض
 الرابع ما هو حقيقة وهو المستعمل فيما وضع له ومنها
 ما هو مجاز وهو الذي اريد به غير الموضوع له استعماله

قوله والصحيح انه حقيقة
 لان الحقيقة والمجاز معاً هما
 كون اللفظ مستعمل فيما وضع
 له مفيداً او معيبراً فدا
 دخل له في كونه حقيقة
 او مجازاً الا ان يعبر الاصطلاح
 الاخر فيها ولا مثلاً
 فيه لكنه غير منقول على
 كثرة الادعاء وتعدد
 الاصطلاح خلاف
 الاصل وانه بلا سند بعيد
 به غير محتد به ثم
 قوله الاول انها حقيقة لانها
 لفظ استعمل فيما وضع له
 لينقل منه الى غيره اي الى الموضوع
 عند السكاكي ويكون ذلك
 الغير مناط الاثبات والنفي
 ومرجع الصدق والكذب وهذا
 مبني على ان المعبر عنه حقيقة
 هو الاستعمال فيما وضع

واما اصطلاح
 اهل الأصول
 فمنقضة الى
 استعمال الحقيقة
 والمجاز على
 هو المختار

في انفاذ وهو مختار
 في ادراك السكاك

والاصطلاح
 هو المختار
 في ادراك السكاك
 في انفاذ وهو مختار
 في ادراك السكاك

العیة حقایق ولسند قال التقارانی
 ارادوا الحقیقة والمجاز اللغویین علی
 ما یشر به اجماع الامم من انهم یورد
 ح لا وجه لتخصیص لا علام بل کل منقول
 شرعاً و عرفاً و اصطلاحاً حیث فهو
 کذلک اذا استعمل فی معناه اثنان
 و القول فیہ ما قاله الایضی انهم ارادوا
 بالوضع فی مفهوم الحقیقة و المجاز وضع الشرح
 و اللغة او العرف لا غیر و هو اقرب مما
 قال ابن الهمام انهم قیدوا بجنس المأخوذ
 فی تعریفها بغير العلم و التبعیح انها لیست
 بواسطة بینهما و ان الوضع المأخوذ فی تعریفها
 غیر مقید بوضع دون وضع قال و علیہ اکثر

فی تعریفها بغير العلم و التبعیح انها لیست
 بواسطة بینهما و ان الوضع المأخوذ فی تعریفها
 غیر مقید بوضع دون وضع قال و علیہ اکثر
 العیة حقایق ولسند قال التقارانی
 ارادوا الحقیقة والمجاز اللغویین علی
 ما یشر به اجماع الامم من انهم یورد
 ح لا وجه لتخصیص لا علام بل کل منقول
 شرعاً و عرفاً و اصطلاحاً حیث فهو
 کذلک اذا استعمل فی معناه اثنان
 و القول فیہ ما قاله الایضی انهم ارادوا
 بالوضع فی مفهوم الحقیقة و المجاز وضع الشرح
 و اللغة او العرف لا غیر و هو اقرب مما
 قال ابن الهمام انهم قیدوا بجنس المأخوذ
 فی تعریفها بغير العلم و التبعیح انها لیست
 بواسطة بینهما و ان الوضع المأخوذ فی تعریفها
 غیر مقید بوضع دون وضع قال و علیہ اکثر

فان قيل لا يستلزم ان يكون كذا في كل وقت بل قد يكون في بعض اوقات
 انما ليس بمتحقق في جميع احوال كذا في بعض احوال
 فان قيل لا يستلزم ان يكون كذا في كل وقت بل قد يكون في بعض اوقات
 انما ليس بمتحقق في جميع احوال كذا في بعض احوال

والمشاكله وما يكون قبل الاستعمال

ككن يوجد المجاز في الاعلام نادراً

باشتهار المشبه به بوجه

على ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في جهة
 او جهة ما يتقابل والاول نحو قوله تعالى وكذا
 ذكر الله والثاني في نحو من طال سجنه يكون
 سج عقده زعم قوم انها واسطة لانه لم يستعمل
 فيما وضع له فليس حقيقة ولا علاقة معتبرة
 فليس مجاز والمحققون ذهبوا الى انها مجاز
 والعلاقة هي الصفة اي المجازة في النحال
 والمتصاحبان مراد لولا اللفظين في النحال
 اللفظان نفسيهما في الذكر كما قيل لان جهة الذكر

فان قيل لا يستلزم ان يكون كذا في كل وقت بل قد يكون في بعض اوقات
 انما ليس بمتحقق في جميع احوال كذا في بعض احوال
 فان قيل لا يستلزم ان يكون كذا في كل وقت بل قد يكون في بعض اوقات
 انما ليس بمتحقق في جميع احوال كذا في بعض احوال

قوله يوجد المجاز في
 الاعلام نادراً اما قولهم
 انه لابد فيه من العلاقة
 ولا علاقة فيها فان
 وجدت كمن سمي ولد له
 مباركا لما اعتقد من
 اقران البركة بولادته فليس
 مجازا اذ لو كان كذلك

لا تمنع اطلاقه وبعد زوال
 العلاقة فانما يفيد عدم كونها

فان قيل لا يستلزم ان يكون كذا في كل وقت بل قد يكون في بعض اوقات
 انما ليس بمتحقق في جميع احوال كذا في بعض احوال
 فان قيل لا يستلزم ان يكون كذا في كل وقت بل قد يكون في بعض اوقات
 انما ليس بمتحقق في جميع احوال كذا في بعض احوال

بوجه التمثيل وقيل يكونه وصفا
 جليا فبشره ايضا تذييل
 حروف

وآه تعرض القوم في باب الاستعارة الى الخمس
 فبني على الاصل الفالب ولهذا على السيد
 السند في شرح المقاييس عدم جريان الاستعارة
 في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال
 التمثيل ويدعى انه عين التمثيل وذلك انما
 يحصل اذا كان التمثيل به مستمرا بوجه التمثيل
 ان الابعاس مشهورة باوصاف لها حتى ان
 تنبى من اوصافها ابتداء تاما وآه الاشخاص فعلم
 بشعر باوصاف كذلك وآه اذا اعتبر
 تشبيه بذر بغيره في الشكل والهيئة وفقدت

بوجه التمثيل وقيل يكونه وصفا
 جليا فبشره ايضا تذييل
 حروف

بوجه التمثيل وقيل يكونه وصفا
 جليا فبشره ايضا تذييل
 حروف

بوجه التمثيل وقيل يكونه وصفا
 جليا فبشره ايضا تذييل
 حروف

فمن لم يفرق بين ذلك
والفردى عن الفراء فاوجب الترتيب
في الوضوء ونسبة الترتيب للامام
والمقارنة للامامين وهم فبعطف
الشيء على مصاحبه وعلى بقه
ولا حق ولا حق

وروى عن الفراء فاوجب الترتيب
في الوضوء ونسبة الترتيب للامام
والمقارنة للامامين وهم فبعطف
الشيء على مصاحبه وعلى بقه
ولا حق ولا حق

بعض ان الواو لا يفيد الترتيب والمقارنة بانها
امثلا ومن رسم انها تفيد الترتيب عند
اي خفة والمقارنة عند هم فقد هم
من قوله بوقوع الواحد وقوله بوقوع الثلث
فيما اذا قال لغير المدخولة ان دخلت اذار
فطابق وطابق وطابق والحق انه ليس

كلا القولين بناء ذلك
بل لان موجبه عنده
تعلق المعطوف بواحدة
المعطوف عليه فيترن
كذلك فينبغي التعلق
الاول فبطل مجتبهما و
قالا بعد ما اشتركت
في التعلق تنزل كلها
دفعة وان كان
الاكثر اك كو سطر
المعطوف عليه الى قوله
نحو يو محايك والذين
من قبلك وقد ثبت
ذلك بالاستقرار في
القرآن وكلام العرب
نكتة هذا حجة نكتة كونها
في مطلق الجمع والنحو
والاشترار خلاف الاصل

فمن لم يفرق بين ذلك
والفردى عن الفراء فاوجب الترتيب
في الوضوء ونسبة الترتيب للامام
والمقارنة للامامين وهم فبعطف
الشيء على مصاحبه وعلى بقه
ولا حق ولا حق

من لم يكن له نصيب من الشركة
فإنه لا يشارك في الربح
ولا في الخسارة
إلا أن يقر
بأنه يشارك في الربح
فإنه لا يشارك في الخسارة

مختلفا لم يمنع مانع وان
العطف يقتضي الشركة في
المعطيات ويجعل
المتعدد كالمتعدد فتن
اقتضاه الشركة فيها
من غير نسبة محل النزاع
وجعل التجميع المستقلة
المتعددة كالمتعدد
بحيث يكون متعلق كل
منها مطلقا لا تحسم
دولهم يجعل المتعدد كالمفرد
انما هي في المفردات
وإنه حكمها

وفي عطف الجملة لا يوجب المشاركة
في قيد كل واحدة منها
إلا إذا افتقرت الأخرى إلى
الأولى وقيل بوجوبها فيوجب^١
القرآن في نظم القرآن في الحكم
وهو فاسد عندنا والصفة

١ لا يفيد مشاركة المعطوف في قيد الجملة
المعطوف عليها ولا العكس لاستقلال
كل منها بالحكم إلا أن يدل عليها القرينة
ففي هذه طائفتان وهذه طائفتان نطلق الثانية واحدة

تؤكد وجعل التجميع المستقلة
لأنه لا قدر السكوت
عليها لاستغنى بالافادة
بكيف اقتضاء الواو الشركة
فيها ولكل جملة
مغايها الخاص بها

وإنما هو
فإنه لا يشارك في الربح
ولا في الخسارة
إلا أن يقر
بأنه يشارك في الربح
فإنه لا يشارك في الخسارة

وإنما هو
فإنه لا يشارك في الربح
ولا في الخسارة
إلا أن يقر
بأنه يشارك في الربح
فإنه لا يشارك في الخسارة

وإنما هو
فإنه لا يشارك في الربح
ولا في الخسارة
إلا أن يقر
بأنه يشارك في الربح
فإنه لا يشارك في الخسارة

كونه بعض الامم الغيرة
 الفاضل والنيل
 او الامم التي
 في الدنيا
 لا يكون
 كذا

وهو من الغيرة
 على نفسه
 في مثل
 المثال المذكور
 ان الموكور
 في المثال المذكور

وقد تدخل على العلة نحو البشر
 فقد انما كالتوث لكن ان
 دامت ويستعار

قوله فانه نقض اراد دفع مقرر
 صاحب التحقيق حيث
 قال ما هو المذكور في عامة
 الكتب ليس بيمين لان
 فاء العلة لا تختص بما لا دوام
 لغة فانه يقال للقطر لا تصل
 فقد طلعت الشمس وللصائم
 افطر فقد غربت الشمس
 والبنديك اخرج فقد خرج
 الامام والطلوع والغروب
 والحسنه مع ما لا دوام له
 على ان المثال المذكور
 مما لا دوام لان الابن ان

قد يكون الابن متعبدا وههنا لازم اي
 وانشرح وسرور فقد انما كالمغيث ثم
 لا يخاف في انه خلاف الاصل لعدم رتب
 العلة على المعلول ومع هذا قد تدخل عند
 دوامها وتأخرها عن المعلول في الجملة نظرا
 الى البقاء كما هو جوابه وعند كونها
 معلولة متاخسة في الخارج وان كانت
 علة غائبة ومتقدمة في الزمن
 كما صرح به بعض المحققين كقولهم عليه السلام ولو هم
 الحديث الاول

ان الموكور
 في المثال المذكور
 في المثال المذكور
 في المثال المذكور
 في المثال المذكور
 في المثال المذكور
 في المثال المذكور

لا يخرج وما حصل الدفع
 ان كل ذلك دائم كما

جزء دوم کتاب

جان فاضل سرمد

١٠

三

1941

619. 619.

۱۲۵

نظروا ان الامر

عاطف الطور

1

...

1. 2. 3.

...

1.

٥٤

و یستار لقا و فیض در همان نے
علی در هم قدر هم و بجی

قبل هذا من اطلاق اسم الكل على الجزء
وفيه تردد بل يحتمل كونه من اطلاق المقيد
على المطلق والاسم جملة من ذكر المذموم
وارادة الاثر لظهور استلزام التعقيب
مطلق الجمع وقيل ان هذا الجواز بيضه مسموع
قال ابن الدخول فحول فانها اسمان مضمين
لا يمكن الترتيب بينهما فيعمل على الواو
والحق ان السماع لا ينفذ الا اندراج في نوع
من الانواع المسموعة على انه قال لا سمعي
ان الصواب روايته بالواو وقال رشيد

[illegible][illegible]

الحسنه قوله على درهم ودرهم
اذا توبت في الايمان والدرهم
الثبت في الذممة بمنزلة الايمان
فان يبيع الاول فيكون
في

نقدیه فیوض
الدرر
مجله بنده
یعنی ان فواید
ما مقام
فیروز
بزرگ و احد الان نقدیه
افشان و عن

[illegible]

وَجِيءَ بِالْحَجَّةِ وَالْقُرْآنِ وَالسَّبِيَةِ
فِي الْقَهْمِ وَالْعَهْمِ وَغَدَا فِي الْقَهْمِ

ففي قوله لغير الموطوءة ^{التي فيها} ثبت طائفي
ثم طائفي ان دخلت الدار نزل

هو ان يكون بين المعطوف والمعطوف عليه
مهلة كمن ذلك التراخي في هذا الجواب خيفة
رحمة الله تعالى وبزومه التراخي في الحكم
اي الاثر ان ثبت بالنكلم المرتب عليه وهو
في الاستظهار في الاجار فائدة اول لازم
فائدة فكانه سكت بين ما قبل ثم وبين ما بعد فافهم
النكلم بما بعد ما تراخي عن النكلم عما قبلها كما

وذلك لانها لفظ التراض
بالاجماع فلا ينصرف الى
ما فيه تفضي وهو في الحكم دون
التكلم وانها دخلت كلمة
التراض في اللفظ فيظهر
اثرها فيه ايضا وان
التراض في الحكم مع عدمه في
التكلم يمنع في الاثبات
ففيها للتراض فيها فكذا
في الاجارات ايضا لانها لفظ

لفظاً
فیجی الاضطرار
الانفصال
لا یجوز مع
وان العطف
بمعنی منفصله
خفف بکیف
منفصله عن الکلم
ذکرنا لها
ع

من بحر عطف
مؤنثا مطلقا
الكوثر اذ لو لم يطف
الوقت على بحر
فكل كذا
عاطفان
مطعم

فقط بالشرط
فلا تردجا
ثانيا ووجه
الشرط يقع
م
لعدم تعلف
بالشرط وجود
المحل

نزل الاول ولنفي الباستي ولو قدم
الشرط تعلق الاول ونزل الثاني
ولنفي الثالث وعند ههما يتعلق
ابحسب ونيز لن مرتبا ويسفار

لعدم المحل وليس المراد انها تراخي الحكم صورة
وحكما حتى لزم لوان في ايضا للزوم كونه
خبرا بابتداء وفساد العطف المانف للتراسي
من كل وجه بل المراد انها لراسي الحكم المحل
عند تراخي الحكم وصحة العطف واثبات
المشارك في المبدأ كمن فيها الاتصال صورة
ولا نزاع في اعتباره بخلاف التعلق بالشرط فانه
محل الاتصال صورة ومعنى م

فلا تردجا
ثانيا ووجه
الشرط يقع
م
لعدم تعلف
بالشرط وجود
المحل
فقط بالشرط
فلا تردجا
ثانيا ووجه
الشرط يقع
م
لعدم تعلف
بالشرط وجود
المحل
فقط بالشرط
فلا تردجا
ثانيا ووجه
الشرط يقع
م
لعدم تعلف
بالشرط وجود
المحل

المحل من
وجود الطمان
المحل من
وجود الطمان
المحل من
وجود الطمان

در دایره ای که در این
 فواید و فیوض و
 افکار و افکار و
 افکار و افکار و
 افکار و افکار و
 افکار و افکار و

قوله ثم ایات بالذی هو
 اله و ثم فی هذه الروایة
 مجاز عن مطلق الجمع الذی
 هو معنی الواو والا کان
 الامر لا باخه والمطلق للمفید
 ای ما سوی العدم فمحقق
 مجازان و علی قولنا مجاز
 واحد و به یجیس هذه الروایة
 و روایة فلیات بالذی
 هو خیر ثم یکنفر عن معنی
 و منه قوله تعالى ثم
 الله شهید ای والله
 شهید لا شاع تراخی
 مفنون والله شهید
 مما قبله الا ان یکل شهید
 مع معاقب مجاز و به
 بعید عن النفس م

و يستعار الواو كقوله عليه السلام
 فليكن من بينة ثم ایات و قد یحیی
 للمرثی كقوله ان من ساد ثم ساد
 ابوه ثم قد ساد قبل ذاك جده
 و لا سبعا د نحو یعرفون نعم الله
 ثم یكبر و نهش بل لا عرض
 المقصود ترتیب درجات معالی المدوح
 فابتدا بعبادة نفسه ثم بعبادة ابيه ثم
 بعبادة جده لان بعبادة نفسه احق به و اول
 من بعبادة ثم بعبادة ابيه او اول من بعبادة جده ثم

و استعار الواو كقوله
 فليكن من بينة ثم ایات
 و قد یحیی
 للمرثی كقوله ان من ساد
 ثم ساد

و استعار الواو كقوله
 فليكن من بينة ثم ایات
 و قد یحیی
 للمرثی كقوله ان من ساد
 ثم ساد

و استعار الواو كقوله
 فليكن من بينة ثم ایات
 و قد یحیی
 للمرثی كقوله ان من ساد
 ثم ساد

والتفكير
لما فيه
معنى النقص
نحو لا يفرغ
زيد كلف
عمود م

لكن لا شذراك بعد الشئ ان
دخلت المفرد ويختلف طرفاها
ولو معنى ان دخلت ابجته بشرط
انسان الكلام ^{نحو ما زيدا} كلك على الف

فتر بعضهم بخلافه حكم ما بعد الحكم ما قبلها
فقط فلا تخاف في صوته تقدم ما هو ناقص
او متضاد لما بعده نحو ما زيدا كلف كلف متوخا
وما زيدا بيض كلف اسود واما تقدم ما بينه وبين
ما بعده خلاف نحو ما زيدا كلف ما كلف شارباً
ففيه تردد وخلاف وفسره الاخضر دون
رفع التوههم ان شئ من الكلام السابق نحو

الكل من الكلام السابق
بجمل العطف
والان يكون محلي
الذي ان يكون
محلي الشئ كلف
الكل من الكلام السابق

والتفكير
لما فيه
معنى النقص
نحو لا يفرغ
زيد كلف
عمود م

فتر بعضهم بخلافه حكم ما بعد الحكم ما قبلها
فقط فلا تخاف في صوته تقدم ما هو ناقص
او متضاد لما بعده نحو ما زيدا كلف كلف متوخا
وما زيدا بيض كلف اسود واما تقدم ما بينه وبين
ما بعده خلاف نحو ما زيدا كلف ما كلف شارباً
ففيه تردد وخلاف وفسره الاخضر دون
رفع التوههم ان شئ من الكلام السابق نحو

الكل من الكلام السابق
بجمل العطف
والان يكون محلي
الذي ان يكون
محلي الشئ كلف
الكل من الكلام السابق

عاطف بلفظ فاعل و غیره
ای اسناد الی جماعه مخدوم
کافوا از اینین علی ذلک
مست

و یجی بمعنی بل و بمعنی الواو و تفید
العموم فی سبب النفی لفظ او معنی
الا

اولا ضرب بمعنی بل و یكون جنس حرف
استناف لا عطف ولا یكون بعدا الا باكمل
على ما ذكره الرضى وغيره ولا يكون الا
بأعادة العامل وتقدم النفي والنهي على ما
نقل ابن عصفور عن سبويه نحو ما قام زيد
او ما قام عمرو وعند الكوفيين وابی الفتح
وابی على وابن برهان ثانی لاضراب
مطلقا م قوله لاضراب مطلقا
قال الفراء و تبع الرضى وغيره انه من هذا
القبيل قوله تعالى وارسلناه الى ما نرى
لف او يزيدون ای بل یزیدون وانما

قاله الكوفيون والاضرب
والحرف كقوله وقد
زعمت بله بانی فاجر
نفس تعال او عليها
فجورها وقيل اوفيه
للابهام م
سواء كان النفي لفظ
نحو لا افضل هذا او هذا
م
كانت في البيت
النفي الثلب نحو ان
هذا او هذا كذا بغير اذا
او نفي سوا كان النفي
او انشاد و سوا كان النفي
لفظ او معنی فقط
و قد نفي المعنى

و انما كان النفي
لفظ او معنی فقط
و قد نفي المعنى
و انما كان النفي
لفظ او معنی فقط
و قد نفي المعنى

في النفس فتنه في معنى اول بل هي
 الاداء التصل ويكنى
 بل معنى ان
 لا فتنه او
 بوجه الفتنه ان
 بنصب المضارع
 في الاستفهام
 والاراد بل هي
 الا ان بل هي

والى نحو لا ادخل هذه الدار او
 ادخل تلك ^{بالنصب} حروف الجرح
 الباء للالصاق فلا تخرج

يرتفع بالشيء كما ان احد
 الامر من المعطوف
 باو المعطوف عليه يرتفع
 بوجود الآخر م

قوله والى اى ويحى او يحيى ال الذى
 ينصب المضارع بعده بان وكونه بمعنى الاداء
 يكون اذا وقع بعد او مضارع منصوب
 ولم يكن قبله مضارع منصوب وكان فعلا متدا
 يقصد انقطاعه بما بعده م
 الدار ال الى ان ادخل تلك فيمنع عدم
 دخول الدار الاولى الى دخول الثانية
 حتى لو دخلها او لا حث ووجه المناسبة ان
 المعايير يرتفع بالفاية وحكم المستثنى من يرتفع

سميت الجرح مدخولها كما سميت
 حروف النصب وحروف
 الجرح نصبها وجزمها و
 قبل لانها تخرج معاني الافعال
 ال الاسماء ولا يثنى
 بعده ولهذا ايرتبيهم
 حروف الاضافة بناء على
 انها تصنف الافعال ال
 الاسماء م

في النصب من النصب

والى نحو لا ادخل هذه الدار او
 ادخل تلك حروف الجرح
 الباء للالصاق فلا تخرج
 الباء للالصاق فلا تخرج

فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا

لان حاصله لا يخرج خروجا الا خروجا ملاصقا
بازنه فاجب الصدر عموم منع الخروج
بجمع المبراهه و اخرج الاستثناء ما بالاذن
فبقي ابهته تحت المنع ومن ثم قال محمد بن
ابن حاتم لو قال ان خرجت الا باذني فكذا يبرم
في البر كذا الاذن في كل خروج
قوله لان حاصله لا يخرج حتى ان اذن لك
وتوضيح ان قوله لا يخرج الا ان اذن لك
بظاهره غير مستقيم لعدم كون الاذن من
جنس الخروج فلا بد من التأويل اعما لا الكلام

انما هو في قوله لا يخرج الا باذن
فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا
لان حاصله لا يخرج خروجا
الا خروجا ملاصقا بازنه
فاجب الصدر عموم منع
الخروج بجمع المبراهه
واخرج الاستثناء ما
بالاذن فبقي ابهته تحت
المنع ومن ثم قال
محمد بن ابن حاتم
لو قال ان خرجت
الا باذني فكذا يبرم
في البر كذا الاذن
في كل خروج
قوله لان حاصله
لا يخرج حتى ان
اذن لك وتوضيح
ان قوله لا يخرج
الا ان اذن لك
بظاهره غير
مستقيم لعدم
كون الاذن من
جنس الخروج
فلا بد من التأويل
اعما لا الكلام

انما هو في قوله لا يخرج
فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا
لان حاصله لا يخرج خروجا
الا خروجا ملاصقا بازنه
فاجب الصدر عموم منع
الخروج بجمع المبراهه
واخرج الاستثناء ما
بالاذن فبقي ابهته تحت
المنع ومن ثم قال
محمد بن ابن حاتم
لو قال ان خرجت
الا باذني فكذا يبرم
في البر كذا الاذن
في كل خروج
قوله لان حاصله
لا يخرج حتى ان
اذن لك وتوضيح
ان قوله لا يخرج
الا ان اذن لك
بظاهره غير
مستقيم لعدم
كون الاذن من
جنس الخروج
فلا بد من التأويل
اعما لا الكلام

انما هو في قوله لا يخرج
فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا
لان حاصله لا يخرج خروجا
الا خروجا ملاصقا بازنه
فاجب الصدر عموم منع
الخروج بجمع المبراهه
واخرج الاستثناء ما
بالاذن فبقي ابهته تحت
المنع ومن ثم قال
محمد بن ابن حاتم
لو قال ان خرجت
الا باذني فكذا يبرم
في البر كذا الاذن
في كل خروج
قوله لان حاصله
لا يخرج حتى ان
اذن لك وتوضيح
ان قوله لا يخرج
الا ان اذن لك
بظاهره غير
مستقيم لعدم
كون الاذن من
جنس الخروج
فلا بد من التأويل
اعما لا الكلام

عن الزمان على ان يكون المستثنى من الالف في قوله لا اذن كذا
 لا اذن كذا على ان يكون المستثنى من الالف في قوله لا اذن كذا
 المستثنى من الالف في قوله لا اذن كذا

الا ان اذن كذا وبتجويز بمعنى
 الشرط في نحو انت طالق

فورا ان اذن كذا فانه لا يوجب لكل خروج
 اذنا بل لو خرج مرة بالاذن ارتفع المنع
 لان حاصله لا يخرج حتى ان اذنا كذا فقط
 المنع بالغاية اي وقوع الاذن ولو مرة وتأويله
 بلا تخرج زمانا الا زمان اذنا في اكثر من مرة
 من الاول فلا يحمل عليها اس الموالف

قوله لا تخرج حروجا الا خروجا و توضيح
 ان حرف الاستثناء يقتضي ان يكون مستثنى من
 وحرف البحر يقتضي ان يكون ذلك غير الاذن
 لان الالتصاق انما يكون بين شيئين تبصفا

ووقع المصدر التخرج لان ما ثبت
 واما ان ح الفعل فلم يثبت
 وقوعه وقيام احداهما مع الآخر
 في بعض الاحكام لا يقتضي لا ط

فلا بد ان يكون المستثنى
 غير الاذن فيكون المستثنى
 منه ايضا كذا كذا فخر
 مصدر الفعل المذكور اذ
 لا دليل على غيره وذلك
 المصدر قد ثبت انما
 بحسب اللفظ فيكون
 محذورا لا مقتضى فيهم
 بوقوعه في سباق اللفظ
 فيصح الاستثناء فكان
 قال لا تخرج الا حروجا
 مدعيا بان لا

قوله لا تخرج حروجا الا حروجا و توضيح
 ان حرف الاستثناء يقتضي ان يكون مستثنى من
 وحرف البحر يقتضي ان يكون ذلك غير الاذن
 لان الالتصاق انما يكون بين شيئين تبصفا

وَأَكْرَمُنِ
يُحِبُّنِي
الْمُتَحَالِلَ
حَتَّى يَجُوزَ
السُّبُلَ
قَبْلَ الْغُفْرِ
وَقَوْلُهُ كَرَأً
مِنَ الْبَرِّ الْعَبْدِ
سَلَّمَ وَالْعَبْدِ
رَأْسُ
الْمَالِ وَالْأَكْرَمِ
مُسْلِمٌ فِيهِ
م

طابق بمشيئة الله والاستعانة
 كالاثمان فبعث هذا العبد
 بكر من البر بيع وكرًا بالعبد سلم

لاقتضاء الالتصاق في مثله معنى الشرط
فلا يقع به الطلاق لكونه معلقا بما لا يسيل لنا
إلى الوقوف عليه في قوله والاستحانة أي
طلب اللون نبي على نبي والراخذ على آله
الفعل من هذا القبيل نحو كتبت بالقلم وتدينال
إنها راجعة إلى الالتصاق وقال ابن الهمام الالتصاق
في اصناف الاستحانة والسببية والنظرية والمصاحبة
٢
في البسوع فان المقصود بها هو الاشتغال بالملوكات
في ذلك في البسوع والتمن وسبيلة ونعيم التفرغ
لمعنى الالتصاق إنها بعيد م

طابق مبحثه الله والاشعاع

باو و در جمل
 مسئله الاقنان خانه عظیم
 ان بقدره المعطوف غیر از المعطوف
 علیہ اذ لا یقال در او و در آن
 بل یقال و در آن حر و در آن
 عن الاصل النظا هر و خفیف
 ان المعطوف باو و در الوجود
 مجمع اثبات و اثبات
 بعد عطف اثبات علی اثبات
 باو و در او لم یکن علی الود
 منها با حکم علی مجبوا فینبی ان
 اما حکم علی مجبوا جمله الود
 یغیر بنا حتی نبه بعد التصو
 المعنیه دون التقدیر و در
 فی بعیر معنی و در و در
 معنی و در و لاشک از یقین
 خبر املا بقا و التثبته فدا
 یكون تقدیر الکلام و در
 و در آخر و در و در

صورة المصحف
 النسخة
 فاضل اعزوا
 من حسن هو
 بل في الجملة
 انهم انما فاضل
 لا في منها والا
 العبد ليس
 عاصي ان يصير
 انهم يقولون
 عقل يا شيخ من ائمة الفقه
 ويا شيخ من ائمة الفقه

والتمن ديك

Digitized by Google

۱۔ اے اللہ! میں نے اپنے رب سے دعا کی ہے کہ وہ اس شخص کو جو اس نے میری طرف سے بھیجا ہے، اسے اپنی رحمت سے مالا مال فرمائے۔ آمین

سَلَّمَ فَبِرَاعِي شَرِطُهُ وَإِذَا دَخَلْتَ
فِي الْمَحَلِّ لَا تَيْسَأُ وَلِأَكْلٍ وَبِإِ

بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است
که بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است

على الاستعلاء ومن ثمه براد به الوجود

فقط الف دين الا ان يصل

به قوله ونسئل للشرط نحو

بما يعنى على ان لا يشرك الله
المطروحات المحضة بمعنى الباء فبع

الحقيقة وهو اما على نفس مجردة نحو وعلى
الفلك نخلون او على التوسع وهو ما على نوب
منه نحو او اجد على النار هوى وقد يكون
الاستعلاء معنويا نحو دلهم على ذنبه ونحو

فقطا بعضهم على بعض م
بعض الملوك ويقضى سفل ذمة الملوك
بحق مطالب وقد مر غير واحد انه حقيقة
فهو الظاهر انه حقيقة شرعية او عرفية

ای شمس
منه سنی بقیع سن
ما بعد ما شرط ما قبل
لأنها للوجوب والشرط
واجبوا لازم للشرط
ما لو كان معنی الشرط
نبتة استخففة عند
النفی و عدم الاخر
ای انجابته عن معنی الاصل
کابیع والاجابة والکمال

بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است
که بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است
ای و کلمه
على السفل
بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است
که بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است

ای لاصاق بجاز به اختلاف
بین اثنا وهذا لان لما لم يكن
الذم والشروطان المعادفتان
الخطبة نخل على الصاق
لما لم يكن الذم
بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است
که بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است

بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است
که بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است
بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است
که بعضی از اینها را که در بعضی از کتب آمده است

فمنه مني الاسقاط لان اللطاف
اللطيف لا يكون
السابق له
ويعاين الالف
شبه وطريقه قابل
الثقل والفرع
المزود عنه ولا يفرغ
المفرد على اجزاء كذا ذكره
الشبان

قبعت منك هذا العبد على الف

فبعت منك هذا العبد على الف

ای بالف و کداسے اطلاق

عند^١هما، وعند^٢ه بمعنى الشرط

من لبعض سيما على ذي ابعاض فلا

[illegible]

لأن الطلاق على مال معاوضة من جانب
لمرأة فيحقق المصلحة الثانية بين العوضين المستترتين
للمصالح فيتحمل عليه بدلالة الحال فلو كانت
الطلاق ثلث على البف فطلقها واحدة يكون
ثنا ويجب ثلث الالف لانها بمعنى الاء والالف
وض و اجزاء العوض تنقسم على اجزاء العوض

ذهب كثير من النحاة وأئمة
 اللغة إلى أنها لا تبدأ
 الغاية وسائر معانيها
 راجعة إليه وهو مستفاد
 من الإجماع وبعد ما قال
 كثير من الفقهاء والأهلين
 أنها لبعض صريح بعضهم
 كالشيخ البرزوي في جامع
 أنها ليست عنها لبعض
 ولكنها لا تتراعى وتبدأ
 الغاية فصارت لبعض
 فظهر منه أنه لا خلاف بين
 ذكر الفقهاء والنحاة والفقهاء
 لم ينكر واكونها في الأصل
 لا تبدأ الغاية ولا ينكر النحاة
 ولا لها على البعض حقيقة
 إلا أن بعض الفقهاء لما وجدوا
 أكثر استعمالها في البعض

وہاں تک کہ
من المسائل
المتعلقہ بین
المتداریتے
مخاطباتے
مختصین مسالینہ
لعمروہ الملیل
مجموعہ منہ
بہارہ کا
دیکھئے کہ
کلام اکبر
دیکھئے

فلا يعدل عنه الابد ليل البيان
 فنى اعتق ما شئت من عبيدى
 ليس الا اعماق غير لو احدى
 خلا فالها حملا على البيان
 ولا بد

اذ لا دليل فيه على البيان فنى للتبعض فله
 اعتق التبعض لا الجميع ولو اعتقتم جميعاً
 فان على الترتيب عقداً الا الاخر
 والى فالو سله مخبره تبين الواحد
 الذى لم يكن مقفاً اس المواتع
 لا التبعض فله ان يعنى الجميع كما نرى من
 شاء من عبيدى عقده فهو حر م

فلا يعدل
 محله
 قوله
 معانيها
 واجبة اليه
 فالمعنى في كل
 من الرغيف
 ابتداء الحكي
 من الرغيف
 ونه اخذت
 من الدراهم
 ابتداء اخذت
 الدراهم ونه
 قوله تعالى
 فاجنبوا الركب
 من الاوثان
 ونه قوله ما جاء
 من احد من
 واحد من
 هذا الجنس الى
 اعضاء فيكون
 معني ابتداء
 الغاية مستفاه
 من الجميع
 آه

فلا يعدل عنه الابد ليل البيان
 فنى اعتق ما شئت من عبيدى
 ليس الا اعماق غير لو احدى
 خلا فالها حملا على البيان
 ولا بد
 فنى اعتق ما شئت من عبيدى
 ليس الا اعماق غير لو احدى
 خلا فالها حملا على البيان
 ولا بد
 فنى اعتق ما شئت من عبيدى
 ليس الا اعماق غير لو احدى
 خلا فالها حملا على البيان
 ولا بد

فلا يعدل عنه الابد ليل البيان
 فنى اعتق ما شئت من عبيدى
 ليس الا اعماق غير لو احدى
 خلا فالها حملا على البيان
 ولا بد
 فنى اعتق ما شئت من عبيدى
 ليس الا اعماق غير لو احدى
 خلا فالها حملا على البيان
 ولا بد
 فنى اعتق ما شئت من عبيدى
 ليس الا اعماق غير لو احدى
 خلا فالها حملا على البيان
 ولا بد

حَتَّىٰ لِلْعَالَمِيَّةِ بِمَعْنَى اِشْلَے اُوکی

وہی الغالبہ اور عاطفہ

وَأَن أَقْرَبًا بِعَمَارِ انْ بَحْرِ وَرَحْمَةِ بَحْبِ انْ كِبْرَةِ
ظَاهِرِ الِامْتِزَاجِ خِلَافًا لِّكُلِّ فَيَسِّرِ وَالْمُجَرَّدِ وَانْ يَكُونُ
اَخْرَجَهُ مِنَ الشَّيْءِ اِمَّا بِمَا قَبْلَهُ انْ مَبْنِيَّتُهُ
وَدَاخِلُهُ اِنْ شَاكَ اَلْكَلِمَةُ حَتَّى رَأَيْتُهَا وَنَسَبَتْ
اِلَى اَخْرَجَهُ حَتَّى اَلصَّبَاحِ وَلا يَبْقَى حَتَّى نَصْفِهَا
اَوْ ثُلُثِهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَابْدِئْ بِكُمْ اَلْ
اَلْمُرَاتِقِ وَانْ يَدْخُلُ مَا بَعْدَ حَتَّى يَنْقُصَ قَبْلُهَا
عِنْدَ عَدَمِ الْقِسْمِيَّةِ مُطْلَقًا فَالْاِسْمُ
قَدْ اَكْلَ الصَّبَاحِ قَدْ نِصْفِ خِلَافِ اِلَى عَدَمِ
مَا ذَكَرَهُ غَيْرَ وَاحِدٍ كَالشَّيْءِ وَغَيْرِهِ وَذَلِكَ
بَعْضُهُ اَلْاَكْلُ قَدْ اَنْقَطَعَ عِنْدَ اَلْاِسْمِ

قوله وانظر
الكلوفيون
الشرط الاول
والاستدلال
بقولهم قد
كان من
مطرد وجب
للتبعض
او ابيان
امثلي من

مطر
مسلم
٢
و هو ياتني
اليه الشئ اذيت
الير ويقهره
قال فخر الاسلام
الغاية لانتق
عنها الاماز
م

و لو سلم فقولنا ان بعض
الذنوب جميعا لبعض
دون بعض وان
مفارقة بعض
الذنوب
بعض
لا ينافي
مفارقة
بعض
على ان المفهوم
لا ينافي الذنوب
وان المفهوم
اغتباط في النفس
مع كل كلام

فان لم يجمع العلم بالعلم فيكون العلم بالعلم
 العلم بالعلم العلم بالعلم العلم بالعلم العلم بالعلم
 العلم بالعلم العلم بالعلم العلم بالعلم العلم بالعلم

والا فلعطف المحض بمعنى الفاء عند
 الامام الفخر والمطلق الترتيب
 عند بعض ولعنى الواو عند اخر
 واذا وقعت في اليقين فشرط
 البر في صورة حملها على الغاية
 وجود الغاية وشرط البر في السببية
 وجود ما يصلح سببا وفي صورة العطف
 وجود المعطوف والمعطوف عليه
 الى لانتها

كما هو الغايه
 بعد من معناه ولمعنى ثم
 عند اخر م
 يتحقق الشريك الذي
 اوجبه العطف فحق قوله
 بعد من حران لم
 اخر بك حتى تنبع انما
 بتر بانذار الغرب
 الى الصلح وفي ان
 لم انك حتى تغذي ببر
 بجمد الاثبات سواء تعد
 اولاد في حتى تغذي
 عندك انما ببر بالغذي
 عقب الاثبات عند من
 قال للترتيب مطلقان
 وبجمد التغذي والاثبات

البر في صورة
 حملها على الغاية

فان لم يجمع العلم بالعلم فيكون العلم بالعلم
 العلم بالعلم العلم بالعلم العلم بالعلم العلم بالعلم
 العلم بالعلم العلم بالعلم العلم بالعلم العلم بالعلم

ما من من جازي في كسب في
 صارت في كسب في كسب في
 علم وكذا كسب في كسب في
 في العلم في كسب في كسب في
 وعاء في كسب في كسب في
 في كسب في كسب في كسب في
 رجل في كسب في كسب في
 الثوب في كسب في كسب في
 القدر في كسب في كسب في
 وغيب في كسب في كسب في
 فزاد في كسب في كسب في

في لظرفية في الزمان للاستيعاب
 ان حذف وعندهما لا يقتضيه
 حذفاً كما اثباتاً في حشر
 النهار في انت طالق في القدر صحيح

اي حال كونه مذكورا ثباتاً قوله حال كونه مذكورا
 يعني لا ينفق بين الحذف والذكر في عدم
 ايجاب الاستيعاب اذ المقدر كالملفوظ
 والمختصر عن الشيء في حكمه فاذا لم يستوعب
 مذكورا لم يستوعب محذوفاً فلما المشاركة
 في جميع الاحكام هم وان التبادر
 يقتضيه مسته

في وان ذكر فلا يقتضيه عند
 الي حسيته رحمه الله تعالى
 قوله وان ذكر فلا يقتضيه عند
 اي الاستيعاب في كسب في
 هذه الاستيعاب في كسب في
 انت بالتعويض لان الظرف
 صار بغيره باللفظ
 لاقتضائه باللفظ

في كسب في كسب في كسب في
 في كسب في كسب في كسب في
 في كسب في كسب في كسب في
 في كسب في كسب في كسب في
 في كسب في كسب في كسب في
 في كسب في كسب في كسب في
 في كسب في كسب في كسب في
 في كسب في كسب في كسب في
 في كسب في كسب في كسب في
 في كسب في كسب في كسب في

و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب

صحیح قضاء مع عدمها فی خدا
خلافاً لها و فی المکان للتبجیر
الا ان برا و تقدیر فعل کما لدخول

ای نه انت طاق خدا و ان صدق و بانه
تولد و ان صدق و بانه لانه یجمل ان برید
تقدیر فی و اذ انوی ما یجمل کلامه بعدن
و بانه و اما نه لا یصدق قضاء فکونه تقدیر
موجب ظاهر کلامه الی ما هو تخفیف
حیدر و فی مثله لا یصدق قضاء و کذا ذکره
بعض الافاضل

فی نه انت طاق فی الدار بقع فی السال
و حق الدار او لا لان المکان لا یصلح طرفاً للطریق
فی نه و فی نه مکان کان واقعاً فی الاماکن کلها

فی المکان فی بعض الاوقات
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب

اما عدم موت
آخر النهار
قضاء
مکان کان
قال انت
طابق فی
دخولک
الدار
م

و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب
و اما در این باب

اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى

كالتدخول فيتعلى به فيصير شرطاً
والاصح ان كان شرط فلا تطلق اجنبية
قبل لها انت طالق في نكاحك
تزوجت مع طلاقها في ان
تزوجت حكت حرفاً الايجاب

اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى

الاولى سلم صحة الاستعارة
لا تخاف في جدم ولا حاجة
اسمك ان نكاحها بل كفى
وضع المصدر موضع
الزمان وهو شايخ زايح
بجاء استعارة معنى
الشرط م

تولد فيصير شرطاً قبل يصير شرطاً حقيقة بان
يجعل مستعاراً بمعنى الشرط لمناسبة بينهما
من حيث ان كل واحد من الطرفين والشرط
ليس بمؤثر فيتعلى تعلق جرد به فاعلى
هذا يقع متأخر عن الدخول وهو ضعيف م

يعنى لو قال للاجنبية انت
طالق ان تزوجتك ثم
تزوجها تطلق لان انجاء
متأخر عن الشرط فيقع
الطلاق متأخر عن النكاح
ولو قال لها انت طالق
في نكاحك ثم تزوجها

اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى

اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى
اننى المصدق انى كانى

فقولہ میں
ان میں سے
الاستعمال
وہو مجازاً
م

لو مثل ان علی مارو شی من ابی یوسف
وقد تدخل الام فی جوابہ وقد

لا تدخل لا الفاء اصل لا لا یمنع
کا لا شفاء فلا نطق

والمراد من یس علی الاطلاق بل نے انت
طابق لو دخلت فلا نطق ما لم تدخل وانما جلد
کذا کنت للصوص من اللغو ما کمکن و نه المراء
لا نص من منها و نه المنار تبعاً لغیر الکلام
رواه عن الامامین و نه الکشف الکبر
هذا بشر بان مذہباً فی لو بخلاف
مذہب ابی حنیفہ و یس کذا کنت
مقتضی الروایہ بقوله منها بناء علی انه
لاروایة لا بے حنیفہ رحمہ اللہ فی لو انتہی
ان المؤلف

من جنابہم الفراء و ابی یوسف
لشخصه الاستعمال
ان المؤلف

فقد قال لو دخلت فان
طابق يقع فی الحال کما
طابق ان دخلت و انت طابق
انما ما روے عن ابی یوسف
و ذکر ابو حاتم الطائری
انما لا نطق ما لم تدخل لانها
لا جبت یعنی ان جاز
و دخل الفاء فی جوابها
و علی هذا مشی الفراء و ابی یوسف
ان

۱۲
کذا فی
لو دخلت
یعنی ان لا لا لمدل
مع انشاء النبی

اول الحسنة اولها بوجوب
 الثاني الحسنة اولها بوجوب
 الثالث الحسنة اولها بوجوب
 الرابع الحسنة اولها بوجوب
 الخامس الحسنة اولها بوجوب
 السادس الحسنة اولها بوجوب
 السابع الحسنة اولها بوجوب
 الثامن الحسنة اولها بوجوب
 التاسع الحسنة اولها بوجوب
 العاشر الحسنة اولها بوجوب

فلا تطلق في انت طالق لولا دخولك
 الدار اذا عند الكوفين مشرك
 في الظرف فقط ويستعمل في القطع
 والشرط فقط ويستعمل في خطر الوجود
 فيكون حرفا بمعنى ان واليه ذهب

فقد فخر الاسلام حين
 استدلت بالبيت على مزبب
 الامام ابي كونا بمعنى ان قول
 صاحب النروج في رده
 يجوز دخولها على المتردد
 في البيت ككتبة لا كونهما
 بمعنى ان مبنی علی نوهم
 منه في مبنی الاستعمال
 والامر ليس كما نوهم وكذا
 قول صاحب التخرید كونهما
 جازمه في البيت لا
 يستلزم سقوط الوقت
 كان يجوز ان يجمع الجرم
 اوله لانه على الوقت كمنی

نحو وان كان
 سبب تدمي
 لكان
 ونحو ان كان
 جوا بجم

ولا بعد في ان يكون حرفا واسما كالکاف
 نحو وان تعبك خصامة فقتل بمعنى وان تعبك
 بدليل جزم المضارع ودخول الفاعل في الجواب
 والدخول على امر فرد وهو صابة الخصامة
 وهذه الامور لا يجمع الا في ان وما في
 معناه م

لهم
 بهبه
 ۴۹۴
 ۴۹۴
 ۱۴۴
 ۱۴۴
 ۱۴۴
 ۱۴۴

دخول الناف
 في جزم
 في جزم
 في جزم
 في جزم
 في جزم
 في جزم
 في جزم
 في جزم
 في جزم
 في جزم

واذا هما ولذا قال صاحب
 اكشف الصغير في وجوب الاستدلال
 كون الخصامة على خطر الوجود

بجای آنکه بگویند که اگر چه
بجای آنکه بگویند که اگر چه
بجای آنکه بگویند که اگر چه
بجای آنکه بگویند که اگر چه

ذهب ابو حنیفه رحمه الله تعالى وعنده
البحرین للظرف فقط وکثیرا ما یکون
متضمنا معنی الشرط المستقل الا انهما لکما
او مستظرا لا محالة دون متنی و هو
فولها ففی اذا لم اطلقک فانت
طالق لا یقع ما لم یبیت احدهما عنده
و یقع کما یستخرج عندهما و مشک اذا ما
الا انه متمم فی الجازات ثم ان اذا
لا یستمر فی الاحوال الماضية والحاضرة
والمستقبله لعله لا یقتضی التکرار وانها
تخص بدخولها علی المتیقن والمنطون

کقولہ تعا
اذا الشمس
کورت

مثل متنی لم
الظرف
بذا اذا لم یکن
له زینة اما اذا
فوی الوقت
او الشرط المحض
فیسعی ما
نوی با لافغان

عند اذا الشمس
ابن کمال
کلمة و هو مجتهد
الشرط المحض المستقل
الوقت لانه اذا كان داخل
فيها لا يغيب لم یکن بیها
فلم یکن الشرط المستقل
على الایهام والشرط المستقل
فانه لا یدخل الا مع الخط
ثم انه اذا استعمل معنی
الشرط بل هو حقيقة او
فی الواقع فانه یقتضی
فی الظرف فانه بدلان الکلام
معنی الشرط المستقل
والیه متنی الموعود
اکتفا الصغیر انه

و هو صله به مجازا مع بقاء معنی الشرط
الشرط المحض المستقل
بما هو متنی المستقل
بما هو متنی المستقل
بما هو متنی المستقل
بما هو متنی المستقل
بما هو متنی المستقل
بما هو متنی المستقل

عن المجلس في شئها بالقدم
 انما قد شئت في شئها بالقدم
 كانه قال في شئها بالقدم
 انما قد شئت في شئها بالقدم
 كانه قال في شئها بالقدم
 انما قد شئت في شئها بالقدم

والمطون و اكثر بخلاف ان قد تكون
 زائدة متى للظرف الزمان المسمى فكونه
 للزمان تطلق باو في سكوت في انت
 طالق متى لم اطلقك وكونه لازما لا بد
 معنى الزمان حين قصدت طلبة وكونه
 بها لا يدخل الا على خطر ويجزى الفصل
 وانت طالق متى شئت لا تقصر
 على المجلس وشئها بالقدم
 كيف للسؤال عن احوال فان استقام فغير
 ذكره كانت طالق كيف شئت لا بد
 بها فيعلق وصف الطلاق عند ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى واصله

شئت في قولها ومنه
 بل حنيفة لا يقضي ان
 عموم الاوقات بل
 قد تكون للشرط لكن لما
 صارت المنة لها بين
 فلا يخرج الامر من يد
 شك فلا تقصر منه
 ايضا م
 كنه لا يصح الاستفهام كونه
 ادخل في الابهام
 سمي المباحث الانية بها
 لعدم دخولها في نوع
 ما سبق كذا في الكاشية
 ومثلها جمل لا مشا
 فيه ارا الموكف
 كما دأبت على قولها و
 الظاهر انه من روم الظرفية
 وعموم الاوقات

فانما
 الخلق
 والمعلوم
 وانما في رتبة
 منقذة للعدم
 بخلاف
 انما في رتبة
 في كونه
 من انما في رتبة

انما في رتبة
 انما في رتبة
 انما في رتبة
 انما في رتبة
 انما في رتبة
 انما في رتبة
 انما في رتبة
 انما في رتبة
 انما في رتبة
 انما في رتبة

ان الودع
الودع في الطهارة
فمنع على ثوبها
فربح الطهارة
بدونها

في الحال
ويكون كيف
شئت

لازال الحال
لحوتة واثبت
بعد وقوع

الاصل اي
العتق فلا
يعتق بغيره

واعتق بالثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت

واعتق من الثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت

واعتق من الثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت

واعتق من الثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت

واصله ايضا هما فيما لا يشاء برسوا عند
والا لفي ذكره ^{والا لفي} كانت خربف شئت
فيقت عسده ^{والا لفي} وجمدها لا يفتي خشيته
في المجلس وقد بحثي لشدة طر الخبج
كيف تصنع صنع كم للعدو لمهم فف
انت كم شئت لم تطلق قبل المشية
وتصبت بالمجلس ولما ان تطلق
نفسها واحدة فصا جدا ان طابق
ارادته غير صفة ^{والا لفي} للتكررة وقد يستعمل
استثناء فف علة درهم خبر دانت

ان الودع
الودع في الطهارة
فمنع على ثوبها
فربح الطهارة
بدونها
في الحال
ويكون كيف
شئت
لازال الحال
لحوتة واثبت
بعد وقوع
الاصل اي
العتق فلا
يعتق بغيره
واعتق بالثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت
واعتق من الثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت
واعتق من الثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت

واعتق من الثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت
واعتق من الثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت

واعتق من الثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت
واعتق من الثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت

واعتق من الثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت
واعتق من الثبوت
من الثبوت والعتق
الشرعية من الثبوت

وكان ظهوره من جهة الشمال اي من غلبة الشمال فيه وقد تبرك هذا القيد اعتمادا على المقسم ولابأس فيه وقد تبرك زعماء دخول النص والمفسر والمحكم في المحدود ونحوه الط بقوله بينا والفتح كل ذلك خارج عن المحدود لتخالف مقصدها وتبرك ذلك القيد لا يدخل في المحذور وجسه بالمقسم ودلالة المقابلة والمقام نعم قد يكون اللفظ مرعا باعتبار دفعا او محكما او مفسرا بل ظاهره باعتبار آخر

وانني ما رفعت درهم وبالنصب ثلثة ارباع درهم واما الصريح فما ظهر المراد بينا استعمالا ولو مجازا بظهوره فسرته او بانتهاره وحكمه ثبوت موجب بلا توقف على ثبوت فلو نوى محمله جاز وبانه وقالوا الصريح

بعض ان الحكم الشرعي يتعلق بنفس اللفظ الصريح فيه نوى او لم يوثق موجب وان لم يوثق قضاء قيد به لانه ان نوى مره بموجب اللفظ محمله جاز وبانه ولهذا نسخ جله قوله فلو نوى او

اي كان ظهوره من جهة الشمال اي من غلبة الشمال فيه وقد تبرك هذا القيد اعتمادا على المقسم ولابأس فيه وقد تبرك زعماء دخول النص والمفسر والمحكم في المحدود ونحوه الط بقوله بينا والفتح كل ذلك خارج عن المحدود لتخالف مقصدها وتبرك ذلك القيد لا يدخل في المحذور وجسه بالمقسم ودلالة المقابلة والمقام نعم قد يكون اللفظ مرعا باعتبار دفعا او محكما او مفسرا بل ظاهره باعتبار آخر

فان كان ظهوره من جهة الشمال اي من غلبة الشمال فيه وقد تبرك هذا القيد اعتمادا على المقسم ولابأس فيه وقد تبرك زعماء دخول النص والمفسر والمحكم في المحدود ونحوه الط بقوله بينا والفتح كل ذلك خارج عن المحدود لتخالف مقصدها وتبرك ذلك القيد لا يدخل في المحذور وجسه بالمقسم ودلالة المقابلة والمقام نعم قد يكون اللفظ مرعا باعتبار دفعا او محكما او مفسرا بل ظاهره باعتبار آخر

بما لا يخفى من ان اللفظ لا يدل على المعنى
بل هو اشارة الى المعنى
فان اللفظ لا يدل على المعنى بل هو اشارة الى المعنى

والتي قسم الرابع باعتبار الوقوف

باللفظ على المعنى وهو اربعة

الدال بعبارته والدال باشارته

والدال بدلالته والدال باقتضائه

اما الدال بعبارته فمادل باحدى الدلالات

على معنى سبق له والسوق هنا ما يكون

مقصودا في الجملة اصيليا اولاه وقيل

فقد ثبت قسما خامسا ومثله يصح من مباحج جنبا

فالان باشره من حيث دل على جواز المباشرة الى

آخر الليل ويروى انه يصح جنبا والنظر ههنا اشارة

وقيل عبارة وجعل القرأى على ما ثبت دلالة

لما لا يخفى من ان اللفظ لا يدل على المعنى
بل هو اشارة الى المعنى
فان اللفظ لا يدل على المعنى بل هو اشارة الى المعنى
بما لا يخفى من ان اللفظ لا يدل على المعنى
بل هو اشارة الى المعنى
فان اللفظ لا يدل على المعنى بل هو اشارة الى المعنى

المطابقة
والتمثيل
والاشارة
كالعدد في
آية الكواكب
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي

بما لا يخفى من ان اللفظ لا يدل على المعنى
بل هو اشارة الى المعنى
فان اللفظ لا يدل على المعنى بل هو اشارة الى المعنى

مقصود اصلا
الربوا عدم كراه
على ان يربوا
ولوله المصلحة
اشاره الى
ان الربوا
اعلى السبع
الحق في

ذلك القول
الذي هو قوله
المتننى ان
الربوا ليس
لطلان فم
كالبسني

كاتبه الربوا ونحو كل امرأة له فله
في طلاق مريده الطلاق ونحو
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
ان النسب الى الاباء ونحو للفقر
المهاجرين في زوال ملكهم وحكم

سين لا يجاب النقطة
على قوله فهو عبارة فيه
الذي هو لازم للولادة
لاجل الاب ومثاله
ولا واسطة بينهما
لكون المدلول لازما
فانما

عما تركوا في دار الحرب لانه فقرهم
ان في اطلاق الفقر لان الفقر عبارة عن
عدم ملك شيء فبعد ما كانوا مالكيين
ما تركوا فيها لولم يزل حكمهم عندهما
عليهم فقره هذا مثال لازم المتقدم وما بعده

ان يعلم ان المعبر في دولة
الانتماء كمنه ارباب الفن
ما جوامع من التقدم البين
وغيره ويجر من فيها الوهم
والخفاء ولهذا قد يكون
ان ثبت بالاشارة غامضا
محتاجا الى التامل
بحيث لا يفهم كثير من علم
بالوضع بل يحتاج مع ذلك
الى قوة الزكاد حتى قالوا

انما هو
انما هو
انما هو
انما هو
انما هو
انما هو
انما هو
انما هو
انما هو
انما هو

على رمضان ونحو الكاف وقاع المرأة
 بوقاع الرجل في وجوب الكفارة

الحكمة بالادنى ونحوها كقائل الاكل و
بواسطة

الشرب بالوفاة في ايجاب الكفار
عما مضى منها
بالجناية على الصوم وحكم افادة
برئانه الحكم الال
القطع من حيث هو هو وقيل

مع قطع النظر عن العوارض الناجبة الآخذة عند التعارض
دون الإشارة لوجود النظم والمعنى فيها ولم يوجد في الدلالة

وَأَنَا مُتَذَكِّرٌ فِي نَفْسِي
بِجَلَدِي أَنِّي مُتَذَكِّرٌ
بِقَوْلِي لَا تَقْضِ لِي مِنْ الْأَيَّامِ إِلَّا شَهْرًا
أَنْ أَبْسُ أَوَّلَ مَا بَدَأَ مِنْ فَوْقِهِ فَيَذْهَبُ
وَالْغَرْبُ فَوْقَهُ فَيَذْهَبُ
الْكَرْبُ فَيَذْهَبُ بِطَرَفِ الْأَوَّلِ
فَإِنَّ الْقَدَمَ هِيَ الْأَوَّلُ
عَنِ الْمَفْطَرَاتِ أَثَلَاثُ
وَبِإِجَابَةِ الْكَفَّارَةِ أَوَّلُ
مِنْ إِبْجَابِ الْوَقَاعِ لَا نَهَا
أَصْحَجُ أَلَى الزَّاجِرِ مِنْ
الْوَقَاعِ لَقَدْ أَتَيْتُكُمْ عِندَمَا
تَنْفُذُ الرِّغْبَةَ فَيَذْهَبُ
بِالْهَارِ لَا لَفَ النَّفْسِ بَعْدَ
وَسَطِ الْحَاذِلِ الْيَوْمِ وَلَوْ
كَانَ أَوَّلُهَا هِيَ خَيْرٌ

۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱

عند الاطوار عند
البحر بياض
البحر بياض
البحر بياض
البحر بياض
البحر بياض
البحر بياض
البحر بياض

توضيح
على ما
جاء في
المرآت

ف قيل لعدم عمومها وقيل لا بل لانه
 اذا ثبت معنى النص علة لا يتحمل
 ان لا يكون علة في بعض الصور
 واما الدال باقتضائه فما دل على
 والتحقق ان الثابت بالدلالة لا يتحمل التخصيص
 اما حسد من قال بان المعنى لا عموم له بل هو
 واحد والتعدد ليس لانه محال فظ لان ان ثبت
 بالدلالة ثابت بمعنى النص اذا ثبت علة لم
 يتحمل ان يكون غير علة والتخصيص على قول
 من قال بان المعنى لا عموم وتعدد وشمول
 فلان معنى النص اذا ثبت علة لم يتحمل ان يكون
 غير علة والتخصيص يستدعي ذلك مثلا ان الاداء

بين عدم الدلالة وعدم التخصيص
 الا بقوله الاول
 من يجوز تخصيصها ينبغي ان يجوز
 تخصيص الاول وقد صح في بعض
 يجوز تخصيصها كما نقل في الجواب
 فلا وجه لادعاء الاتفاق
 في مناع التخصيص
 وهو الظاهر من كلام
 المصنف في الاول
 الاقتضاء والطلب ومنها دلالة
 اللفظ على ان عدم التخصيص
 الشرحي والمقتضى مفعول
 فعل لاقتضاء فيكون مفعولا
 من جهة المقتضى كبير
 انفساد وهو اللفظ ان
 يقتضي هذا اللفظ عند

قال فمادل
 في اللفظ
 المعنى ان ثبت
 في الفادو
 لم يثبت
 الاخصايح المعنى الذي
 فالمقتضى

على ما هو المختار بينهما هو الاول
 على ما يتوقف على من جهة
 الشرح
 على ما هو المختار بينهما هو الاول
 على ما يتوقف على من جهة
 الشرح

على اللازم المتقدم كاعتق عبدك

عني باللف فالاعتاق يقتضي تقدم
 اللف

البيع ضرورة فكانه قال بع عبدك

عني باللف وكن وكيلني في الاعتاق

واذا كان ثبوته بالضرورة فيسقط

من شرطه وان كانه ما يحتمل السقوط

كالقبول في المثال كما قال

فهذا اللف مقصود ومتفق
 الببيع لان اعتاق الرجل
 عبده بوكالة الغير وبنائه
 يتوقف على جعله ملكا له
 او لاعتق فيما لا يملكه ابن
 آدم بالحديث وسبب
 الملك جهنا البيع بقرينة
 قوله عني باللف فيكون
 لازما متقدما شرعا
 من الموقوف

فلو قال المأمور اغتقت
 وقع العتق عن الامر خلافا
 لزمس والشافعي وعليه
 اللف ولو صرح المأمور
 بالبيع بان قال بعتك بكن
 باللف فاعتقه عن
 لم يقع الامر بل كان متبذرا

لان ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها
 فيثبت مع اركانه وشروطه الضرورية
 التي لا يسقط بحال لا غير من الموقوف

فصل في
 شروط البيع

الاركان
 الشروط
 الموقوف

كافا لو ا قد ثبت ضمنا ما لا ثبت
قصدا لكن اذا ثبت ثبت بلوازم
و شرائطه ولا عموم له اى لازم
المقدم خلافا

فلم يصح الامر البيع لا ثبت البيع لا انتقال القول
نعم قد يستبرئ الامر اليه الاعناق حتى لو كان
صبيا عاقدا قد اذن له الولى في التصرفات
لم يثبت منه البيع كذا في التلويح وقد يقال في
تقرير المسئلة ان المقضى بالفتح انما يثبت
بشروط المقضى لا بشروط نفسه لانه لما ثبت
ضمنا وتبع للمقضى كان المنظور اليه اصل
المتضمن دون البيع فالبيع ان ثبت بالاقضاء

الامر كان كونه
مقدور ان يثبت
البيع لا شرط
كان الامر ممتنع
لم يثبت البيع
كما سبق لانها
الامر كان كونه
مقدور ان يثبت
البيع لا شرط
كان الامر ممتنع
لم يثبت البيع
كما سبق لانها

الامر كان كونه
مقدور ان يثبت
البيع لا شرط
كان الامر ممتنع
لم يثبت البيع
كما سبق لانها
الامر كان كونه
مقدور ان يثبت
البيع لا شرط
كان الامر ممتنع
لم يثبت البيع
كما سبق لانها

الامر كان كونه
مقدور ان يثبت
البيع لا شرط
كان الامر ممتنع
لم يثبت البيع
كما سبق لانها
الامر كان كونه
مقدور ان يثبت
البيع لا شرط
كان الامر ممتنع
لم يثبت البيع
كما سبق لانها

والصالحين بطاهر

بجودك يا كريم

من اهل البيت

عليهم السلام

الذين جازوا

السير فجاوبوا

ان خير من

وقد انا انما

عجبت من

بجودك يا كريم

وزفر انكر الاقتضاء و عده من الدلالة
او الاضمار ^{من اجابنا} فاعلم ان المتقد من جعلوا
ما اضمروا في الكلام لضرورة صدق
المتكلم ولصحة عقلا ولصحة شرعا
وقيل ولصحة لفظا والمخاراة ما اضمروا
لصحة شرعا فقط فعلا متة ان
يتوقف الكلام عليه شرعا و
ان لم يتوقف عليه لغة و شرطه

وهو مختار منس الاثمة و فخر الاسلام و صدر
الاسلام و ابي بكر صاحب الميزان ولما اختاروا
ما اختاروا و ذكر ما ذكر و امن العلامة و الشرط فقال

اما الكلام اه
مفصولة و
كله المط
م

والصالحين
بجودك يا كريم
من اهل البيت
عليهم السلام
الذين جازوا
السير فجاوبوا
ان خير من
وقد انا انما
عجبت من
بجودك يا كريم

والصالحين بطاهر
بجودك يا كريم
من اهل البيت
عليهم السلام
الذين جازوا
السير فجاوبوا
ان خير من
وقد انا انما
عجبت من
بجودك يا كريم
من اجابنا
فاعلم ان المتقد من جعلوا
ما اضمروا في الكلام لضرورة صدق
المتكلم ولصحة عقلا ولصحة شرعا
وقيل ولصحة لفظا والمخاراة ما اضمروا
لصحة شرعا فقط فعلا متة ان
يتوقف الكلام عليه شرعا و
ان لم يتوقف عليه لغة و شرطه
وهو مختار منس الاثمة و فخر الاسلام و صدر
الاسلام و ابي بكر صاحب الميزان ولما اختاروا
ما اختاروا و ذكر ما ذكر و امن العلامة و الشرط فقال
قال ثم الخذف
الخذف في
المقتضى لانه
من فائدة اهل
السان فخرنا
بعض الكلام
ان كان فيما
من دليل
من اجابنا
فاعلم ان المتقد من جعلوا
ما اضمروا في الكلام لضرورة صدق
المتكلم ولصحة عقلا ولصحة شرعا
وقيل ولصحة لفظا والمخاراة ما اضمروا
لصحة شرعا فقط فعلا متة ان
يتوقف الكلام عليه شرعا و
ان لم يتوقف عليه لغة و شرطه
وهو مختار منس الاثمة و فخر الاسلام و صدر
الاسلام و ابي بكر صاحب الميزان ولما اختاروا
ما اختاروا و ذكر ما ذكر و امن العلامة و الشرط فقال
قال ثم الخذف
الخذف في
المقتضى لانه
من فائدة اهل
السان فخرنا
بعض الكلام
ان كان فيما
من دليل

الحمد لله
السلام

اسم جنس نحو الماء، من الماء، او علم
نحو زيد موجود، و مفہوم العبد
کافی ثلثہ فرد، و ہذا

۱
اجتمع بعض
مشايخنا
لما قال
وهذا الحق
ارسلوا له

یعنی تخصیصہ بالذکر بقید نفی الحکم فی غیرہ من الزائد
والناقص والایبطل نص العدد فانہ لا یحمل الزیادۃ
والنقصان کما فی قولہ تعالیٰ ثلثۃ
قروء حیث کان علیہ المطلقۃ ثلثۃ حیض
لا یغیر قلنا عدم تعرض ما عداہ لیس تعرض ما عداہ
ولم یتثبت ما ظنم لکن بقی ما عداہ فی عدم
الاصحی او تقریر الشرع وان صح ما ظنم من کون
ابطال النص العدد الذی ہے ہو خاص قطعی
فی مدلولہ لم یکن ذلک من قبیل المفہوم بل یخل
فیما سبق من الاستدلالات الضعیفہ ولعلہ لہذا احتج

لا يقال لعل شرط المفهوم
 كما زعموا
 ان يكون مقتضى
 التخصيص بالانكر
 فلهذا لا يجب
 بوجوده في
 طريق الترتيب
 سواء الترتيب بالانكر
 لا يقال في
 لا يخص مفهوم
 الحق اصلا
 لا بد من الظاهر
 في جميع العدد
 ان

و من من اراد ان ياتي به
من غير ذكر الذات كما سئله
فان كان له في نفسه
من غير ذكر الذات كما سئله
فان كان له في نفسه

نحوني السائنة زكوة و ظرف
الزمان نحو الحاج شمس معلومات
و المكان نحو فا ذكر و الله عن الشعر
الحرام و الكمال نحو ولا تباشروهن
وانتم عاكفون في المساجد ونحن

انتم دارنة
مفهوم الصفة
بعضها جار
فيه وبعضها
ليس بجار
انتم

قوله في السائنة زكوة كونه من مفهوم الصفة
ما اختلف فيه اعني اذا اقتصر على ذكر الصفة
من غير ذكر الذات كما سائنة قبيل هو من مفهوم
الصفة وقيل لا بل لا مفهوم له كالفقير في جمع
الجموع وهو الاظهر وبؤيده ما في التلخيص حيث
فسر التخصيص بالصفة بان يكون الشيء مما يطلق عليه ما له
فلك الصفة و على غيره فيفيد بالوصف

فان كان له في نفسه
من غير ذكر الذات كما سئله
فان كان له في نفسه
من غير ذكر الذات كما سئله
فان كان له في نفسه

و قالوا انه ابو عبد
و قالوا انه ابو عبد
و قالوا انه ابو عبد
و قالوا انه ابو عبد
و قالوا انه ابو عبد

الحکم علی ان یكون عدما اصلیا
فلا تعدی و منها مفهوم الغایة و هو ان
من الشرط ولذا قبل ان مفهوم متفق
وقیل منطوق اشارته و مفهوم الاستثنا
و سببانه و مفهوم انما و قبل ان منطوق
و ذهب القاضي

الحکم علی ان یكون عدما اصلیا
فلا تعدی و منها مفهوم الغایة و هو ان
من الشرط ولذا قبل ان مفهوم متفق
وقیل منطوق اشارته و مفهوم الاستثنا
و سببانه و مفهوم انما و قبل ان منطوق
و ذهب القاضي
ای التقید بالغایة بدل علی نفی الحکم عما در انھا لان
ذکر الغایة بدل علی انتھائه عند ما والا کم کن
غایة و من نفی مفهومها قالوا نفی الحکم عما در انھا
منضاف الی الاصل الذی فرره الشرح کذا
فی التحریر و هو بحکم استفراء غایات الشرط
اس المؤلف

کذا لکن علی ان یكون عدما اصلیا
فلا تعدی و منها مفهوم الغایة و هو ان
من الشرط ولذا قبل ان مفهوم متفق
وقیل منطوق اشارته و مفهوم الاستثنا
و سببانه و مفهوم انما و قبل ان منطوق
و ذهب القاضي

ای التقید بالغایة بدل علی نفی الحکم عما در انھا لان
ذکر الغایة بدل علی انتھائه عند ما والا کم کن
غایة و من نفی مفهومها قالوا نفی الحکم عما در انھا
منضاف الی الاصل الذی فرره الشرح کذا
فی التحریر و هو بحکم استفراء غایات الشرط
اس المؤلف

ای لا یثبت
الحکم عند
عدم الشرط
ای لا یفاس
علیه فی آخر
و سببی
زیادة بیان
قال صاحب
التوضیح و تبع
غیره آ
هو یقید نفی
غیر المذكور
فی الكلام
شرا انما زید
فانهم و انما
العالم زید
و انما ضرب
زید عمر یوم
الجمعة امام
الامیر فانما
م

الاول یفقد
تکثر زید جائز
بغیر من المملو
العادف بالکلام
انتفا ان المملو
قالوا لا یزید بین انما
الحکم انما و بین لا
الانته و المنع
قالوا لا یزید بین انما

۱۰۸

و اما کون جہان

محمود حسن

میں نے

三

صالح بن عبد الله

بانی اصفہان

میں نے

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله

شماره ۱۰۰

2.

ای کام
انسانیت
بینہم و تفہیم
م

۱۲
شمس الثمينة
في السير الكبير
ان تحميم

لا يدل على
ان الحكم بخلافه
في المسكون

الشرع فانا
في معادلات

عنوان

ثُمَّ
عدم اعتبار المفهوم إنما هو في الأدلة
وإنما في الروايات اتفاقاً
و في المعاملات ^٣ عند بعض ^٤ العلماء

تحو کلام المصنفین قال فی النفع الوسائل
مفهوم التصفیح حجتہ و بہ یشر کلام صاحب
الهدایہ جث قال دفرہ فی الکتاب
جاز الوقوف من الجانب الآخر اشارہ
الی عجیب موضع الوقوف ان المؤلف
دہو الامام محمد و جلہ اکصاف و شمس الائمہ
کذا فی الکاشیہ و لمحض التفتیح و قد سبق مثله عن
الکوردی و اشار الیہ صاحب التحریر قال شمس

ان قبال
خامس
الخطاب
المشهور
مفهوم
النافع
الفصل
تقديم
انواع
مناسبة
عند
وضع
عند
بعض
تقديم

ما هو في الكلام
اولا الصفه
اذا وصفوا
الصفه لا تسمى
تفصيله
عنايه مع
الفعل على
الجزء في
في جزء
الحكم
اولا ثم
ثم العدد
واصل الادوات
ثم مطلق الصفه
في الصفه
في الصفه

وہی ہے جو کہ
میں نے کہا ہے
میں نے کہا ہے

وہی ہے جو کہ
میں نے کہا ہے
میں نے کہا ہے

على الصبي لقراءة بعد الصلوة في أمموا
وأنوا الزكوة وتخصيص العام بسببه
طاماً لقوبا واصطلاحاً بما بان يخص
بسبب وروده وقد عرفت ان التمسك
انما هو باللفظ وخصوص السبب لا بان
عموم اللفظ خلافاً للشائفة وما لك قبل
میں فرمائی

وہی ہے جو کہ
میں نے کہا ہے
میں نے کہا ہے

لأنه لما كين الصبي مخاطباً بالصلوة اجماعاً ينبغي
ان يكون مخاطباً بالزكاة ايضاً بحكم القرآن
وقد يكون بان يكون الامر الاول مثلاً للثب
او الوجوب وسخوفاً وكذا ان في المعطوف
عبيه او العكس فلما التشارك لا يثبت بعين
میں فرمائی

وہی ہے جو کہ
میں نے کہا ہے
میں نے کہا ہے

وہی ہے جو کہ
میں نے کہا ہے
میں نے کہا ہے

قوله عليه السلام

اسم جنس نحو الماء من الماء ا و علم
نحو زيد موجود ومنه مفهوم العدد
كما في ثلثة فسر و هذا

اضحى بعض
منها بغير
الفاظ
و هذا الوجه
ان المؤلف

يعني تخصيصه بالذكر يفيد نفى الحكم في غيره من الزائد
والناقص والابطال نفس العدد فانه لا يجعل الزيادة
والنقصان كما في قوله تعالى ثلثة
فرد؛ حيث كان علة المطلقة ثلثة حيض
لا غير قلنا عدم تعرض ما عدا ليس تعرضا
ولم ثبت ما قلتم لكن بقى ما عدا في عدم
الاصح او تفريز الشرع وان صح ما قلتم من كونه
ابطال لنفس العدد الزايد هو خاص فطعي
في مدلوله لم يكن ذلك من قبيل المفهوم بل يدخل
فيما سبق من الاستدلالات الصحيحة ولقد لهذا وجه

فانما هو من جنس الماء من الماء ا و علم
نحو زيد موجود ومنه مفهوم العدد
كما في ثلثة فسر و هذا
يعني تخصيصه بالذكر يفيد نفى الحكم في غيره من الزائد
والناقص والابطال نفس العدد فانه لا يجعل الزيادة
والنقصان كما في قوله تعالى ثلثة
فرد؛ حيث كان علة المطلقة ثلثة حيض
لا غير قلنا عدم تعرض ما عدا ليس تعرضا
ولم ثبت ما قلتم لكن بقى ما عدا في عدم
الاصح او تفريز الشرع وان صح ما قلتم من كونه
ابطال لنفس العدد الزايد هو خاص فطعي
في مدلوله لم يكن ذلك من قبيل المفهوم بل يدخل
فيما سبق من الاستدلالات الصحيحة ولقد لهذا وجه

فانما هو من جنس الماء من الماء ا و علم
نحو زيد موجود ومنه مفهوم العدد
كما في ثلثة فسر و هذا
يعني تخصيصه بالذكر يفيد نفى الحكم في غيره من الزائد
والناقص والابطال نفس العدد فانه لا يجعل الزيادة
والنقصان كما في قوله تعالى ثلثة
فرد؛ حيث كان علة المطلقة ثلثة حيض
لا غير قلنا عدم تعرض ما عدا ليس تعرضا
ولم ثبت ما قلتم لكن بقى ما عدا في عدم
الاصح او تفريز الشرع وان صح ما قلتم من كونه
ابطال لنفس العدد الزايد هو خاص فطعي
في مدلوله لم يكن ذلك من قبيل المفهوم بل يدخل
فيما سبق من الاستدلالات الصحيحة ولقد لهذا وجه

نحوی السائت زکوة و ظرف
الزمان نحو الحج اشهر معلومات
و المكان نحو فا ذکر و الله عند المشعر
الحرام و السحال نحو و لا تباشروهن
وانتم عاكفون فی المساجد و نحن

نحوی السائت زکوة و ظرف
الزمان نحو الحج اشهر معلومات
و المكان نحو فا ذکر و الله عند المشعر
الحرام و السحال نحو و لا تباشروهن
وانتم عاكفون فی المساجد و نحن

نحوی السائت زکوة کونه من مفهوم الصفة
ما اختلف فيه اغنی اذا اقتصر على ذکر الصفة
من غیر ذکر الذات کما سائت قبیل هو من مفهوم
الصفة و قبل لابل لا مفهوم له کما لغب فی جمع
الجماع و هو الاظهر و یؤید ما فی التدریج حیث
فسر التخصیص بالصفة بان یكون الشئ مما یطلق علی ما له
تلك الصفة و علی غیره فیبقی بالوصف

اشهر دار
مفهوم الصفة
بعضها جار
فيه وبعضها
ليس بجار
المتكلم

نحوی السائت زکوة کونه من مفهوم الصفة
ما اختلف فيه اغنی اذا اقتصر على ذکر الصفة
من غیر ذکر الذات کما سائت قبیل هو من مفهوم
الصفة و قبل لابل لا مفهوم له کما لغب فی جمع
الجماع و هو الاظهر و یؤید ما فی التدریج حیث
فسر التخصیص بالصفة بان یكون الشئ مما یطلق علی ما له
تلك الصفة و علی غیره فیبقی بالوصف

نحوی السائت زکوة کونه من مفهوم الصفة
ما اختلف فيه اغنی اذا اقتصر على ذکر الصفة
من غیر ذکر الذات کما سائت قبیل هو من مفهوم
الصفة و قبل لابل لا مفهوم له کما لغب فی جمع
الجماع و هو الاظهر و یؤید ما فی التدریج حیث
فسر التخصیص بالصفة بان یكون الشئ مما یطلق علی ما له
تلك الصفة و علی غیره فیبقی بالوصف

الحکم علی ان یكون صلیا
فلا یعدی و مفہوم الغایۃ و ہوا
من الشرط و لذا قبل انہ مفہوم متفق
و قبل منطوق اشارۃ و مفہوم الاستثنا
و سببانی و مفہوم انما و قبل انہ منطوق
و ذہب الغاضی

ای ثابت
الحکم عند
عدم الشرط
ای لا یغاس
علی فی آخر
و سببی
زیادۃ بیانہ
قالہ صاحب
التوہج و بنو
غمر آہ

ای التیغید بالغایۃ بدل علی نفی الحکم عما و رانہا ان
ذکر الغایۃ بدل علی انتہائہ عند ہا و الا کم کن
غایۃ و من نفی مفہومہا قالوا نفی الحکم عما و رانہا
منضاف الی الاصل الذی فررہ الشرع کذا
فی التحریر و ہو بحکم استغناء غایات الشیء
ان الموائف

ہو یقید نفی
غیر المذكور
فی الكلام
مشر انما زید
فانکم و انما
الحاکم زید
و انما ضرب
زید عمر یوم
اجمعہ امام
الامیر فانما

بل یکن من حکم الشیء
غیر متفقہا و انما و حکم
داخل حکم ما و انما و حکم
علی علی کما و انما و حکم
الحکم عما و انما متفق
و ان کم کن و کتب
بطریق المفہوم علی
بما علی ان اللفظ الموضح علی
الغایۃ دال علی
غیر منطوق لا یغیب و اشارۃ
انفس قال الغاضی
اشارہ و استدلال علی بان الغایۃ
لست کما مستظاہر انما
فان قد لا تغالی حتی یصح زوہا
غیر لا یغیب من اشار
الضرورة تنہیم الحکم و ذکر
المضمر انما و علیہ لیس
و انما نے کما لیس

الاول یفقد
تک زوہا فذل
بغیر الاستغناء
الحاکم انما
قالہ الاثرین
الحکم انما و بین
الاثر و النسخ
قالہ لیس

ان الحکم فی الزمان
معلوم لا منظور
ما یزید ما قلم لا قلم
ان الحکم فی الزمان
ما یزید ما قلم لا قلم
ان الحکم فی الزمان
ما یزید ما قلم لا قلم

و ذهب القاضي ابو بكر والفراي
وجامعة من الفقهاء انه ظاهر في
الحصر و محتمل في ان الكيد وعندنا كيد
الحكم فقط و مفهوم الحصر قبل دان كان
طرفة كثيرة لكن المراد ههنا ما يكون
المبتدأ معرفة عامة صفة ادا ضم
والنحو اخص بمفهوم ما علما او صبر
كالعالم زيد والرجل بكر والكرم
في العرب وصد يعني خالد تنم

قال النجاشي التقاراني في
حاشيته اصول ابن الحاجب
وهو الظاهر من كلام ابن
الحاجب ايضا ثم
ثم قال التقاراني في
خلاف ذلك بن علماء
البيان تمكنا باستعمال
الضماء ولا في حكمه ايضا
نحو زيد العالم حتى قال صاحب
المفتاح المنطلق زيد وزيد
المنطلق كلاهما بقيد حصر
الانطلاق على زيد ووجه
النسبة لما كان ظاهرا
في الجنبية والعموم على ما هو
قانون الخطايات افاد
اتحاد الجنس مع زيد بسبب
الوجود ولا معنى للحصر سوى
هذا واما المستدلون فياخذون

واخاره الامدي ونقله ابو جحان عن البصريين
وهذا لان ما زائدة كالمعوم فلا فرق في المعنى بين ان زيد اقلم

بالاقل اليقين اى بعض
المنطلق زيد على ما هو قانون
الاستدلال وبالحكمة ما جبر

مثل ما مضى
صفة الزمان
وغيره
المستدلون
الذين
وغيره
وغيره

وغيره

ان الحکم فی الزمان
ما یزید ما قلم لا قلم
ان الحکم فی الزمان
ما یزید ما قلم لا قلم
ان الحکم فی الزمان
ما یزید ما قلم لا قلم

جولائی

وَأَمَّا كُنُوزُهَا

موجودہ

تاریخ

之

三

ہندی اصطلاحات

一

10

10

九

١٢

2

۷
ای کلام
انسان نیما
پیشهم و تقابهم
م

۱۲
شمس الزمعه
فی البر الکبیر
ان تحضیر

التي بالذکر
لا بد من
الحکم بخلاف
المسکون

کامیاب و خوش
نظر و فاما
و معاصات
نار

مجلس

ان نقیض
خداوند مجید
نخلیبا
نخلیبا

محرم نفوس احمد الى العبد
محمود الشور احمد الى العبد

الفصل بين المبدأ والتطبيق
تقديم المصطلحات
أنواع المصطلحات

عند التماسه
وعند التماسه
وعند التماسه

بغضه من
تفصيله على
اقوال مفهومة الغاية
الشرط ثم الصفة

الادوات
صفة غير العدد

ثُمَّ
عدم اعتبار المفهوم انما هو في الادلّة
واما في الروايات اتفاقا
وفي المعاملات عند بعض
المالكان

الادوات

[illegible]

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

۲۹۴
 و در این باب
 در بیان وجوب
 نماز و روزه و زکوة
 و صدقه و حج و عمره
 و غیره از کتب معتبره
 نقل شده است

و در این باب
 در بیان وجوب
 نماز و روزه و زکوة
 و صدقه و حج و عمره
 و غیره از کتب معتبره
 نقل شده است
 و در این باب
 در بیان وجوب
 نماز و روزه و زکوة
 و صدقه و حج و عمره
 و غیره از کتب معتبره
 نقل شده است
 و در این باب
 در بیان وجوب
 نماز و روزه و زکوة
 و صدقه و حج و عمره
 و غیره از کتب معتبره
 نقل شده است

على الصبي لقراءة بعدم الصلوة في أتموها
 و آتوا الزكوة و تخصيص العام بسببه
 عا^۱ما لغويا و اصطلاحيا بان يخص
 بسبب و روده و قد عرفت ان التمسك
 انما هو باللفظ و خصوص السبب لا بان
 عموم اللفظ خلافا لما في دما^۲ك و قيل
 في قوله

و هو فاسد
 لما سبق كما
 اشار اليه
 بقوله وقد
 عرفت

لانه لما يكن الصبي مخاطبا بالصلوة اجماعا ينبغي
 ان يكون مخاطبا بالزكاة ايضا بحكم العسر
 و قد يكون بان يكون الامر الاول مثلا للثاني
 او الوجوب و نحوهما و كذا ان في المعطوف
 عليه او العكس فلما التمسك لا يثبت بعين^۳

مطابقا و زاد عليه
 علم بسبب غيره و ذكر
 الزيادة لا يجوز
 المطابقة للملك

فان قوله لا يخصص
 فلهذا لا يخصص
 فلهذا لا يخصص
 فلهذا لا يخصص
 فلهذا لا يخصص

في بيان وجوب
 و لا يجوز
 و لا يجوز
 و لا يجوز

بعض الاشياء من المكين ومدار الخلف هو
ان سبق الوجود مع عدم من الانتفاء بل هو دليل
البناء بحسب الشرح اولا فقال الفرقة الاولى
نعم فليس الحكم بالبناء حكما بلا دليل وقال الآخرون
لا بل الحكم به حكم بلا دليل اذ لا بد من الدليل
من جهة البناء بهما المطر وليست لان البناء
الوجود ليس بحسب البناء وان الدليل الذي
استدل به الحكم لم يوجب بناءه فليس ثم

والاستصحاب عندئذ من اكثر من
سمر فمنا ان لم يقع ظن بسد مه بعد

تحقق ثبوته اولا وليس بحجة اصل
عند كثير من المتأخرين

بعض الاشياء من المكين ومدار الخلف هو
ان سبق الوجود مع عدم من الانتفاء بل هو دليل
البناء بحسب الشرح اولا فقال الفرقة الاولى
نعم فليس الحكم بالبناء حكما بلا دليل وقال الآخرون
لا بل الحكم به حكم بلا دليل اذ لا بد من الدليل
من جهة البناء بهما المطر وليست لان البناء
الوجود ليس بحسب البناء وان الدليل الذي
استدل به الحكم لم يوجب بناءه فليس ثم

الاشياء من المكين ومدار الخلف هو
ان سبق الوجود مع عدم من الانتفاء بل هو دليل
البناء بحسب الشرح اولا فقال الفرقة الاولى
نعم فليس الحكم بالبناء حكما بلا دليل وقال الآخرون
لا بل الحكم به حكم بلا دليل اذ لا بد من الدليل
من جهة البناء بهما المطر وليست لان البناء
الوجود ليس بحسب البناء وان الدليل الذي
استدل به الحكم لم يوجب بناءه فليس ثم

وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك

والمختار انه حجة للذبح لا لاثبات ذلك
لا في استمرار العدم الا على عدم ثبوت
الحكم كاف فيه م
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك

وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك

وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك

١٥
 قوله فيها اللهم هو
 الراجع في العبد من
 علم غير استمال
 بولي الا انظر في
 يخص بالقرآن
 بعض الصغار قال
 بعض الصغار
 انه حجة في الحكم
 بالنبوة الى الحكم
 وغيره دعا الى
 من امره انه
 لا يجزى من
 واجتاز في
 جود بعض
 فاعلموا بها
 وبقومها وبقوم
 قومه وادعوا
 الى النجاة
 عرفته مصابيح
 بالهمام فاعلموا

والتعجيل بتعارض الاشياء وحجة
عند زكريا ايضا ^{١٤} والالهام
واللهام لغیر الانبياء ومن المباحث
المشتركة بين الكتاب والسنة

ہونے الاصل بمعنی النوم ثم استعمل في الرؤيا
اسی ما یرى فی النوم ہونے خبر الانبیاء علیہم السلام
خیال باطل سے مانے الموافق وکے کتب
الحديث فيه كلام والصحيح انه لا يخرج به في باب
الاحكام واما الزمام الانبياء علیہم السلام ونامہم
مجتہدان مطلقا ضربان من الوحي ليس فيهما ما في
العلم واليقين من الالتباس وتعطيل القوة العقلية
لما عصم الله تعالى من نحوهم وخصومهم بزرع صمته وبقائه

افنى ثم قال قال
 السلام فوقع في ذم من
 به وبقوله بعد السلام
 فتقوا في السنة المأوس
 فانه ينظر في مؤامره
 ما الفرائد الاخر
 يقع في العجب
 نظري حجة وبقوله
 عليه السلام من
 سئل عن البر
 والاسم منع جرك
 على صدرك فما
 حرك في قلبك فدم
 وان افانك الذم
 واخذك اي ما اثر
 فيه ووقع بارز
 فدم فدم جبر
 رسول الله عليه السلام
 شهادة القلب
 حجة اول من القوة
 عن الحق دنا هو
 دليل الجعفر
 لانه ليس بحج
 لهم ولا لبني
 غير لان يقع
 في القلب

ما ننزهه عن رتبة الشك
لو بين دل على انفسه
لا يكون ما نحن فيه باذکر
بكونه محالاً و ايضا ان مع ما ذکر
من ان عدم الدلیل علی الثبوت
بعدم العلم بعدم وجب
بعدم العلم علی
ان يكون عدم الدلیل
الافتقار من عدم دلیل لا تنافي
في عدم العلم بها مع
والثبوت العلم بها مع
الافتقار
واحد ان لا يحتاج
له دوزيب
دو دوزيب واصله الحكم
بلا دليل واصله لتعارض
الحكم الاصلی من الدلیل
الاصلیين و هو بس من الدلیل
الشرعی فی شیء لا ینافی
الشرع باجمل القول

من الغضاضات ما يورث ما يورث ما يورث ما يورث
 لا يورث ما يورث ما يورث ما يورث ما يورث
 ودر دانه اخرجان با کمال
 وچنان ان بقال ان مراده
 الاصل عدم دخول
 المرفق في الفل
 بنفخه ان يكون
 بر لبه و
 وانشاء ما يورث
 فيما هو من الغضاضات
 يورثه العدم

فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام

والسنة مباحث الامر والنهي الامر
لفظ طلب به الفعل المستعمل في الكلام
ام رخصت في صيغة الامر

قوله طلب به الفعل الذي هو ما حضر اشتق
ذلك اللفظ والمراد بالطلب ما هو المتبادر عند
الاطلاق وهو الطلب جازا يخرج الصيغة
المستعملة في الندب او المراد الطلب الذي
وضع له ذلك اللفظ بناء على ان المتبادر من
طلب الفعل بواسطة اللفظ كونه موضوعا له
ليخرج تلك الصيغة ايضا كذا مثل الطلب
منك الفعل اذا استعمل مجازا لانه طلب
الفعل وانما اذا استعمل في حقيقة فهو خارج
على كل تقدير لانه لا يطلب به الفعل بل

بما من اقسام الخاص كما عرفت
لكن اخر اللفظ هنا وانفرد
بالذكر بحيث لم يفتا الى
مباحث لطل بها حشوا وفتا
بشأنها وبيان احكامها
واحوالها لما انها مناط
اكثر الاحكام ومدار التكليف
والاسلام م
اي لفظ الامر كما يقال زيد
مبتدا وفرب فعل في حرف
والمراد تعريف لفظ الامر
التي سماها لفظ مخصوصا كل نفس
قسم من الكتاب والسنة
بل يخرج به طلبه ثم ان الامر
اذا كان مقيدا بفيد مخصوص
فالمطلوب به هو كذا كذا
انخر المقيد بذلك المقيد وذا
لم يقيد قبل المطلوب
الا بنية الكلية المشتركة
ولا تعين لشئ من جزئياته

اعاد مع
اللفظ مجازا
تخصيصا
اراد الامر
والسنة

فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام

الامر الايجابی قبل مشترک

بینہ و بین الامر الذنبی وان

مجازا فی الذنب و مجاز

قبل ہو مذہب المتقین و اسند لوابو جہ
افضل ان المذوب طاعة اجماعا والطاعة
فعل المأمور به فلما كون كل طاعة هو فعل
المأمور به مما بل هو اول المسئلة وكون بعضها
فعل المأمور به غیر مفید ثم فی عدم كون
الامر حقیقة فی الذنب و جہ منها قوله تعالى
فلتذر الذین یخالفون من امرہ ان یتصہم فتنہ
او یصیبہم عذاب الیم حیث ہر د مخالف
الامر و اوعده و ہا دلیل عدم الذنب و منها

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

من جہت
الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

من العذر
والا لزم ان لا يباح
وبذلك لا يباح
بغيره
فان العذر
ان الذين يباحون
فقد فوّضوا
فان العذر

انما العذر
في قوله العذر
بالنظر الى
سياقه في قوله
محمّد
فان العذر

ومجاز في الاباحة وفي الفعل
ايضا فمشترك بينهما والاكثر

قوله مجاز في الاباحة يعني ان لفظ الامر مجاز
في الحقيقة عند كون الحقيقة مستعملاً
في الاباحة لما سبق من الوجود خلافاً للكسبي لكن
حكى القاضي ابو بكر والغزالي عنه ان الاباح
مأمور به وانه دون الامر بالندب كما ان
الامر بالندب دون الامر بالاجاب وحكى
الفخر الرازي عنه انه مأمور به وانه واجب
فعل الباح ترك الحرام وهو واجب فهو
واجب ثم رده بان فعل الباح ليس هو ترك
الحرام بل هو شيء يحصل عنه هذا التسليم
للكلام لانه اذا حصل به وبغيره كان من الواجب
المحذر ولهذا قال الامد انه صادر ممن

من العذر
والا لزم ان لا يباح
وبذلك لا يباح
بغيره
فان العذر
ان الذين يباحون
فقد فوّضوا
فان العذر

يعني ان الامر حقيقة في اللفظ
المخصوص اتفاقاً واما في
الفصل فاختلافه فيقال
بعضهم حقيقة الضالفة
تعالى بل سوت لكم نعمكم
اي فعل عظيم وقوله تعالى
وامرهم شورى بينهم
وفان تنازعتموا في شئ
وامثال ذلك والاصل
في الاستعمال الحقيقة

ان العذر
في قوله العذر
بالنظر الى
سياقه في قوله
محمّد
فان العذر

بما تقدم على انكار العلم الفلاس
لا يقال لان ذلك لقوانين الجواب
بديل الاستدلالهم بها على البرز
ايضا لان نقول لا تخاف على
من تقع ان ما استدلوا
بها عند عدم القرينة انما هو
الجواب والذنب بنى
على القرينة والذنب بنى
لا يشك فيه وثانيا قوله في
واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون
ذم على مخالفتهم لما روي
دليل الجواب وهو
قوله تعالى وثان
لادم اذ لولاه والا على الجواب
لما توجب الذم واللام بترك
السجدة ورايانه هو المتبادر
من عند تخردها عن القرينة
وشهد به الاستدلال اذ
لا شك

وان غير ذلك فالتحار عدم وجوب
الاتباع وموجب صيغة الجواب
فقط على المختار وقيل
الندب والاباحة وقيل

وحاصل ان ما نقله عن ابني عبد السلام من فعل
ان سوا او طعنا او خا صا به فلا يجاب
اتفاقا وان بيانا لمحل موجب يجب اتباعه
اتفاقا وان غير ذلك فليس يجوز لنا ان نقول
امرنا حقيقة ابني عبد السلام بكذا وهل هو
يفيد وجوب ذلك الفصل عينا او لا فاعل
البعض نعم والمختار لا الا ان يقوم دليل

على انكار
الندب
اولا با
ومخوفا
فقط فالجواب
مع جملة من
الفتاوى
قد عارضوا
والجواب ان
الفتاوى

في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب

انما هو
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب
في الجواب

وقبل التوقف وعند اهل الوجوب

الامر بعد الخطر هل للوجوب كما

هو المختار او الذنب اذا لا با حة

او التوقف فراهب ولا يقي

قوله وقبل التوقف اي لاذر سے انما للوجوب

او الذنب كما في شرح العبد او لاذر سے

مفهومها اصلا قال التقارز نے هو الموافق

لكلام الامد سے وهو قول القاضي والاشعري

كما في الاثر وقبل مطلق الطلب اي القدر

المشرك بين الوجوب والذنب وقبل

مشارك بينهما اشتركا لفظيا وقبل مشركة

بين غنة معان الوجوب والذنب والا با حة

وقيل للقدر المشرك بين الثلث ولاذن وقالت الشيعة

الثبة مشركة
بين اربعة
هذه الثلثة
والتمديد
الاولا لهما

انذار او التوقف كما وردت
على الوجوب كما وردت امام
ادلا فتوقف بعضهم
الحسين بناء على انها بعد الخطر
مازة من الوجوب فافعلوا
الشيخ الاثر المحرم فافعلوا
المشركين فافعلوا فافعلوا
نحو فاذا حللتهم فافعلوا
فلا يحكم بشي منها الى ان
يقوم الغنية وقال بعضهم
هي للوجوب لا ينفذ
الوجوب لا سبق من الدليل
ودرودها بعد الخطر لا ينفذ
ولهذا ناع استجابها
فيه بعده كما شاع ابتداء
وهو المختار عند عامة

المشركين من القاسم
بلا اللبس البصري والداخي
الشرار
السما
الاراذل واليهما
وقال بعضهم لا با حة
لفظها فافعلوا
ان الثاني فافعلوا
على الوجوب
الذي في اللغة
ولان درودها
بغير الخطر فافعلوا
على ان

من الجمل في فاصلة
من الجمل في فاصلة
من الجمل في فاصلة
من الجمل في فاصلة
من الجمل في فاصلة
من الجمل في فاصلة
من الجمل في فاصلة
من الجمل في فاصلة
من الجمل في فاصلة
من الجمل في فاصلة

٤٩
على ان المقصود رفع التحريم وهو حاصل بالاباحة
السابقة الى النعم في نحو قوله تعالى واذا
حللتم فاصطادوا وهو قول الاكثر منهم لما يرد
على قولنا لا نزع في الاباحة عند
قرينها غير تقدم الخطر كما في فاصلة دو الآية
وجلبها في عرف الشرع عند عدم القرينة
مم بل العرف مختلف فيه قال تعالى
فاذا انسح الآية وقال عليه السلام فاذا ادبرت
الحجفة فاعلى عنك الدم وصلى وذكر
الامام السرخسي ان قوله تعالى فاذا
قضيت الصلوة فانتشروا في الارض وتجو
من فضل الله لا يجاب على ما روي عن
ابن عبيد الله انه قال طلب الكلب بعد

والوجوب
او الذنب
زيادة لا بد لها
من دليل وهدى
كانت الاباحة
الحق

وارجح الى نفس اللفظ وهو
الوجوب وما ذكرتم من البناد
او كونه تقدم الخطر في الاباحة
ايضا ثم لا انتقال من المحرم
الى الاباحة ليس ادلة من
الانتقال منها الى الوجوب
فيحصل على الوجوب
السالم عن المعارض وقيل
اذا من الامر بزيادة على عود
النهي كان كما قبل النهي وهو
الاقرب اذ العبرة في عبث
الاستعمال النزع والبادر
الاستغناء وكذا البنادر
ان الامر بعد الحظر الطاري
على الاباحة عداية نحو فاصلة
وبعد الحظر الطاري على الوجوب

والوجوب
والوجوب
والوجوب
والوجوب
والوجوب
والوجوب
والوجوب
والوجوب
والوجوب
والوجوب

فانما يكون كل
منها بغير مشاهد
الابواب ليس غيرة
والظاهر انه اصطلاح منه ولذا
انفس الكيفية عنده الى الفكرة
وغيرها والافاضة اسم لكل
بعض الجواهر من مشاهد الحقائق
كل كونه بخلاف الابواب لمكان
لحام

نحو اقيموا الصلوة ^١الندب ^٢اتقوا ريب ^٣
نحو اقيموا الصلوة ^٤الارشاد ^٥فاستشهدوا
نحو اقيموا الصلوة ^٦الاباحة ^٧كلوا ^٨التقديس ^٩اعملوا
فاستشهدوا ^{١٠}الامتنان ^{١١}كلوا ^{١٢}ما رزقكم الله
الاكرام ^{١٣}وادخلوا ^{١٤}باسم ^{١٥}امين
التعجيز ^{١٦}فانوا بسورة ^{١٧}التعجيز ^{١٨}كونوا
فردة ^{١٩}حاشين ^{٢٠}الامانة ^{٢١}ذوق ^{٢٢}الكرب
انتم العزيز ^{٢٣}الكريم ^{٢٤}السوية ^{٢٥}
والفرق بينه وبين الندب في الاشهر فعلقه بمصلحة
دينية بخلاف الندب فانه لمصلحة اخروية
م

نحو اقيموا الصلوة ^{٢٦}الاباحة ^{٢٧}كلوا ^{٢٨}التقديس ^{٢٩}اعملوا
فاستشهدوا ^{٣٠}الامتنان ^{٣١}كلوا ^{٣٢}ما رزقكم الله
الاكرام ^{٣٣}وادخلوا ^{٣٤}باسم ^{٣٥}امين
التعجيز ^{٣٦}فانوا بسورة ^{٣٧}التعجيز ^{٣٨}كونوا
فردة ^{٣٩}حاشين ^{٤٠}الامانة ^{٤١}ذوق ^{٤٢}الكرب
انتم العزيز ^{٤٣}الكريم ^{٤٤}السوية ^{٤٥}
والفرق بينه وبين الندب في الاشهر فعلقه بمصلحة
دينية بخلاف الندب فانه لمصلحة اخروية
م

فانما يكون كل
منها بغير مشاهد
الابواب ليس غيرة
والظاهر انه اصطلاح منه ولذا
انفس الكيفية عنده الى الفكرة
وغيرها والافاضة اسم لكل
بعض الجواهر من مشاهد الحقائق
كل كونه بخلاف الابواب لمكان
لحام

نحو اقيموا الصلوة ^{٤٦}الاباحة ^{٤٧}كلوا ^{٤٨}التقديس ^{٤٩}اعملوا
فاستشهدوا ^{٥٠}الامتنان ^{٥١}كلوا ^{٥٢}ما رزقكم الله
الاكرام ^{٥٣}وادخلوا ^{٥٤}باسم ^{٥٥}امين
التعجيز ^{٥٦}فانوا بسورة ^{٥٧}التعجيز ^{٥٨}كونوا
فردة ^{٥٩}حاشين ^{٦٠}الامانة ^{٦١}ذوق ^{٦٢}الكرب
انتم العزيز ^{٦٣}الكريم ^{٦٤}السوية ^{٦٥}
والفرق بينه وبين الندب في الاشهر فعلقه بمصلحة
دينية بخلاف الندب فانه لمصلحة اخروية
م

التسوية اصبروا او لا تصبروا الدعاء
اللهم اغفر لي التمني الا ايها
البليس الطويل الا انجسني حقاً القوام انتم
ملفون التلوين

٢
وَتَامِرٌ يَصْبَحُ دُمَا الْاَصْبَاحِ نَسْكَ بِأَنْثَلِ
وَالْاَنْجَلَا، الْاَنْكُشَا فِ وِلَيْسِ الْغَرَضُ مِنْ صِفَةِ
الْبَحْلِ طَلَبِ الْاَنْجَلَا، مِنْ الْبَلِّ حَقِيقَةً لَا
لَا يَقْدَرُ عَلَى ذِكْكَ وَلَا يَرْجِي مِنْكَ كَلِمَةً تَمْنِي
ذِكْكَ تَخْلُصًا عَمَّا عَرَضَ فِي الْبَلِّ
مِنْ الْحَمْنِ وَالْحَمُومِ
م

انما الخلق كسب
 بسبب كسبهم في الدنيا
 بالفضل فليس كسبهم
 مع عدم الخطيئة
 القولية فافادة مساواة
 الفعل بالنسبة الى النجاسة
 بلا تعرض الى الثواب وعدمه
 واللقاب ووجه ان احد
 النجاسات انفع له وادنى
 العطين انفع له وادنى
 بالنسبة اليه فوضع ذلك
 وسوى بينهما
 في الشئ الذي لم يذبح
 على طريق المجتة لا على طريق
 الرجاء نحو قول امرئ القيس
 ام

والتحریر فی
دین الاسلام
انسانیت و آزادی
انسانیت و آزادی
انسانیت و آزادی
انسانیت و آزادی
انسانیت و آزادی

احفظوا اولادکم
تفکیر فان اجتمعت

قوله ومنها الالهام هو الابقاع في القلب من علم من غير استدلال برليل ولا نظر في حجة شخص به الله تعالى بغير
اصفائه قال بعض الصوفية انه حجة في حق الاحكام بالنسبة الى الملهم وغيره وقال المجتوعة من الردافين انه لا حجة
سوى الالهام واجتواحه كونه حجة بقوله تعالى فالايتها فخورا وتغويا اذ يقول تعالى وادعى ربك الى التخل
الاية واذا عرفت مصاحبا بالهام فالمراد من ذلك اوله كيف قد قال تعالى امن شرع الله صدره للاسلام
فهو على نور من ربه ويقول عليه السلام اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله وما الفراسة الا خبر يقع
في القلب بلا نظر في حجة ويقول عليه السلام حين سئل عن البر والاثم ضع يدك على صدرك فما حك في قلبك
فدعه وان افانك الناس وانتك اي ما تراه وودعه فانه ذنب فدعه فقد جعل رسول الله
صلی الله تعالى عليه وسلم شاهدة القلب بالحجة اولى من الفتوى عن الحق وبذا هو دليل المجتوعة والجمهور
على انه ليس بحجة بالنسبة الى الملهم ولا بالنسبة الى غيره لان ما يقع في القلب قد يكون من الله تعالى
وقد يكون من خواطر الشيطان وكذا بانه قد يكون من حديث النفس ووساوسه ولا يكون التمييز بين
هذه الانواع الا بعد النظر والاستدلال باصول الدين واذا استدلل على ذلك كان اجتهادا
لا الهاما ولانه لو كان حجة لما امكن الازمام والتعجز بنحو ما توابعكم ان كنتم صادقين ولاية
مشرك الدلالة فانه اذا قلت افي الهمة بان قوله حق يقول خصمه انه الهمة بخلافه فانه
قال خصمه اناك ليست من الهمة فيقول خصمه كذلك واما قوله تعالى فالايتها فخورا وتغويا
فمعناه انه عرفنا بالايات والبرج العقلية والسمعية وادعى التخل فلا كلام فيه لانه نفس يكون
من عنده وانما الكلام في شئ يقع في قلبه ولم ينزل كتب ولم يجزئني بانه قد كان من عنده
فيضع الاحتمال فيقول ان هذا ليس بحجة وشرع الصدر بنور الاسلام لا يقتضي ذلك غاية
شبهة بالابتداء وبغيره وصول الحق وظفر الجمع وينسب للعلوم والمعارف ولا تذكر امة
الفراسة ولكن لا تجعل الالهام وليا شرها بجعلها انها محمول على استعمال ما في القلب من
الدلائل الشريفة وترك ما يخالفه من القيل والقال وذهب المحققون من الصوفية
انه حجة على الملهم لا على غيره فيعمل به ولا يدعوا اليه غيره وغاوة الميزان الى عمارة العلماء ومشي
عبد الهروردى واعتمده الالهام الرازي في ادلة القبله وابن الصباغ من الشافعية والاقرب
انه عند عدم الادلة الاربعه حجة في حق الملهم لانه غيره كالتجوى وعند الشرايع الصدر بنور التوفيق و
تنوره بالمعارف والهدى يمتاز ما من الله تعالى بنور باهر من عنده عن غيره من الالهي
لا يقال ليس بمعصوم من ان يكون ما يحجب من الله تعالى بالضرورة من الشيطان في نفس الامر
لان ذلك بعد خلق الله تعالى العلم الضروري بانه منه فكذلك في الضروريات وكذا في معرفة النبي عليه السلام
كونه من عند الله تعالى مع ان الظن كاف
والمراد بالحق

توكل الامر قد مر على النبي مع ان التخيبة مقدم على التخيبة كما في مقدم اسجود مقصودا على ملكته ولان المطلوب بالامر كذا
وجودا انشرف فكان ما يقتضيه الحق بالتقدم ولان راس التكليف الذي هو الالهام واول الذي هو معرفة الله تعالى والنظر
الصحيح فيه والفرع مقتضى الامر ونسبته فان اول الوحي داو لاية نزالت هو الامر اعني قوله تعالى اقرأ في الاصح ولانه
مفرد محال بخلاف انهي فقولنا لا نظرب مثلا مركب من حرف لا والفعل والمفرد مقدم طبعا وقد يقال ان بيان موجب
الشيء يتوقف على بيان موجب الامر وان الامر اول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام الازلي اذ الموجودات كلها

- قوله استغناء عن سبيل طلب العلوي يعني مدغمه غالباً سواء كان في الواقع كذلك أو لا فخرج الهواء والانساس
 واختلف في ان الاستغناء او العلوية نفس الامر بل هو معبر او قد ذهب جمهور المقررات وبعض الشافعية الى ان العلوية
 في حدودها شرط وذهب الاشعري وغيره الى ان شقيقتها منها يمكن معبراً في الامر بل هو عبارة عن مجرد وجوب
 البعض الى انها معبران وذهب اكثر اصحابنا الى ان الاستغناء معبر فيه والعلوية بنفسه بشرط واختاره الامامية
 والفخر الرازي والواجبين في ان العلوية يزعمون الادنى بسبب انه لعل لا يخلو شرط العلوية لما كان في الامر
 ولولا ان فيه الاستغناء لما استحق التزم والما نحو قوله تعالى حكاية عن زعمون ما تأمرون فيما رزقنا من
 التواضع والبساط لهم لما احاطة الارض من موسى عليه السلام للقطع بان الطلب على سبيل التفرع
 او التساوي لا يسمى امراً فان قلت ان المعروف جهنا الامر الذي يجب احتمال ولا يخفى في انه لا يجب ما يمكن
 الامر على مرتبة فلا بد من التعريف من ذكر العلوية الاستغناء وان ما عرف جهنا ما من اقام الكتاب
 والسنن فلا بد بعد الاستغناء احب بان المقصود الاصل وان كان في الامر الواجب احتمال وان
 الامر وان عرّفها من النظم المشترك بينهما كغيره عرفوا جهنا الامر الحقيقي لغة مطلقاً كما هو عادتهم فيما عرفوا
 ما عدوه من اقسام النظم كالخاص والعالم المشترك والحقيقة والمجاز وكحرف المعاني واسماء الظروف
 ونحو ذلك

قوله وهو الاقرب وتحقيقه ان الماهية قد يضاف بشرط معارضة العوارض كبره وعمر ويسمى الماهية المخلوطة والماهية بشرط شي ودخا
 في وجودها في الاعيان وقد توهم بشرط ان لا يتعارضها شيء من العوارض يسمى المجردة والماهية بشرط لا شيء ولا يخفى في عدم وجودها
 في الاعيان وقد توهم بشرط شيء بحيث يصح ان يتعارضها العوارض وان لا يتعارض من غير تعقيد باحدها ويكون مقولاً على المجموع حال التعارض
 وهي موجودة في الاعيان من حيث انه لو وجد شيء من جزئياتها لصدق بهي عليه ويكون نفسه بحسب انما رجع وتدخل عليه وان تعارض
 بحسب المفهوم واذ انظر هذا فقول يجوز ان يكون المطلب بالامر هو الماهية من حيث هي لا يفيد الكلية ولا يفيد الجزئية وان
 كانت لا تنفك في الوجود عن احدهما وهذه لا تستعمل وجودها لان الكلية الذاتية للوجود انما هي ليست فيها بشرط لها
 بهذا المعنى فلا بد ان يكون المطلب هو الجزئية من حيث هو جزء ولا الماهية المشتركة المفيدة بقية الكلية من المطلق الذي
 يصدق على المتخصص والمفرد فان قلت ان الكلية والجزئية متساويتان فعدم اعتبار احدهما بوجوب اعتبار الاخر لانه يترتب ارتفاع
 المتخصص قلنا ان عدم اعتبار شيء من التقييد غير ارتفاعها والحدود هو الاول والحال هو الثاني لا يقال لو وجد في الاعيان
 فانما توجد في جزئياتها فكون متفردة لغير جزئياتها التي وجرت فيها فمن حيث انها موجودة متفردة جزئيات حقيقة
 ومن حيث انها الماهية الكلية كلية وانه محال لانا نقول الماهية الموجودة في جزئيات هي بعينها في جزئيات اخرى وانما المتفرد
 الجزئيات لتعارضها الماهية لها

قوله وعليها مدار التكليف اذ التكليف ازام يانه كلفة وامثلة وهو اما بالوجوب المستفاد بالامر او بالحرمة المستفاد من النهي
 وبالحكم انك في ان معظم الابتداء بها مسبب عن عرض الامور فلهذا افردا وان كانا من الناحية ولولا ذلك في مباحث الناحية
 لكونها من حقيقة اقبل عليها ومن الناحية بل ومن المباحث المشتركة لكان ايضا موجبا لكل وجهه ولعل
 ما ذكر ان دفع ما في الحاشية المصدرة بقوله الاول اذ التي كتبها المعر بعد برهنة من تأليف

الكتاب مستقيم

و این کمال و غیر هم می باشد
از خود و از غیر و از خود و از غیر
و این کمال و غیر هم می باشد
از خود و از غیر و از خود و از غیر

التکونین کن یكون التعجب انظر
کیف ضربوا کت الامثال
الانذار قل تمنعوا الکذیب قل

تو که التکونین اصله ما قال فخر الاسلام من ان الله
تعالی اجری سنته فی تکوین الاشیاء ان
یکون کل شیء بسببه الکلمه مراد منها اللهم
النفیس المنزه عن الاصوات و الحروف
القائم بذاته تعالی لا اله الا الله اللفظی الحاد
لانه یحتاج الی کلام لفظی آخر فبدور
او یفسل و هو ما ذهب الیه الا شعر
ومن تابعه ان وجود الاشیاء متعلق بکلامه

بسی متعلق بکونیه فقط و کنی وجود
من سرفه الابدان تمیضا للغایب
بالتأیید و تصویر الاله و بسبب
بالتکونین و اللفظ و انما وجودها
بالتجسید و بقصد فی کونیه المعلوم
و فی التفسیر الانتقال من حال
الحال محتمله الی احسن من الوجود

و این کمال و غیر هم می باشد
از خود و از غیر و از خود و از غیر

و این کمال و غیر هم می باشد
از خود و از غیر و از خود و از غیر

والمقصود
الحاكم كذبهم

قل فأتوا بالتوراة فاتلوها ان كنتم
صادقين المشورة فانظر ماذا تری
الاعتماد انظر واسأل ثم
والامر المطلق

وزاد بعضهم خمسة معان فحصل معاينه ستة و
عشرين الاول ارادة الامثال يعني ان الامر
من حيث هو لا يقضى ارادة كمن قد يستعمل
لها نحو قولك عند العطش اسقي ماء وانما
الاذن نحو قولك نظارتك اباب ادخل وكاز
قسم من الاباحة والثالث الانعام نحو كلوا من
طيبات ما رزقناكم والظاهر انه نوع من الاباحه
او الامتنان او الاحكام والرابع التوفيق نحو فاض
ما انت فاض وانما مس انجر نحو اذا لم تستحي

الاعتماد
معناه جبر
والمقصود
الحاكم كذبهم

حاشا لغيره
والمقصود
الحاكم كذبهم

الامر المطلق
المقصود
الحاكم كذبهم

ما شئنا
ما شئنا
ما شئنا

والمقصود
الحاكم كذبهم

بفارن الاداء فان البحر الاول فذاك والا انتقل الى الثاني
 والثالث الى جزم مع ما بعده التحريم وعند زفر فرض الوقت
 في غير حدوث الابنية من الاسم والبلوغ والعقل والجنون
 والسفر والاقامة وزوالها عند ذلك البحر فينوقف تقر البيبة
 في البحر على الاتصال الشرع به فلم يعمل به تنقير لكل فيجب
 كمالا ولا يتأدى ناقصا ولا يقضى العسر في الوقت انما نص
 اما وجوب الاداء فبسبب الخطأ المتوجه آخر وقت بيع
 الفرض او عند شروع اي جزء من الوقت وحكمه اشتراط
 التعيين في البنية وان ضاق الوقت وعدم التعيين الا بالاداء
 وميجار للمودعة وشرط الاداء وسبب للوجوب كايام
 رمضان عند الاكثر والشهر عند الرخصي قبل هو الاصح والبحر الاول
 ههنا متعين لسبب بخلاف الظرف وحكمه نفى صحة الغيبة وعدم
 اشتراط التعيين يكفي البنية بتعيين مع الخطأ في الوصف
 الا في مسافر نوى واجبا خلافا لهما وفي النقل روايان بخلاف
 المربض في الصحيح فتقع من رمضان مطلقا وعند زفر يقع
 الامساك البحر من البنية عن الفرض وعند الشافعي لا بد من
 التعيين فلما اطلاق في التعيين تعيين واما ظرف للمودعة
 وشرط الاداء بمعنى فوت الاداء بفوت الوقت وسبب لوجوب

الاداء كوقت معين نذر فيه الصلوة او الصدقة واما نفس
 وجوبه فبالنذر وحكمه جواز تقديمه على الوقت واما معيار
 المؤدى وشرط الاداء وسبب اللجوء كمعين نذره الصوم او
 الاعطاف ونفس وجوبه بالنذر ومنه سنة نذره الحج وحكمه في
 التقى لا الواجب الآخر فيؤدى بالملحق ومع الخطأ في الوصف
 يؤدى بنسبة قبل الزوال واما معيار فقط كوقت صوم الكفارة
 والنذر المطلق والقضاء وعدا لبعض من المطلق وحكمه تنبئ
 البينة وعدم الفوات الى آخر العمر وعدم التضييق وعند الكثرة
 متضييق كالحج واما مشكل شبه الطرف والميعار كوقت
 الحج وحكمه التضييق في العمر بشرط عدم التقويت فيما ثم به والى
 يوسف رحمه الله رجع جانب معيارية تضييق وجوبه مع كونه اداء
 بعد العام الاول ومحمد رحمه الله جانب ظرفية فجوز انما خير
 لكن بشرط ان لا يفوته مع احتمال التضييق فيما ثم بالموت بعد التمكن
 في العام الاول مطلقا وقيل اذا غلب على ظنه انه اذا اخرقات
 فلو مات نجاة لا يات ثم ويصح تطوع من عليه الفرض خلافا للشافعية
 فيصح بالطلاق البينة والمأثور واما اداء ان يتسلم عين الواجب
 بالامر فدخل الاعادة وقيل واسطة كالنفل عند الكثرة
 واما قضاء ان يتسلم مثل الواجب من عند المكلف ويطلق كل

عز عامة
 المشايخ كثر
 الفائدة وغفر
 الاسلام واية

بل يتبع
 من نذرته

هي ما ينبغي
 الوقت ثابا
 فلهذا والله

منها على الآخر فيجوز كل غيبة الآخرة والقضاء ان يثبيل بمعقول بنفس
بجواز ثبيلها
جديد اتفاقا وان بمعقول فببب الاداء وقيل بالسبب الجدي ثم الاداء
اما محض كامل بوصف المشرووع كالصلوة مع الجماعة وورد من
المغضوب او قاصر برون ذلك كالصلوة منفردا وورد المغضوب
بجائزته واما شبيهه بالقضاء كما دأبها لاحقا فلا تعرض بنية الاقامة
في

١
دبر النهر
الدار على
وجوب
الاداء
٢
اجبا او سنة
مؤكدة

وتسلم عبد مشري بعد الامهار والقضاء اما
بمعقول كامل كالصلوة بالصلوة وضمان
المغضوب بالمثل واما بمعقول قاصر
كضمان المغضوب بالقيمة واما بغير معقول
كالغدي للصوم والمال للقصاص واما
شبيهه بالاداء كقضاء تكبيرات العيد
في الركوع واداء قيمة عبد مبهم تروج
عليه ولا بد للمأمور به من احسن معنى يظن
الملاح عاجلا والثواب اجلا فقد الاشاعة
وبعض من احسن تابع للامر والحكم للشرع
وعند الشيخ الى منصور الامر تابع احسن
في نفسه والحكم للعقل كالمقرنة لكن في ايجاب
معرفة تعالى فادجب الالبان على الصبي لخال
ورد في لفته بطوا هم النصوص وقيل الامر

بأن لا يدرى
العقد المأخوذ
فيما عني احد
الاداء او في
الباقى الملاح
٢
لما ان البيع
صفة المغضوب
ومما نكرة الوقت
فقد نزع
الشيء
٣
فالغدير حسن
في لفته قاصر
لحسنه في نفسه
٤
يعني جدر الحكم
للعقل لكن لا
في جميع الاشياء
بمنه ايجاب
معرفة تعالى
مسند

١
فان قصد الجزاء
الوقت في كل حال
لانه يقتضي ما في
العام بغير
٢
صاحب الدين في نفسه
٣
دعائه ان لا يفسد
٤
بان يحل عند المهر المهر الزواني
٥
ثم ان يفسد في نفسه
٦
نفسه بالقضاء
٧
بما اقصا رخصه بالاداء
٨
لنفاذ محل الاداء في الجدة
٩
فان الركوع
١٠
القيام صورة لا شدة
١١
انفس
١٢
واما بمعنى صفة المال
١٣
كالعلم وعلاية البيع
١٤
وموافقة النفس في ذلك
١٥
بين الفرق في كونها عقيدة
١٦
وتجملات الاعتبار
١٧
فان قتل زيد مباح
بعضه وعدمه عند الآخر
مسند

ندب و ضد المنه عنه ان فوت عدمه المقصود بالهنى فواجب
 كنهين من كتمان ما نفي ارحامهن والافضل السنة المذكورة
 كلبس المحرم المخطط وقيل فواجب وقيل ان الضد واحدا
 فامر به اتقانا وان متعدد فامر بالاضداد عند بعض وبواحد
 لا بعينه عند العامة ومن المباحث المشتركة بينهما البيان هو اظهر
 المراد بالقول او الفعل او السكوت من كلام سابق بخرى في جميع
 ما سبق غير المحكم والمتشابه وهو خمسة بيان تقرير وهو
 تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز والخصوص فيصح موصولا اتقانا
 وبيان تفسير وهو البصاح ما فيه خفاء ^{الاول} من المشترك والمجمل
 والسخي وهما جازان كقالب بخبر الواحد ويجوز تراخيها عن
 الخطاب خلافا للخرى في التفسير غير المجمل لا عن وقت
 الحاجة خلافا لمن جوز تكليف الحال وبيان تغيير وهو تغيير موجب
 صدر الكلام باطصار المراد فيوقف اوله اخره فيكون كلاما
 واحدا كالتمخيص والاستثناء والشرط خلافا لشمس الائمة فيان
 تبديل عنده والصفة والحال والغاية وبديل البعض وقد يغير
 بغيرها كالعطف ولا يجوز تأخير عن وقت الخطاب الا عند عبا
 رضي الله عنهما في الاستثناء وقيل جاز في الضرورة ولا يجوز بخبر

في قوله
 لا يجزى
 ان يكتمن
 اية
 ان كان عاما
 كقوله تعالى
 فبما عاهدتكم
 كلمهم
 كـ

في قوله
 لا يجزى
 ان يكتمن
 اية
 ان كان عاما
 كقوله تعالى
 فبما عاهدتكم
 كلمهم
 كـ

وعندها عدم اصله لا حكم شيء واما من المنقضي فليس اثباتا عندها
 وعنده اثبات و مدلول النفس والاستثناء المعلوم بدلالة الحال كالاستثناء
 المشروط والاستثناء خلاف جنس المنقضي منه لا يجوز عند محمد
 وكذا عند جماهيرنا لا شبهة بجائز المنقضي والمنقضي منه نحو فلان
 علي دينار الآتية وفيما لا شبهة بجائز الاستثناء نحو علي
 ألف درهم الاكر حطة فيخط قيمتها وسمي بهذا الاستثناء استثناء
 تحصيل وله نوع آخر يسمى استثناء تعطيل وهو ذكر شبهة من لا
 شبهة له تقدم او تاخر نحو ان شاء الله وشبهه وكلا النوعين في الأصل
 لا الفصل الا عند ابن عباس رضي الله عنهما فيصحب اليه استثناء
 واما التعليق فيمنع العلية فجوز القليلين بالملك ويمنع الحكم عند
 الشافعي فلا يجوز ذلك عنده واذا دخل شرط على شرط تقدم
 الشرط المؤخر والمقدم مع اجزاء جبرأله سواء تأخر الاجزاء
 عن الشرطين نحو ان دخلت الدار ان كلمت فلانا فان كنت
 او تقدم نحو انت حر ان دخلت الدار ان كلمت فلانا واذا تحلل اجزاء
 بين الشرطين كان الاول لانقضاء والثاني لانفسه لا تحلل نحو ان
 تزوجت امرأة فحي كذا ان كلمت فلانا بشرط يبايل المشروط جملة
 فلا ينقسم اجزاء الشرط على اجزاء المشروط وشرط وجود الشيء لا يجب
 ان يكون شرطاً لبقائه وبيان الضرورة وهو اظهار المراد بغير المنطوق
 او بالسكوت منه فان حكم المنطوق كقولك تعالى ووثقه ابواه

كل ما كان من جنس
 لا بد له من
 من جنس الاستثناء
 عينه عند
 ان شاء الله
 كما قال في بيان
 وانما كانا في
 فباب
 الاستثناء
 من شرط
 ان شاء الله
 وتعليق
 بغيره
 لان الدار
 من الشرطين
 وثمة من
 انصحب
 فليس من جنس
 ما
 فانه قد كان
 ان شاء الله

لا يصح حذف الشرط ما يفسد على اجزاء القوم فيمن تمت النافع فيمن لم يمت
 الزوجة من فاست لانهما بالشرط ان طلق في تلك الف

الشرط العيني وجود
 الكلام ادخل
 ان لم يمت
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان
 فلو كان

والعدالة بمعنى رجحان الدين والعقل على الهوى والشهوة فخير
 الفاسق والمستور مردود والضبط بسماع الكلام وفهم معناه وحفظ
 اللفظ والبيانات عليه الى وقت الاداء وشرط ضبط معناه لفه
 وكما لا ضبط فيها فلا يقبل خبر المفضل والمسايل وصاحب الهوى مطلقا
 او فيما فيه شبهة والمبغض في الضبط بثبوت حال التحمل والاداء وفي غيره
 حال الاداء فقط فنجي يقبل وكومن اعني او انشئ او عهد او محد وبتقدير
 نائب الثالث حال الراوي وهو ان الراوي مشهور بالبرائة
 فان فقيها يقبل ويخرج به وان خالف جميع القياس ومن مالكت
 يقدم القياس عليه والآفاق وافق القياس كذا او بعضا يقبل
 والآفاق كحديث المعمرات وعند الكرخي يقدم على القياس
 خبر كل ضابط واليه ميل اكثر العلماء وان لم يكن مشهورا بل مجولا
 الا بحديث او حديثين فان ردوا السلف عنه او سكنوا عن الطعن
 وارادوا لمعروف وان قبل البعض ونقل نقاة عنه
 قبل ان وافق قياسا وان رد الكل فلا يعمل به وان لم يظهر حديثه
 وذلك بالاجاب عن الكبار وعن الاصراع على الضعاف ومن اصل الضعاف الدالة على
 خسه ودنائه كسرفة لقمه وعن المباح الدال على ذلك كاجتماع مع الارادل
 والاكل والبول على الطريق مسلة ٢ جميع البين في ضريح اناه
 تبرك الحبيب لادائه كثرة البين مسلة ٣ كحديث معقل بن سنان في ارضه
 عنها بل بن مرة واما سمي لها مهرادما دخل بها ففضي عليه السلام بهر المثل فقبل
 ابن مسعود رده على قهر روى عنه الثقة كابن مسعود وعلقه ومسروق فخلاب
 لما وافق القياس عندنا فان الموت كالخول برليل وجوب العدة فان لم

ولذا صار فيه
 حديث الفقيه
 اعلى من غيره
 بخبره ولو شذوا
 بغيره فخر
 عليه السلام
 اسما زخفا
 ٢٠
 كالحق
 والعباد
 وزيد بن
 معاذ بن
 رضى الله
 عنه
 وان لم يكن
 فقيها كالب
 حديثه
 رضى الله
 عنه
 ٢١
 كحديثه
 ٢٢
 كحديثه
 ٢٣
 كحديثه
 ٢٤
 كحديثه
 ٢٥
 كحديثه
 ٢٦
 كحديثه
 ٢٧
 كحديثه
 ٢٨
 كحديثه
 ٢٩
 كحديثه
 ٣٠
 كحديثه
 ٣١
 كحديثه
 ٣٢
 كحديثه
 ٣٣
 كحديثه
 ٣٤
 كحديثه
 ٣٥
 كحديثه
 ٣٦
 كحديثه
 ٣٧
 كحديثه
 ٣٨
 كحديثه
 ٣٩
 كحديثه
 ٤٠
 كحديثه
 ٤١
 كحديثه
 ٤٢
 كحديثه
 ٤٣
 كحديثه
 ٤٤
 كحديثه
 ٤٥
 كحديثه
 ٤٦
 كحديثه
 ٤٧
 كحديثه
 ٤٨
 كحديثه
 ٤٩
 كحديثه
 ٥٠
 كحديثه
 ٥١
 كحديثه
 ٥٢
 كحديثه
 ٥٣
 كحديثه
 ٥٤
 كحديثه
 ٥٥
 كحديثه
 ٥٦
 كحديثه
 ٥٧
 كحديثه
 ٥٨
 كحديثه
 ٥٩
 كحديثه
 ٦٠
 كحديثه
 ٦١
 كحديثه
 ٦٢
 كحديثه
 ٦٣
 كحديثه
 ٦٤
 كحديثه
 ٦٥
 كحديثه
 ٦٦
 كحديثه
 ٦٧
 كحديثه
 ٦٨
 كحديثه
 ٦٩
 كحديثه
 ٧٠
 كحديثه
 ٧١
 كحديثه
 ٧٢
 كحديثه
 ٧٣
 كحديثه
 ٧٤
 كحديثه
 ٧٥
 كحديثه
 ٧٦
 كحديثه
 ٧٧
 كحديثه
 ٧٨
 كحديثه
 ٧٩
 كحديثه
 ٨٠
 كحديثه
 ٨١
 كحديثه
 ٨٢
 كحديثه
 ٨٣
 كحديثه
 ٨٤
 كحديثه
 ٨٥
 كحديثه
 ٨٦
 كحديثه
 ٨٧
 كحديثه
 ٨٨
 كحديثه
 ٨٩
 كحديثه
 ٩٠
 كحديثه
 ٩١
 كحديثه
 ٩٢
 كحديثه
 ٩٣
 كحديثه
 ٩٤
 كحديثه
 ٩٥
 كحديثه
 ٩٦
 كحديثه
 ٩٧
 كحديثه
 ٩٨
 كحديثه
 ٩٩
 كحديثه
 ١٠٠
 كحديثه

في السلف لا يجب العمل به بل يجوز ان وافق قياسا وان بعد القرون
الثلاثة فلا يعمل به ^{المراد} الا انقطاع وهو اما خلاصه وهو المرسل
امني ترك الواسطة بين الراوي والمروي عنه فهو ان في احد القرون
الثلاثة يقبل عندها وان بعدهم فان عدلنا مطلقا عند الكرخي
وان روي ^{بغير} التهمة مرسله كسند عذرا بن ابان واما المرسل من
السند من وجه فاصح قبوله واما باطن فاما بنقصان في
ان قل بغير شيء من شرائط الراوي واما بعارضه دليل اقومي
كما روضة حديث فاطمة بنت قيس ككتاب ^{في} وهذا لا يخصص لعدم
دليل خلا لا بل سمرقند كاش فبينة واما بسند ذرية في البيهقي العام
واما باعراض الصحابة عن الاحتجاج فيما ظهر بخلان بقلان عند
العامة اذا صح سنده ^{في} الخامس في الطعن وهو اما من المروي عنه
فان نقل رواية في شرح وكذا نردده واما بغيره بخلاف ظاهره
عند الكرخي ^{في} ويس بخرج عند بعض روايه لغير الظاهر كنعين
بعض محملات المحمل رد لباقي محتمل وعلمه بعد الرواية بخلاف ما رواه
يقينا جرح دون ما كان قبله او مجهول التارخ والامتناع عن العمل
كالعمل بخلافه واما من غيره فان صحابيا ويس محل خفا فيخرج

نحو لا يلزم
الا لو كان
رواه بغير
من يونس
وتحقيقه
النوري
مرسل
هو ان المرسل
عليه السلام
لم يفرض
لها نفقة
ولا سكنى
وتد طعن
في رواية
قوله فانه
السكنى
من حيث
سكنى الية
نحو الطعن
والدعة بالناد
فانهم اخفوا
ولم يجمعوا
اليه
نحو البكر
بلدانه
عام فانه
لم يفرض
عنه ولا سكنى
مثل هذا الحكم منها

فيشكل مرسل المحدثين بمعنى ترك التابيعين الواسطة بينه وبين الرسول عليه السلام
والمنقطع هو ترك الواسطة بين الراويين والمفضل هو ترك الاكثر من واحد ومطل
في الحديث عائشة رضي الله عنها ايما امرأه نكحت بغير اذن ولها نكاحها باطل ثم زوجها
بعد ما ابنت اجنها عبد الرحمن وهو غالب ^{في} كحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
دينه فاقوله وقال لا تقبل المزمع ^{في} اذ لوجه لما خفي عليه عادة يعمر على ابيادة او
عدم الوجوب والامتناع

موسی و قبل بشرع عیسی صلوات الله علی بنیها و علیهم اجمعین
 و قبل بایستادنه شریع و توقف الغزالی و عبد الجبار و امام
 فاما علم اتفاقهم و لو سکونا فیجب الاتباع و اما علم اختلافهم فیجوز المخالفة
 لکن لا یجوز دل عن اقرارهم الا بدلیل قوی لا بالترجیح و بشهادة
 القلب و اما لا یعلم اتفاقهم و اختلافهم فیجب التقلید فیما لا یدرک
 بالتقاس عند اکثری قیل هو الاصح و مطلقا عند ابی سعید
 و هو مختار المتأخرین و قبل لا یجوز و قبل لا یجب لکن یجوز عند
 الشافعی لا تقلد احد منهم و اما فی تأویل النص فلابد
 تقلیدهم اجماعا و اما انما بهی فقیل مشد ان طاهر فتواه
 فی زمنهم قبل هو الاصح و فی ظاهر الروایة عن ابی حنیفة
 رحمه الله لا تقلد هم هم رجال نحن رجال و اما من بعدهم فلا یجب
 تقلد الا علی کثیر المجتهد لا یجوز فسرع لا تقلد فی العقائد
 و قبل یجوز و قبل یجوز و قبل بوجوبه الرکن الثالث
 فی الاجماع و هو اتفاق مجتهدی ائمة محمد صلی الله تعالی علیه و سلم
 فی عصر علی حکم شرعی اجتهادی و قبل علی امر من الامور و حجة
 قطعیة و رکن الاتفاق و الغریب فی حکم الكل فهو قوی او
 علمهم فعلی و الرخصة تکلم بعض او عمل سکوت الباقین بعد بلوغه
 و مضی اثبات دلیل فکونه خدفا للئالیة و ابن ابان و ابی حنبل
 و اهل مجتهد غیر فاسق و مبدع مطلقا و قبل ان و علی الی و غیره

و لا یجوز

عبد الجبار
 و ابی حنبل
 ابو زید
 الشافعی
 و هو مختار
 و غیره
 الا بجماع
 و اکثر
 قبل و انما
 فی قوله القید
 من
 نصب و کذا
 صدر الشریفة
 فی شرح الوفاة
 فی کتاب التعلیقات
 من
 کتاب التعلیقات
 و انشأ فی
 و شرح الوفاة
 و بعد من
 من ان یكون النظر
 و انما حراة

ولا يستدل بالعوام والعالم العا^ل من العوام وقبل العوام فيها
 لا يحتاج الى الرأي وقبل العوام فيها لا يحتاج الى الرأي كقول
 القرآن داخلون في المجتهد وشروط اتفاق الكل في
 اهل العصر ^{دايمه از فريده} فلم يوجد في العصر الا مجتهد واحد فيه قولان
 وعلى اشترائط العدد قبل بانان وعند ثمان^ا الائمة الثلاثة
 فلا يكفي العشرة ولا ابو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ولا الائمة
 الاربعة ولا اهل المدينة ^{خدا لا يحد دينه} ولا كونهم صحابة فاننا ^{خدا لا يحد دينه} نرى
 في اجماع الصحابة ولا بلوغهم حد التواتر ولا انقض العصور
 والاختلاف السابق لا يضر الاجماع الا حتى كلف بشرط ان لا يكون
 خارجا عن الخلاف السابق عند البعض مطلقا واستدلال
 اهل عصرنا ويل نص لا يمنع احداث دليل اخر لمن بعدهم عند
 الاكثر وسنده اماره كبر واحد وكذا قياس خدا فالبعض
 وقيل نص قطعي وحكمه فائدة البغين الا بالعارض فكفر جاحد
 وقبل ان من الضرورة الدينية واقوى الاجماع للصحابة فبمتمزة
 التواتر ثم من بعدهم فيما لم يسبق فيه خلاف فبمتمزة المشهور
 ثم ما سبق فيه خلاف فبمتمزة الواحد وبذا يختلف فيه كالاجماع
 الذي رجع واحد من اهل والاجماع المختلف فيه يجوز تبديله ومن
 قبيل الشيخ وناقله اما بالتواتر فكفر جاحده ان لم يكن سكوتنا
 او بالتمرة بفقر من القطع او بخبر الواحد فيفيد النص ويوجب

الاجماع لا يمنع
 الا بغير البغ
 اسل ربة
 الاجتهاد
 ملحق بالعوام
 م
 خلافا لمن قال
 باتفاق الاكثر
 عزرة الرسول
 اهل بيته خلافا
 لمامية والزيدية
 وقيل من البعض
 بخبر من الائمة
 فيه نظر تأمل
 مسله
 فهو مخصوص من
 قولهم
 الاجماع لا يمنع
 ولا الشيخ به وقيل
 من قبل تمبر
 الرأي كما في
 المجتهد في القاموس
 مسله

وان يكون المعدى حكاشر عينا غير حسي ولقوى ثابته بالحوال له
 الثلثة غير متغير في الاصل وفي العجز متعدي الى فرع هو نظيره
 ولا نفس فيه وافي القياس اولا فلا يثبت اللفظ بالقياس خلافا
 للبعض ولا يتغير المعنوي ولا الثابت بالقياس ولا يقال الذي
 اهل للطلاق فاهل للظهار كالمسلم ^{ولا يلحق الخطا بالنسب لعدم}
 الاظهار ولا يجوز التمسك بالقياس على الموصل واما بكنه
 فاربعة الاصل والفرع وحكم الاصل والجامع واما الاصل
 فالمقبس عليه وقيل حكمه وقيل دليله فالمقبس وقيل حكمه واما حكم
 الاصل فما افاده النص والاجماع واما الجامع اى العلة فما جعل
 علامته على حكم النص هو احواله وصفا لازما كالشمية للزكاة في
 المضروب حتى تجب في الحكي او عارضها كالكيل للربا جليا
 كالطوائف للهرة او خفيها كالقدر والجنس او اسم جنس
 كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما دم عرن البخر او حكما كقوله
 عليه السلام ارايت ان كان على ابيك دين مر بها او مفر
 منصوبا او غير منصوب حكاشر عينا او غيره خلافا لا قوام
 والاصل في المنصوص قبل عدم التعديل الا بدليل وعند
 العامة التعديل فقد بعضهم بكل وصف صريح لاضافة الحكم اليه
 الا لما منع وعند بعض لا بد من مميز وعرضا لا بد مع ذلك من
 الدليل على ان النص معتل في ابعده من نص والاجماع
 او تعديل منسبة الى احدهما والعلة العاصرة اما منصوطة فتجوز

وان جازا الخلق
 وادعوا عبد الله
 السبعي
 بان يتبع على حاله
 عانة فيغير المكان
 القياس من اجل
 وقيل ان
 لا يغير الا بالاجماع
 مستطاع
 بان لا يتغير حكم
 الاصل بزيادة
 وصف ونحو
 نسب
 فترجى لقوله
 يتغير لعدم
 الكفاية في
 ان كان
 فاما كخافه
 لا وجوب المشور
 ان لا يتغير
 فيجب تغيره

اتفاقاً واما مستنبطه فلا يجوز من دنا ولا علته ^{في هذا الشأن} مختلفه في وجوده
 في الفرع او في الاصل او في كليتها مع الاجماع ^{في هذا الشأن} على ثبوت الحكم
 في الاصل ولا بوصف يقع به الفرق بين الاصل والعرض والعلة
 تعرف بوجوده الاول الاجماع كالصغر للولاية عليه بالمال الثاني
 النص اما صريح لا يقصد به غير العلة نحو لعله كذا او لاجل او كي
 واما ظاهره بمرتبته ان احتمل غير العلة كالتام والسادس شرط
 كائن او بمرتبته كان في مقام التعليل او بمرتبته كالتام في لفظ
 الراوي واما ايما كرتب الحكم على المشتق نحو اكرم العالم ويقع
 جوابا نحو اعتنق رقبته في جواب واقعت امراني او يفرق في الحكم
 بين شئيين مع ذكرهما بحسب وصف نحو لفارس سهران
 وتلاجل سهم او ذكر احدهما نحو القاتل لا يرث او يفرق بالاشتراك
 نحو الا ان يغفون او بالغايه نحو حتى يطهرن او بالشرط نحو
 مثلاً مثل او بذكر وصف مناسب مع الحكم نحو لا يقضي العا ^{في} وحبها

ما يقع من
 جواز التكفير
 وهو موجود
 في الاصل
 دون الفرع
 مساله

لا خيال غير
 السببه م
 نحو ان يدون
 تحصيلها
 م
 قوله واما بالادخله
 على ما لم يكن يلجب
 ما يتوقف عليه
 بحمل مجرد الاستصحاب
 م

سقول الشافعي الاخ لا يفتن بالملك كالم في العلم في صحة النظر باعتاده فتقول ان اراد
 الاعتاق بين الملك غير موجود في ابن العم وان بعد الملك غير موجود في الاخ لانه
 يفتن بالملك مستم كقول الشافعي في قتل الحر بالعباده عبد
 فلا يقتل به الحر ككتاب قتل ول مال يفتن بدل كناه به ولو رث غير سببه
 فتقول العلة في الاصل جهالة المسخن لا كونه عبداً مساله م كقول
 مكاتب فلا يصح التكفير باعتاده كما اذا دعي بعض البديل عوض والعوض

مكتبة جامعة القاهرة
بمكتبة جامعة القاهرة

Digitized by Google

فالتحريض على الثورة
من قبل الجند و
أبعضهم

۲۲

السبب ابتداء او وصف ولا لاثبات الشرط او وصفه ولا لاثبات
الحكم او وصفه وانما التعليل لاثبات حكم شرعي من اصل ثابت
بالنفس او الاجماع ^١ لى فرع هو نظره. واختلف في التعليل لاثبات
النسبة او الشرطية بالتعدية **فصل القياس ما سبق**
اليه افهام المجتهدين والاستحسان ما لا يكون كذلك وهو دليل
يقابل القياس وهو اما الاثر فكما التسم والاجارة وبقار
الصوم في النسيان واما الاجماع فكما الاستصناع واما لفرد
فكطهارة الجفائس والآبار واما القياس مخفي فله قسمان مخفي
تأثيره وما ظهر صحته وخفي فسادہ وبجلي ايضا قسمان ما ضعف
اثره وما ظهر فسادہ وخفي صحته فاول ذلك راجع على اول
هذا لان المعبر هو الاثر لا الظهور ^٢ والثاني راجع على الثاني
ذلك فالاول كسباج الطير فانه نجس قياسا على سوسيا
البيائم طاهرا ^٣ استحسانا لانها تشرب بمقاربا وهو عظم طاهر
والثاني كسجدة الندوة تؤدى بالركوع قياسا ^٤ استحسانا وكل

بل
كما حدث
تعريف
موجب
جوزه
نفر
الاسلام
واخاره
ذهب
الامتناع
وقد يسمى به
الاسم من القياس
المخفي
وقيل ان قلعه
بني الفارق
نبيه
وما ظهر فسادہ
دخفي صحته
ما ظهر صحته
دخفي فسادہ
لا تعلق
الركوع في مقام
السجدة في قوله
تعالى وحضر
والكفا

للاينة في الوضوء بجعل شرطا لصحة الصلوة قياسا على الينة في التيمم
نحو ان يجعل التواضعة سببا لوجوب السجدة قياسا على الزنادم
اذا نظر اليه يرى صحته في باوى الراى ثم اذا توكل على التامل علم انه
فاسد منه ^٥ اي ان يقع القسم الثاني من الاستحسان في مقابله
القسم الثاني من القياس ^٦ لان اثر امر بالمعروف فلا يؤدى
بالركوع كسجدة الصلوة فانه يتاوى بالركوع فعلا بالقوة بلا طنة في القياس وانه ان
المعروف معقود بها واما الغرض ما يصلح تواضعا عما لفته عنكرين ^٧

وكل من القياس الاستحسان ينقسم الى صعيص الاثر وقوية
وفي هذه الاربعة لا يبرح الاستحسان الا فيما قوى انزه وضعف اثر القياس
والى جميع الظاهر والباطن والى فاسدهما والى صحيح الظاهر
وفاسد الباطن وبالكس فالادل من القياس يبرح على كل
استحسان وثانيه مردود بقى الاخبار ان فالادل من الاستحسان
يبرح عليهما وثانيه مردود بقى الاخبار ان فالعارض بينهما وبين
اخرى القياس ان وقع مع اختلاف النوع فما ظهر فساد
ابتداء لكن اذا توصل بين محنة اقوى من الكس ومع اتحاد
ان امكن فالقياس ادله والمنسحق بالقياس السحق بعدى لا غير من
والاجماع والضرورة واما دفعه فمعه التقص وهو مع مقدمة

صحيح الظاهر فاسد الباطن من الاستحسان فاسد الظاهر صحيح الباطن من
القياس وثانيهما فاسد الظاهر صحيح الباطن من الاستحسان صحيح
الظاهر فاسد الباطن من القياس ثم
مثاله البين عند الاختلاف في الثمن قبل قبض البائع للمشتري فقط قياس
لانه المرد عليها استحسانا لان البائع يكره وجوب تسليم البائع والمشتري
يكره وجوب زيادة الثمن فهذا التحالف بعدى الى وارثها والى
الموجر والمستاجر اذا اختلفا في مقدار الاجرة قبل العمل واما
بعد القبض فثبوتة بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اختلف
المتبايعان في السلعة فائمة تحالفا وترادا فلا بعدى الى الوارث
ولا الى حال هلاك السلعة لانه غير معقول المعنى اذا بايع لا يكره شيئا

لا یغنیها بیان وجود العلة مع تخلف الحكم ودفعه بارج منع وجود
 العلة في صورة النقص ومنع معنى العلة في صورة النقص
 ومنع تخلف الحكم عن العلة في صورة النقص والمنع بمرض
 ثم ان لم یکن منع النقص بهذه الطرق فان لم یوجد في صورة
 النقص مانع فیطل العلة والآ فلا والممانعة ہی منع مقدمته
 بعینها ولما کان مقدمات القیاس ہی کون الوصف علة وجود
 وفي الفرع وتحقق شرط التعلیل وتحقق اوصاف العلة من
 التأثير غیره فلما منع ان یمنع کلاً منها فاما یمنع نفس العلة او جزءها
 في الاصل او وجودها في الفرع او تحقق شرط التعلیل
 او تحقق اوصافها لکلها مؤثرة وفساد الوضع هو ان یرتب
 علی العلة نقیض ما یقتضیه العلة ولا ورود له بعد بیان المناکبة
 فثبت تأثیر شرطه عا لا یکن فيه فساد الوضع وفساد الاعتبار
 هو منع کون المدعی محلاً للقیاس لورود النص علی خلافه

تخرج من النجاسة علة لا تنقض فتنقض بالتعلیل فینع الخروج فيه لان الخروج
 انتقال من مکان الی مکان ۱ نحو مسح خدین في التلیث کسج الحف فتنقض
 بالاستحباب فینع فيه المعنى الذي في المسح وهو انه تطهير حکمی غیر مقول ۲
 ۳ نحو الخروج علة لا تنقض وتنقض بالاستحباب فان خرج النجاسة موجود
 بدون الا تنقض واجیب ان التخلّف لما نفع نقیل علیه انه تخصیص العلة
 ونحن لا نقول به ۴ کترتب التلویح ايجاب الفقرة علی اسماء اهل الزوجین دون الفقرة
 بل یجب ان ترتب ايجاب الفقرة علی الایة بعد العرض كما هو عندنا مسلم

لا یغنیها بیان وجود العلة مع تخلف الحكم ودفعه بارج منع وجود
 العلة في صورة النقص ومنع معنى العلة في صورة النقص
 ومنع تخلف الحكم عن العلة في صورة النقص والمنع بمرض
 ثم ان لم یکن منع النقص بهذه الطرق فان لم یوجد في صورة
 النقص مانع فیطل العلة والآ فلا والممانعة ہی منع مقدمته
 بعینها ولما کان مقدمات القیاس ہی کون الوصف علة وجود
 وفي الفرع وتحقق شرط التعلیل وتحقق اوصاف العلة من
 التأثير غیره فلما منع ان یمنع کلاً منها فاما یمنع نفس العلة او جزءها
 في الاصل او وجودها في الفرع او تحقق شرط التعلیل
 او تحقق اوصافها لکلها مؤثرة وفساد الوضع هو ان یرتب
 علی العلة نقیض ما یقتضیه العلة ولا ورود له بعد بیان المناکبة
 فثبت تأثیر شرطه عا لا یکن فيه فساد الوضع وفساد الاعتبار
 هو منع کون المدعی محلاً للقیاس لورود النص علی خلافه
 تخرج من النجاسة علة لا تنقض فتنقض بالتعلیل فینع الخروج فيه لان الخروج
 انتقال من مکان الی مکان ۱ نحو مسح خدین في التلیث کسج الحف فتنقض
 بالاستحباب فینع فيه المعنى الذي في المسح وهو انه تطهير حکمی غیر مقول ۲
 ۳ نحو الخروج علة لا تنقض وتنقض بالاستحباب فان خرج النجاسة موجود
 بدون الا تنقض واجیب ان التخلّف لما نفع نقیل علیه انه تخصیص العلة
 ونحن لا نقول به ۴ کترتب التلویح ايجاب الفقرة علی اسماء اهل الزوجین دون الفقرة
 بل یجب ان ترتب ايجاب الفقرة علی الایة بعد العرض كما هو عندنا مسلم

و یجاب بالظن فی النفس بانہ خبر واحد او مؤول اولہ معارض و الفرق
 ہو وجود وصف فی الاصل نہ مدخل فی العلیۃ فلا یوجد فی الفرع
 قبل صحیح و قبل التحقیق فسادہ لانہ غصب منصب القبل و ہونوع
 جدلی و لان الفارق انما یضر اذا لم یثبت مانع الحکم فی الفرع
 و کل کلام صحیح فی الاصل لو اورد بالفرق لردہ بنی ان یورد
 بالممانعہ و المعارضة ہی اقامۃ الدلیل علی نقیض مدعی الخصم
 و بخبری فی الحکم ای المدعی و فی علۃ اما الادلی فان بدلیل
 المعلل ولو بزیادۃ تقریر او تفسیر فعارضۃ فیہا مناقضۃ فان
 علی عین نقیض الحکم فغلب و ان علی حکم یستلزم النقیض فکلی
 و ان بدلیل آخر فعارضۃ خالصۃ فاما ثبت نقیض الحکم بعینہ و غیر

۱۲ تعلیم بنفع فی المناظرات و ہوان کل کلام یکون فی نفسہ صحیحاً ای منفا
 لعلۃ المؤثرۃ فاذا اورد بالفرق بین الجدلۃ توجیہہ یجب ان یورد علی
 سبیل المنع الفرق فلا یکن للجدلۃ من ردہ مست
 ۱۳ کقول ان شاعری اعتاق الرہین تعرف بطل حق المرہن فرد لہج
 فان قلنا بینہما فرق فان البیع یجمل الفسخ لا العن یمنع توجیہ ہذا الکلام یتبعی
 ان یورد علی ہذا الوجہ و ہوان حکم الاصل و بیع الراہن ان ہو البطلان
 فلا ینتم ذلک لان الحکم عندنا فی بیع الراہن التوقف و ان کان
 التوقف فی الفرع ای العن ان ادعیتم البطلان لایکون الحکم انما ینتم
 و ان التوقف لایکن العن لان العن لا یجمل الفسخ مست
 ۱۴ کقولہ المسح رکن فی الموضوعین ثلثۃ کالفصل فتقول مسح فلا ینتم ثلثۃ کما
 ۱۵ کقولنا فی صغیرۃ الاب لہا صغیرۃ فخرج الی باب فیقال صغیرۃ فلا تولی علیہا
 لولایۃ الاخوۃ کمالا فان لا لولایۃ لخاص فلم یفد مطلق الولایۃ بل ولایۃ بعضہا کن اذا

او حکما يستلزم النقص واما اثباته فمعارضته في المقدمه
فان يجعل المعلول علته والعلة معلولا فمعارضته بمعنى المناقضة
وقلب ايضا وانما يرد هذا اذا كان العلة حكما لا وصفا والمخلص
ان يورد على طريق الاستدلال باحدهما على الآخر والآخيه
فان قام الدليل على نفي علية ما اثبتت المعلق فمضولة وان على علية
شيء آخر فان قاصرة او متعدية الى مجمع عليه لا تقبل وان الى
مختلف فيه يقبل عند اهل النظر لا عند الفقهاء ثم قد ينقل المصل

نحو الخار
جنس بحد
بهم بانه
فهم فيهم
كالمسلمين
فيقول
المسلمون انما
يحد بهم
لانهم
فيهم

وان لم يكن
بجمل المعلول
علته والعلة
معلولا

نحو ما يرم بالندز يرم بالشرع اذا صح كالحج فحجب العلة والقوم
بالشرع فقلوا الحج انما يرم بالندز لانه يرم بالشرع فنقول الغرض الاستدلال
من لزوم الندز على لزوم ما شرع لبثوث النساء كما بينها بل الشرع
اولي لانه لما وجب رعاية ما هو سبب القرية وهو الندز فلان يجب رعاية
ما هو القرية اولى منه قوله قاصرة كقولنا الحمد لله بالحمد لله موزون
مقابل بالجنس فلا يجوز متافضا كالتذهب والغفصة فعارض بان العلة في الامر
هي التسمية والوزن منه كما اذا ادعى علة الربوا الكيل والوزن
ثم اتروا ان الايقات والادخار ايضا علة يتعدى الى الارز لكن لا يمكنه اذ يرم
كون الطعم ايضا علة لا يجرى بان الربوا في التفاح مثلا منه
اعلم انهم ذكرنا وظائف المعلل الطرية الى العلل الغير المؤثرة كذا تركنا لعدم الاعتناء
بها عند اكثرنا وغفرا لنا

كما نفي ايها زوجها فكلت فولدت ثم جاء الزوج الاول فوافق اوله
لان نراشه صحيح فيقال الزوج الثاني صاحب فراش فاسد فبستني
النسب كمن تزوج بغير شهود فولدت فالعارض وان اثبت حكما آخر
وهو ثبوت النسب من ابي في كمن يرم من ثبوت من الثاني نفيه عن الاول
نحو ما يرم بالندز يرم بالشرع اذا صح كالحج فحجب العلة والقوم
بالشرع فقلوا الحج انما يرم بالندز لانه يرم بالشرع فنقول الغرض الاستدلال
من لزوم الندز على لزوم ما شرع لبثوث النساء كما بينها بل الشرع
اولي لانه لما وجب رعاية ما هو سبب القرية وهو الندز فلان يجب رعاية
ما هو القرية اولى منه قوله قاصرة كقولنا الحمد لله بالحمد لله موزون
مقابل بالجنس فلا يجوز متافضا كالتذهب والغفصة فعارض بان العلة في الامر
هي التسمية والوزن منه كما اذا ادعى علة الربوا الكيل والوزن
ثم اتروا ان الايقات والادخار ايضا علة يتعدى الى الارز لكن لا يمكنه اذ يرم
كون الطعم ايضا علة لا يجرى بان الربوا في التفاح مثلا منه
اعلم انهم ذكرنا وظائف المعلل الطرية الى العلل الغير المؤثرة كذا تركنا لعدم الاعتناء
بها عند اكثرنا وغفرا لنا

من كلام الى آخر عند البحر عن اليراد فان اسل ما هو غير علمه او حكم
 غثو فالا نقال اما من علمه الى اخرى لاثبات علمه القياس او
 لاثبات حكم القياس او لاثبات حكم آخر يحتاج اليه حكم القياس
 واما من حكم الى آخر يحتاج اليه القياس فيثبت بالعلم الاول لكن
 ان في مختلف فيه لعل الاصح ان يجرى لا والانتم كما جازي
باب المعارضة والتزجج اذا ورد دليلان يقتضي
 احدهما عدم ما يقتضيه الاخره بيانه فان تساويا قوة او كان
 احدهما اقوى بوصف تابع فيها معارضة والقوة رجحان وان
 اقوى بما هو غير تابع فليس برجحان والعمل بالاقوى لازم
 في صورتين واذا تساوى قوة نفى الاجماع بتعين التبدل
 وفي الكتاب بالسنة يحمل على نسخ الاخير ان الخارج معلوم
 والا فان المكن الجمع باعتبار مخلص من الحكم او المحل والزمان

لما اذا قال القبي المودع اذا استهلك المودع لا يضمن لانه مسلط على
 الاستهلاك فلما اكتمر الخصم احتاج اسل اثباته
 كقولنا الكتابة عقد يحمل النفع بالاقالة فلا يمنع العرف الى الكفارة
 كايح باخبار والاجارة فان قيل عندى لا يمنع هذا العقد العرف
 اسل الكفارة بل يمنع نقصان الرق فيقول الرق لم ينقص وغيره
 عدم نقصان الرق بعله اخرى كما نقول الكتابة عقد معاوضة فليس
 نقصان في الرق مستلزم كقصة التجمل عليه وعلى بناء الصلوة
 والسم قال ان اشد باني بالنس من المشرق فأت بهامن المغرب
 ولان الغرض اثبات الحكم باتي دليل كان

قال ابن ابي
 بان لا يكون غرض
 او مقتضى
 يكون احدكما متواترا
 والاخر متواترا
 فليكن استحقاقا
 غير مقتضى
 وان الرجحان من
 التفاضل وليس
 وان لم يبادر
 اذ لا ينافي
 اذ لا ينافي
 ان الاجل
 وبسبب
 كونه
 بالذات
 بالجماع
 انما يجمع
 القياس

فذلك والآثر كالعمل بالدليلين وجسر من الكتاب الى السنة
 الى قول الصحابي مطلقا ان قدم مطلقا كما هو عند الفخر والبر
 وان قدم فيما خالف القياس كما هو عند الكرخي فبقدم في مخالف
 القياس ومنه الى القياس وان لم يقدم أصلا كما هو عند
 الرخى فمساو مع القياس فيعمل باحد هما بالتحري فان لم
 يكن هذا المصير بقدر الاصول قبل ورود الدليلين كما في سورة
 السحار تعارض الاخبار والآثار واتفق القياس والتعارض
 اما بين اثنين او اثنين او اثنين او آية وسنة مشهور
 او متواترة والمخلص اما من قبل الحكم او المحل او الزمان اما الاول
 فاما ان يوزع الحكم بالدليلين او يحل على التعارض واما الثاني
 فان يحل على التعارض المحل واما الثالث فباختلاف زمان
 الحكم او زمان الورد فان صرحا فالتأخرناخ وان دلالة
 كالمحرم يؤخر عن المبيح وكالمثبت يؤخر عن النافي

١
مطلقا على
الاول
وميقدا على
الثاني

٢
فانه لا يمكن
الحاقه بالهزة
لانه ليس
شكلا في
الطوائف
ولا بالكلب
للفرونة في
سوره م

٣
كقصة المدعى
بين المدعين

٤
كقصة تجميد النصب
في داسموا برؤسكم
وارجلكم فان
الاول يقضي
مسح الرجل من الثانية

٥
لان خبر البكبة كان
الاصل للاحقة وور
للاحقة ثم المحرم نسخ
فوعس فتور النسخ وجر
لاثبت بالثبوت والفرق
عبد الصلوة والسلام بجمع
الحكام والحال او قد ثبت
الحكام والحال

١ روى عن عمر انه نجس وعن ابن عباس انه طاهر وروى جابر عنه صلى الله تعالى
 عليه وسلم انه طاهر والنس عنه عليه الصلوة والسلام انه ليس بطاهر فلما تعارضت
 الادلة بقي الماء طاهرا بيقين على ما كان والمنوضى محدثا فلا يزول بالثبوت
 واحد منهما ٢ بان يجعل بعض افراده ثابا بالاثبات وبعضه متغيرا
 بالدليل الاخر مثلا ٣ قوله على التعارض المحل كقوله تعالى فلا تقربوهن
 حتى يطهرن بالتدبير والتخفيف حملنا التخفيف على العشرة والمشددة على الاقلام
 ٤ مثال تعارض السنين ما روى النعمان بن بشير ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم صلى صلوة الكسوف كما تصلون ركعة وسجدة وسجدة ركعة رضى الله
 عنها انه عليه الصلوة والسلام صلا ركعتين بربع ركعات واربع سجود تعارضا فنزل القياس
 على سائر الصلوات

فان مبني على عدم الاصل فالتثبت مقدم والا فان تخنن انه بالدليل
 شاذ وان احتمل الامر تخنن بنظر تبين الامر واما في معارضة
 القياس فلا نسخ ولا تناقض فعمل بايهما شاء بشهادة قلبه واما
 الترجيح فلم يملكين بعض وجوبه من ترجيح المحكم على المفسر
 والمفسر على النص والنص على الظاهر وكره ترجيح الحقيقة على
 المجاز والقرنح على الكناية والجملة على الاشارة والاشارة
 على الدلالة والدلالة على الاقتصار والنهي على الامر والامر على
 الاباحة على البيع والاقول احتمالا على الاكثر احتمالا والمجاز على
 المتركة في الاصح والمجاز على المجاز بشبهة خلافه احدهما
 او قوة وان اتحد جهتها او قرب جهة من الحقيقة او رجحان
 دليل او شهرة استعماله والاشهر مطلقا يقدم على غير الاشهر
 سواء كانا حقيقين او مجازين او اشهرهما حقيقة وفرض مجاز او
 اشهرهما مجاز والاخر حقيقة عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله
 واللفظي المستعمل شرعا في معناه اللفظي يقدم على المنقول
 الشرعي بخلاف المنفرد الشرعي ويقدم بناء كيد الدلالة على ما لم يكن

لان لقب المؤمن نور بدي به ما هو باطن لا دليل عليه فترجح اليه

فان الحقيقة المستعملة لا على وجه الشهرة يرجح على المجاز المشهور عنده
 وقال صاحباه عكسه كالمجهول مستعمل وهو ما لم يستعمل ان يقع
 في مدلوله اللفظي اصلا بل استعمل في عرفه دائما فانه اذا اطلق
 الشرع ذلك اللفظ يرجح معناه الشرعي على معناه اللفظي مستعمل

في ترجيح اليه
 المبيع
 والاشهر مطلقا
 من عدم
 والاشهر
 في اللغة والشرع
 والاشهر

كذلك ويرجح في دلالة الاتقضاء الاثمار بضرورة التصديق على
 ضرورة دفعه شرعا ويرجح مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة
 ويرجح تخصيص العام على نادره الخاص والخاص ولو من وجه
 على العام مطلقا والعام الذي لم يخص على ما خص والمقيّد ولو
 من وجه على المطلق والمطلق لم يخرن منه على ما اخرج منه وتقيّد
 المطلق على نادره المقيّد والعام الصريح الشرطي على الكثرة البسيطة
 وعلى غيرها كما يجمع المحلى باللام والمضاف ونحوهما ويجمع المحلى
 باللام والموصول كمن وما على اسم الجنس المعروف باللام والجماع
 على النقص كمن بأوسنة والمقدم من الاجماعين الغنيين على ما بعده
 وكل ما ذكر ترجيح بحسب المتن غير ترجيح الخطر على الاباحة وترجح
 المثبت على ان في فانها بالمدلول ومنه رجحان الخطر
 على الذب وعلى الكراهة والوجوب على الذب والارادة
 للحد على الموجب له والموجب للطلاق والعتاق على عدمهما وقد
 عكس الترجيح فيهما والاعنف على الاثقل والترجح بالسند وجوه ترجيح
 المشهور على الواحد والموازن ^{بمروءة} على المشهور وخبر المعروف
 بالغة على غيره وخبر المعروف بالرواية على غيره والسند على كل
 كالتصانيف على التابعين والتابعين على تبع التابعين لانهم اعلى
 رتبة واقرب الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

من الترجيح
 بحسب
 المدلول
 الموافقة على
 النفي الاصل

و مرسل النابجى على مرسل شيخ النابجيين والا على اسنادا على الاسفل
 والمسند المعفن صلى الله تعالى عليه وسلم على ما بحال الى معروف
 من كتب الحديث وعلى المشهور ايضا والمسند الى ابن بشير مشهور عننا
 بالقوة كما بنجاري على ما لم يعرف كذا كذا كسنى ابى داود والمسند بالان
 على مختلف فكونه مسند والرواية بقراءة على الشيخ على الرواية
 بقراءة الشيخ عليه عندنا والكل من عند غيرنا وغير المختلف في
 رفعه عليه الصلاة والسلام على المختلف فيه وغير المختلف والراوى
 من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم على الآخر المحتمل سماع
 وعدمه وسكونه صلى الله تعالى عليه وسلم عما جرى بحضوره على
 سكونه على عما جرى بغيره وسمعه صلى الله تعالى عليه وسلم
 وورد وصفة منه صلى الله تعالى عليه وسلم على الفهم منه درواه
 الراوى بعبارة نفخه وخبر الواحد فيما يقم به البلوى على خبره
 فيما لا يقم به البلوى والترجيح فيما يسند اليه المنقول ان يترجى بزيادة
 الثقة بقوله وباللفظة وبالورع وبال ضبط وبالنجو وبرج
 الاشهر باحدى هذه الصفات على من اتصف باحدها
 وبالا اعتماد على الحفظ لا على نسخة وبالا اعتماد على ذكره سماعه
 لا على حفظ نفخه وبرواية عمل احدهما برواية نفسه ولم يعلم عمل
 عمل الآخر وبان يعلم عدم رواية احد المرسلين الا عن عدل
 ولم يعلم الآخر به وببشارة احدهما لما رواه دون الآخر ويكون
 احدهما صاحب الواقعة دون الآخر ويكون احدهما مشاهدا دون

الآخر ويكون اقرب الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عند سماعه ويكون
 من اكابر الصحابة ويكون مقدم الاسماء ويكون مشهورا ليس ويكون
 تخلفه البلوغ ويكون مركبه اعدل والترجيح بحسب الخارج من حقه
 يرجح الموافق لدليل آخر على ما لا يؤيده دليل والموافق لعمل اهل
 المدينة والموافق لعمل خلفاء الاربعة والموافق لعمل الا علم يقدم
 من احد المؤولين المرنج بدليل نادر من احد المؤولين وما ذكر
 فيه العلة للحكم العام الوارد على سبب خاص في حق ذلك
 على العام الوارد لا على سبب في حق ذلك السبب على العام الوارد عليه
 والعام الامس بالمقصود على غيره واحد النجربين بتفسير راديه
 بقول او نعل واحد النصين بذكر سبب وروده على الآخر بقرائن
 تاخره عن الآخر كذا اخر الاسماء واما الترجيح المتعلقه بالمحتويين
 فما عرف على نصاب ترجيح على ما عرف اجماعا والاياء الاقرب
 الى القطع على غيره والاياء مطلقا على المناسبة ورجح تأييده
 العين ثم النوع ثم الجنس القريب ثم الاقرب فالاقرب واعتنا
 شان الحكم اولى من اعتبار شان العلة فترجح تأييد جنس العلة
 في نوع الحكم وبكثرة الاصول وبالعكس اي بعدم الحكم في جميع صور
 عدم الوصف وتبعية حكم الاصل دون الآخر وتبعية اصل احدهما

لان فيها زيادة لزوم الحكم مع الوصف ومع كثرة الاصول ان يشهد لاحد
 الوصفين اصلا او اصولا فترجح على الوصف الذي لم يشهد له الا اصل واحد

١
 كابن عباس
 مسعود على
 ابن عباس
 رضي الله تعالى
 عنهم م

وكل ما ذكر
 من الترجيح
 متعلقه بالمتعلق

٢
 على تأييد نوع
 العلة في جنس
 الحكم وترجح
 بقوة اشارة
 على الحكم

بينة اجتماعية وكذلك لا ترجع بكثرة الرواة إلا عند حصول البينة
 الاجتماعية بكونها حد الشهرة ولا حديث بحديث آخر ولا كتاب
 بكتاب آخر ولا قياس بقياس آخر وكل ما يصلح عليه لا يصلح مرجحاً
الباب الثاني في الأحكام فبحث فيها عن الحكم والحكم
 والمحكوم به والمحكوم عليه فنبه أربعة أركان الأول في الحكم
 وهو أثر خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالانقياد
 أو التخيير أو الوضع فهو إما تكليفي أو وضعي فالأول إما منفعة لفعل
 المكلف كالأحكام الخمسة أو أثر له كالمملك وما يتعلق به ولأول
 أما أن يعتبر في مفهومه المضاف الدينوي أو الأخلاقي أو الأول
 صحيح أن الفعل موصلاً ^{للمنفعة} المقصود الدينوي كما ينبغي وبطل
 أن لم يصل البينة ذاتاً ووصفاً وفاسداً أن وصفاً فقط وأيضا
 أن ترتبط أجزاء النصرف الشرعي والآ غير منعقدة وفاسداً أن
 ترتب عليه الأثر والآ غير نافذ ولازم أن لم يمكن دفعه ولا
 غير لازم والثاني في أما عزيمة وهي ما شرع ابتداءً غير مبني
 على عذر العباد فإن الفعل أدلى مع المنع من الترك يقطع
 أن الخطاب إنما يكون بكيفية كقوله تعالى كن أو شرعياً فذا أيضاً أما وضع
 كالحكم الشرطي والسببية وإنما تكفي وهذا أيضاً أما طلبى كالأجبات
 وأما غير طلبى كالتحررات
 وهذه الستة كالاتية ثابتة بخطابه تعالى وقبل اجتهاد الآتية الخمسة وثبت
 خطاب وصفي لا تكليفي وقدر أحكام عقلية لا شرعية
 كالمملك فينبغي الفعل منعقد لانه

وبما تجل ان
 كثرة الاجزاء
 توجب القوة
 ولا كثرة الجزاء
 والتفسير
 في اصول من
 الكمال م
 من السجود
 والحكمة والبر
 والكراهة
 الاباحية
 كملك النعمة
 ملك النعمة
 فالبينة الفاسد
 منعقد لا يصح
 فالبينة الفاسد
 منعقد لا يصح

و مطلق السنة قبل شامل بغیر السنة صلح الله تعالى عليه وسلم وقبل تحقق
 السنة كما هو عند الشافعي وقد يطلق على ان ثبت بالسنة كقول ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى الوزر سنة والنفل وكذا المذوب ثياب فاعلم
 ولا يسيئ تاركه وهو دون الزوائد ويلزم بالشروع والحكم
 يعاقب على فعله وهو اما لعينه ان مثلاً احرمه عين ذلك الشيء او
 بغیره ان مثلاً احرمه غير ذلك والقياس كفر مستحلهما كما
 هو مذموم البعض والمشهور ان لعينه يكفر والآ لا وقد يفصل ان
 من العالم نعم والآ فان ثبوته بقطعي يكفر والآ لا والخلق البعض
 في ان استحلال المعصية ولو صغيرة كفر والمكروه اما تزيه

١
 فقره سنة
 الزوائد
 بان النفل من
 العبادات
 ومن الزوائد
 ليس من العبادات
 فنادى
 لا الحار صغير
 القطعي المتيقن
 اليه وقيل
 في القناعات ان
 استحلال ما ثبت
 حرمة بطلان كفر
 يكفر وقيل لا
 كالاستحلال
 وطى جارية
 ايه
 كما يعرف عن
 الحادي القديس
 وقد يبرر بآية
 القطعي اقول
 لا حاجة اليه
 كونه القطعي
 ما خرج ما جئ به
 مطلق الاحكام

في استحالة الادب ما فعله صلح الله تعالى عليه وسلم مرة وركه مرتين ولا فرق بين
 وبين المستحب وقيل بينهما فرق كمن عسر والمفهوم من كلامه ان المستحب ما فعله مرة
 وركه اخرى والادب والسنة ما اوجب ولم يترك الامر او مرتين كمن حكمها
 الى المستحب والادب ممتدة الى نيل الثواب بالفعل وصفة فان في اللوم في تركه
 المستحب وعدمه في ترك الادب ومحمد ان ايضا في عدم العقاب
 لا ككل مال الغير فلو لا استغناءه بملك الغير لحل له واكن حله له بطريق
 من طرق الملك كالشراء والاباحة والانهيب والوراثة والوصية بخلاف
 الاول فانه لا طريق له في حله مثل ذلك والما حله في حالة الخمسة فله في
 والضرورات قد يبيح المحظورات
 فان نفس الفعل نهائس يمتنع ذاته وانما المنع من اشتغاله بملك الغير وان
 ثبت قلت احرمه منها ملائمة لتفكير الفعل مع قابلية الكل للحل دون الاول فان
 فيه خرج الكل عن قبول الفعل شرعاً مستطاع في قوله وقد يفصل
 يعني ان ما سبق من التفصيل في حق العلم فلا تارة ولا فرق بينهما بل الفرق ان ثبت احرمه بقطعي يكفر
 كما هو في يوسف ايضا ويثير اليه ما في الراجح من معنى الاستحلال الاحكام فكل ما لا يبرر بالعلم
 ظاهر كما في ان تارة خائفة كمن لا يخفى ان مقتضى كل امر التعبد في الاصل لا التفصيل والتفصيل

قريب الى الكل او خربي قريب الى الحرمه وعند محمد رحمه الله حرام لكنه
 يلحقه كالايجاب مع الفرض وحكما العقاب لكن في الثاني اكثر وايقنا
 في الثاني محذور دون العفو كحرمان وقيل ويغني به وعدم العقاب
 خلافا لمحمد وفي تركها ثواب قالوا ولا يكفر بالاستحلال وقيل ترك
 كراهية تخريبية وترك التمتع تنزيهية وقيل ترك سنة الهدى بها
 يكره اولى بسنة الزوائد لا بأس وبترك واجب يقال بعيد
 ومطلق الكراهية يجعل على التحريم وقيل ما في باب الصلوة تنزيه وما
 في غير تحريم روي اما رخصته هي ما شرعنا نينا مبنيا على العذر
 وهي اربعة الاول ما يستباح مع قيام المحرم والحرمه كما جازى كقوله
 كراهية قطع او قتل لكن لو اخذ بالعزيمة كان اولى وان لم يستباح مع
 قيام المحرم لا الحرمه كافتار المسائب والعزيمة اولى الا ان يعضف
 والثالث ما دفع عنا من الاصر والاعلال والرابع ما سقط عنا
 مع مشروعيته لنا في موضع آخر كالنحر للمكره والرخصة ما فيه
 ان الرق على التجبير كفصر صوم المسافر واما اسقاط ان يعين
 الرق بحيث لا يبقى مشروعية العزيمة كفصر الصلوة **خاتمة**
 الاصل في الاشياء الاباحه عند بعض من كالكرخي قبل وهو المختار
 والثاني ايضا او التحريم كما نسب الى الحنفية وهو لبعض اهل الحديث

١ كالأفعال الثلاثة كما لقصاص في الخطأ أيضا وقطع الأعضاء، الخاطئة وقطع
 موضع البنجاستم ٢ لقوله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا
 على وجه المنة عليها أيضا ٣ مطلقا وقيد فخر الأصنام بزمن الفرق ٤ م
 ٥ قال في الاستبانه أو التعمضي بل الدليل على الإباحة وبسبب أن في الحديث
 ٦ لأن التصرف في تلك الغلبة أذن ليس بمجازم ٧ قال المحمد غرض الاستبانه ذكر العا

والهوف

والتوقف عند بعض منا واما الوضعي فان احط بسبب سبب محكم
 التكيفي وحصول صفة له باعتبار ذلك الحكم فالمستحق ان يدخل في الآخر
 فركن والآ فان اثر فيه فاعلة والآ فان اصل الية في السبب
 والآ فان توقف عليه وجوده فشرط والآ فاعلة من الدلالة عليه فاعلة
 اما الركن فاقوم به الشيء فاما اصله ان ينتهي الحكم عند
 انتفاءه كما يقصد ان ادراك ان لم ينتف حكما لعدركا لا اقرار واما
 العلة فما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة مؤثرا فيه متصلا به
 ومنهم من جوز الترأس في فاعلة علة اسما ومعنى وحكما كالباع المطلق للملك
 واما علة اسما فقط كالمعلق بالشرط واما علة اسما ومعنى كالباع الموقوف
 للفضولي واما علة معنى وحكما كالحجر الاخير من العلة كالقراءة
 والملك للعق واما علة اسما وحكما كالسفر والمرض واما علة معنى
 فقط كاحد وصفين تركيب منها العلة كتركيب علة الربوا من
 القدر والنجس واما علة حكما فقط كالحجر الاخير من الداعي للمركب
 واما السبب فما يكون طريقا الى الحكم فقط ولا بد ان يتوسط بين السبب
 والحكم علة فان مضافة الى السبب فاسبب بمعنى العلة فيضاف
 الحكم اليه فيجب الضمان كسوق الدابة اهلك شيئا بوطئها وان
 لم تنف اليه تكون العلة فعلا اختياريا فيسبب حقيقة لا يضاف

في
 المحل
 في قوله
 عدم الانتفاء
 بعد
 والآ فاعلة
 المعلق
 عن علة كما
 في العلة
 العلة
 فيكون علة
 معنى عدم
 التأثير
 الاتصال
 باقائه السبب
 مقام المدعى
 لانه علة
 المعادلة
 لعدم الضافة
 لعدم التأثير
 السبب الداعي
 بخبره
 فيكون
 فيكون
 فيكون

والعلة اسما كونها موضوعا للحكم والعلة معنى كونها مؤثرة في الحكم والعلة
 حاكما كونها محم تراخي الحكم عنها فالباع كذا كذا
 اسما لان قدرة العلق من احد السبب الملك ونفسه من الاخر سبب القراءة كذا المؤثرة
 للعق شرعا ملك الغريب للملك ثم في ايها ما خرجت به العلق وتبصر الاول كالحكم
 في المؤثرة المشقة لا السفر ولا المرض ثم في العقود المركبة من الاجاب لان كل
 منها دخلة في اثر كونها مقبولة للمؤثر انما لا اسما لعدم الضافة ولا حكما لعدم الترابط
 الملو غير الحجر الاخير ثم

الحكم اليه فلا يفسد الدال على الشرية او الفعل او قطع الطريق ولا من دفع
 جبا سلاحا بمسكده قتل به نفسه وان اضاف الى السبب الحكم بنونا عنده
 على موه الزاينة اثبت الحكم به غير موضوع لمخل لم يوضع للحكم بقتل
 اثر الفعل اليه بالتدعي كحفر البئر في ملك الغير وارضاها الكبيرة ضررها تصفر
 بالتعهد ومن السبب ما هو مجاز لانضائه الى الحكم في المال
 كالنطقين المعق للبحر لانه ربما لا يوصل اليه لان الشرط على خطر
 الوجود ولهذا المجاز شبهة الحقيقة فتبخر الثلث يبطل التعليق
 خلافا لفرق فلا يبطل منه اعلم ان لكل من الاحكام سببا ظاهرا
 فلا يمان حدوث العالم وامكانه فيصح ايمان القبي والصلوة الوقت
 وللزكاة النصاب والتماء شرط لوجوب الاداء وللصوم اليوم
 وقيل شهر والشهر والصدقة الفطر والسبب بونه والفطر شرط للزكاة
 والوقت والاستطاعة شرط ليجوز الاداء وللعترة الارض ان مية
 تحققا وللخراج تقديرا وللطهارة ارادة الصلوة والسكينة شرط
 وللحدود والعقوبات والكفارات ما نسب اليه من سرفة وقيل دام دار
 بين الخطر والاباحة والشرعية المعاملة البناء المقدر للاختصاصات
 الشرعية التصرفات المشروعة واما الشرط في ما شرط محض وهو حقيقي

كاشف عن الكمال والحق

هو يرضى عليه الوجود بالقرينة والاضافة اليه

ثم اذا وجد الشرط بعينه لا يجاب السابق على حقيقة تأثيره في وقوع الجرائم
 وان لم يجز طلب تحقق سببه وهو الاتفاق والانفس ودور دكره وهو العبد والافراد
 الصادر عن النظر والامل او الكلام القائل وهو اهل لذلك
 بمعنى الجرم الذي لا يخرج في اليوم سبب لعدم ذلك اليوم
 واعلم ان ترتيب الحكم ان لم يترك العقل جهة تأثيره ولا يكون بين المكف كالوقت فريب
 وان لم يترك فان كان النقص من وضع ذلك الحكم كايضا فبطلان عليه سبب ايضا مجاز
 وان لم يترك الحكم الغرض كالمشراة بملك المتد قبيب وان ادرك العقل تأثيره كالمقتضى فبطلان

لا ينبغي من قال
 اصله الشجر والحق
 شجرة في كل
 فعل فقلب
 سببه
 لانه ان دخلت
 الدار فانت
 حات
 وكذا العتات
 وانفذ ارا دارا
 نحو البيت
 ككفارة
 ويجوز سببا مجازيا
 للجرم
 فان غلبه جازا
 ليس فيه شبهة
 الحقيقة ثم
 ولا ارادة لا يجوز
 بدونه كسب
 كالمالك لا يبيع
 واجازة الحكم
 واسوة الظاهر

يتوقف على الشيء في الواقع اذ يحكم الشرع كاشهادة للكلح والوضوء
 للصلاة اذ جعل باعتبار المكلف وتعين تصرفاته عليه كما بكتبة التمسك طراد
 دلالتها واما شرط في حكم العدة وهو ما لا يعارضه علة يصلح لاضافته
 الحكم اليها فيضاف اليه كحظر البز وثنق الزن ونقطع جبل القديس واما
 شرط في حكم التيب وهو شرط اعم من غيره بين الحكم فعمل مختار
 غير متبوع اليه كحل قبل العبد وفتح باب قصص او اصيل واما شرط
 اما لا يحكم كاول شرطين علق بها الحكم واما شرط علامة وهو ما يبين
 وجود علة خفية اذ وجود صفها الحفنة كالولادة للثب عندها فثبتت
 بشهادة القابلة وكالات احسان للرجم فلا يضمن شهوة الاحسان اذ ارجعوا
 لان العلامة لا يضاف الحكم اليها واما العلامة فما يعرف الحكم به
 ما تعلق شيء من الوجوب والوجود به وهي ما محض كالسكران واما معنى الشرط
 كما مر من نحو الاحسان واما معنى العدة كالعمل الشرعي فاما علامة
 مجازا كالعمل الحقيقية والشرط الحقيقية الركن الثاني في
 في الحكم فذكره بين ان الحكم بالحسن والقبح هو الشرع وليس
 للعقل دخل في الحكم والادراك غير كونه آلة لفهم الخطاب عند
 الاشاعرة والحكم والادراك فيها للعقل فقط عند المعتزلة والتمسك
 عندنا ان الحكم هو الشرع والعقل بين في البعض فالعقل غير

نحو المرأة التي تجوز دجها كذا م وقدم اثر شرط عند من العلية وعند ان في منع الحكم
 في نحو ان دخلت هذه الوراثة طالق فلا يغيره الاول ما يعتبر في انشائه فوجود
 الاول في الملك دون ان في لا تطلق وبالعكس تطلق خذنا لفرم

الذي يتوقف عليه الشرع كعرفة الله تعالى وقصد في النبي وعبد السلام والنظر
 في معجزة مسلمة الله تعالى عليه وسلم م

كل الاعتبار فلا يخلف العبي بالابمان ولا مهندرا كل الاهدار فيغير بانما
وكفره قبل وهو المحمل لقول الامام لا عذر لاحد في الجهل لما في ليقام لان
والانفس ويعوزني التراجع الى قيام الدليل الركن الثالث
في المحكوم به هو اربعة ما ليس له الوجود حسي وهو متعلق بحكم شرعي آخر
كالزنا وما ليس له الوجود حسي وهو متعلق بحكم شرعي لكنه ليس سببا
له كالاكل وماله وجود شرعي وهو متعلق بحكم شرعي وسبب شرعي آخر
كالبيع وماله وجود شرعي وهو متعلق بحكم شرعي آخر وليس سببا بحكم شرعي
كالصلوة ثم المحكوم به اما حقوق الله تعالى خالصة او حقوق العباد
خالصة او مجتمع بينهما الحق الله تعالى له غالب
كحق النفس او حق العباد غالب كالتقصص واما حقوق الله تعالى
فثمانية عبادات خالصة كالابمان وفردية ولها اصول وشرع
وزوائد وعبادة فيها مؤنة كعبادة الفطر ومؤنة فيها عبادة كالخمر
ومؤنة فيها عقوبة كالخراج وحقوق دائرة بين العبادات والعقوبة
كالكفارات والعبادة غالبية في الكفارة غير الفطر وحقوق قائم
بنفسه كخمسة الغنيم والمعادن وعقوبة كاملة كالحدود فلا يجوز عفوها
وعقوبة فاصرة كحرمان الارث بالقتل الركن الرابع

فأما يحلف البهي العاقل بالإيمان فلا ترد مراجعته مفعلة عاقلة لم تصف شيئا من الأيمان
والكفر تحت بروج مسلم بن ابوين مسلمين م قوله ولهما اصول فالاصل
الإيمان التصديق والافترار لمحق به وزائدة الاحمال دفوعه الا لعمال اصلها الصلوة
ولا حقها الزكوة ثم الصوم ثم الحج ثم النكاح ورواؤه السنن والاراسب علم
تكونها مطهرة للصائم واخرها البينة وكون اسمها صدقة م
ش فلا يجب على السبب كما لو انزل ان الكفارة جزء الباشرة م لا غير هذا القول
فان ليس من حقن انذرا لم ير ما غلب فيه حقه على حق العبد م والسيما اجرة فلا ثبت
في حق البهي وحاشية البر م

في المحكوم عليه

في المحكوم عليه وهو المكلف ولا بد من التكليف من الالهية والالهية لا يثبت
 الا بالعقل واجترافه هذا البلوغ وقد عرفت ان المختار عندنا في العقل هو
 المتوسط ثم الالهية نوعان الاول الالهية وجوب وهي بناء على قيام
 الزمة فالادنى لزمة قبل الولادة من وجوب يصلح لما لا يعلو عليه وبعد
 الولادة يصلح لها ولكن الوجوب غير مقصود بنفسه بل حكم وهو الاداء
 عن اختيار فجاز ان لا يثبت في حق عدم حكم الوجوب ^{في عدمه} وعرفه
 فكل ما يمكن ارادته يجب عليه وما لا يمكن كما لا يثبت لعدم المحل كبيع المحر
 فما كان من حقوق العباد عرنا وعوضا يجب عليه وكذا ما كان صلة لا
 يشبه الاجرية فلا يتحمل الدية وما كان عقوبة ^{باعتبار} واخرية لا يجب
 ومن حقوق الله تعالى ما صنع ارادته عنه يجب عليه كالعشر ونحوه
 وما لا يصح كالعبادات الخالصة والعقوبات وما كان عبادة
 فيها مؤنة لا يترتب عليه منه محذور فيلزم عندهما واليه الاداء هي خاصة
 يتنى عليها صحة الاداء وكاملة يتنى عليها وجوب الاداء وكل منهما يثبت
 بقدره كذلك فالخاصة عقل البصير والمعنوه والكامل عقل البالغ وغير
 المعنوه وما بالخاصة فحق الله تعالى كالبالغان وفردعه البدينة
 نصح من غير لزوم عليه وكذا الكفر في احكام الآخرة اجماعا وني لم
 الدنيا ايضا عندهما خلافا لابي يوسف وحقوق العباد ان نفا
 محضا يصح فيه بغرذان دية وان ضرا محضاً وان دأراً بينهما كالبيع
 يصح منه برأى دية لا بد منه ثم العوارض سماوية ومكسبة اما
 في اللغة العهد وفي الشرع وصف بعير الانسان اياها كالرد عليه ام

١
 بين ذبهي
 الاثارة
 والمقرنة

٢
 فلو اشترى
 دابة في شيا

٣
 فذهب
 عليه الثمن

٤
 نحو اثنين درهمين

٥
 اى لا يصح
 وان اذن دية
 او بغير
 الا اذا قرأ من
 لفظة

ومنها الرق وهو غير حكيم شرع في الاصل جزاء للكفر وهو لا يخرج من كمال
 وكذا لا عناق عند هيا وهو ينافي مالكية المال ولو منافع نفسه
 الا ما استثنى من القرب فلا يملك الشري ولا يبيع حجة ولا ينافي
 مالكية غير المال كالنكاح والبدن والدم وينا سمي كمال المال
 في ائمة الكلاسات البشرية كالدم والتمل والولاية وهو معصوم
 الدم ولا جمعة عليه ولا عيب ولا تشريق ولا اذان ولا اقامة
 ولا حج ولا يكون شارب ولا مزكيا ولا عاشر ولا فاضيا ولا وليا في
 في نكاح او قود ومنها الجبض والنفاكس لا بعد ان الهية التوبة
 والاداء الا ان الطهارة عنها شرط للصلاة والصوم ومنها المرفى
 بوجوب العبادات بقدر قدرته فما انقضى الى الموت بوجوب الحجر
 بقدر ما يضاف به حق الغريم والوارث فما يجمل الفسخ من نصيبه
 يصح حالا فينقض عند الحاجة وما لا يجمله كالمعلق بالموت كالاغتصاب
 كالاغتناق على وارث او على غريم ودوية ولو باراد حقه فاسا
 المالك انما تنفذ من الثلث ولا يبيع للوارث صورة ومعنى وحقة
 وشبهة ومنها الموت بسقط التكليفات الا الاثم وكذا التصات
 الا بالوصية فمن الثلث وما نزع عليه كحاجة غيره ان متعلقا بالعين
 يعني بنقاء العين كالمهرجون وان متعلقا بالذمة ودجوبه لا بطريق الصلة

١
 بخلاف الغير
 فان منافع
 لنفسه
 ٢
 كالصلاة والصوم
 ٣
 فيصع اقراره
 بالحدود والنقص
 ٤
 فان المأذون
 مالك يراون
 رقبته
 ٥
 اى حر النكاح
 لكن يصف
 بالحر
 ٦
 لانه مالك
 بلا رقبته
 ٧
 كالحرق
 ٨
 كالحرق
 ٩
 كالحرق
 ١٠
 كالحرق

اذ بها يصبر اذ توجه الخطاب ويمتاز عن البهايم لكن فيه ضعيفة لانه من حيث كونه
 كالاغنيى كانه لا ذمة له مسلمة ١٥ وللزوج سقط قضاء الصلاة دون الصوم
 لا فان كان على الميت دين استغرق بغيره وجب لا يطل حتى الدين فيجب العاقبة
 في الكل مسلمة ١٦ كسبيرة شيئا من الزكاة ولو قبل البقية خلا فالحق فيه
 على كسبه كسبه برده من الربوات ١٧ كالمستاجر والمعتوب والبيع والوديعة

١٨
 كالبصير واليه وجب
 المحامات اى بالقرين
 ١٩
 كالبصير
 ٢٠
 كالبصير

فيما يحتمل الفسخ اولا فلما تفصل في المطلقات و منها السفة هو حقة
 تقرى الانسان فحقه على خلاف موجب العقل والشرع و هو لا ينافي
 الايتين ولا شيئا من احكام الشرع ولا يعطى مال من بلغ فيها
 الى الرشد عند هما والى سن الرشد عنده ولا حجر على اليه بعد
 البلوغ سواء فيما يبطله الكهرل ويحتمل الفسخ اولا وعند هما يحجر
 فيما يقبل الفسخ و منها السفر وهو من اسباب التخفيف فيقصر
 الرباعي على ان لا يجوز الاكمال خلافا للثاني و يؤدي
 الصوم ان شاء لكن لا يحل الفطر المأفوض و صائم سافر في
 رمضان وان سقط الكفارة بخلاف المريض ومن احكام
 السفر المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعدين والاضحية
 وبكر التشرني و عدم خروج المرأة بلا زوج او محرم و عدم خروج لولد
 بلا رضا ابويه غير النكح و عدم خروج المديون بلا اذن الدائن
 و منها الخلل و هو الفعل بلا قصد تام ولا ينافي الايتين لكن
 يصلح عذر في سقوط حق التعدي اليه اذا حصل عن اجتهاد و
 يصلح شبهة في باب العفو فلا يأثم ولا يجد ولا يقص ولا يصلح
 عذر في حق العباد و يصلح مخفيا بما هو صلة لم تقابل بالادب و جب
 بالفعل كالدية و فتح طلاقه و انعقد بيعه فاسدا كبيع المكره اذا صدق

١
 الفسخ
 هو خلاف
 موجب
 العقل
 ٢
 الاية الواجب
 واية الاداء
 ٣
 كالبقيع والجار
 والهبة
 ٤
 شبهة مستبين
 ٥
 كذات الاشياء
 لكن فيه تقصير
 بعرف من الغيبة
 ٦
 تمام الاثم وان
 انتم اثم برك
 زيادة الاتهام
 ٧
 يعني اذا جرى
 البيع على لسان
 خطي
 ٨

و يختلف الصوم بخلافه ثم بالان يفرض له ذلك وكذا اذا مرض المقيم حل له
 الاطوار لانه يوجب ضرورة لازمة بحيث لا يمكن دفعها فلو ثر في باحة الافطار مسلم
 فلو زنت غير امرأة فوطئها على فخذ امرأته فبأنتم دلور على اعتقاد جدي فادانها
 فلو فاد مسته

خصمه ومنها الاكراه وهو نوعان بلجي هو ما يعدم الرضا وبفسد الاختيار
 ويوجب الاباء كما باناف نفس او عضو وغير بلجي وهو ما يعدم الرضا
 ولا يفسد الاختيار كما يجس او قيد او ضرب وهو مطلقا لا ينافي
 الايمن ولا الخطأ ولا سقوط الاختيار وان افسد فالتوا
 التي لا تنسخ تنفذ بالاكراه والتي تنسخ تنفذ ولا يصح الاقارب
 باب الاجتهاد وهو استنزاع الفقه الواسع لتحصيل ظن
 بحكم شرعي وشرط ان يحوي علم الكتاب على ما ذكرنا وحكمه قبله
 الظن فالمجتهد يخطئ ويصيب فالنهي واحد عند الله تعالى خلافاً
 للمعزاة واختلف في تجزئ الاجتهاد والاصح لا واختلف في انه
 عليه السلام بل منع بالاجتهاد فيما لا نص فيه فاخار ابو يوسف
 واهل فقهه وعلى وقومه قيل لا يجتهد بالخطا والاصح يجتهد
 لكن لا يقرر عليه وقيل نعم فيما يتعلق بالحرب دون الاحكام ولا
 انهم على المخطئ خلافاً لنفاة القياس ويجوز تغيير الاجتهاد
 فيجوز الرجوع وعليه يحمل ما اذا كان المجتهد قولاً شافياً
 لان الكراه عليه اما من كثر الشك او بطلان كالاتفاق في نهار رمضان او
 مرض كاجراء ككفر او حرام كما على قتل مسلم او على الزنا مسته
 واختلف ايضا في ان القضاة بل يجتهدون في زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم
 قيل لا مطلقاً وقيل نعم مطلقاً وقيل ان في قريب عليه السلام ونعم ان في بعيد
 منه صلى الله تعالى عليه وسلم كما في القامخانية مسته
 هذا على وفق ما في الاصول لكن في القامخانية قال بعض المجتهد بل يوقف
 على الوحي وقال بعض يرجع الى شريعة من قبله وقال بعض لا يجتهد الى ان ينقطع طعمه
 من الوحي ثم يجتهد فيكون شريعة فاذا نزل الوحي بخلافه يصير ما سجد ونسخ
 المسته بالكتاب جائز مسته

المسته بالكتاب
 المسته بالكتاب
 المسته بالكتاب

المسته بالكتاب
 المسته بالكتاب
 المسته بالكتاب

۱
لأنه ان كان
في دفعه واحد
لا يجوز
لأنه حكم بكونه
رضي الله عنه
عنه في مسائل دالة
عمر رضي الله عنه
دم ينقض حكمه
لان الثاني ليس
بافوي من الاول
والفصل في
الاشباه
مسألة
۲
فلا يجوز اجتهاده في
القبلة على ما في
او كان لا ينقض الاول
فلا يصح اربعة
جاءت صح وكره
الاستنباط
ثم

لكن في دقتين ^۱ والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لان الثاني كالأول
فلا ينقض مجتهد حكم نفسه اذا تبدل اجتهاده كحكم غيره ^۲ الا اذا خالف
قاطعاً لا تقليد مع الاجتهاد ^۳ واختلف في نفاذ حكم مقلد المجتهد
مذهب امامه كما اختلف في جواز تقليده بل نأتمه وقيل لا بأس
بأخذ العامي في كل مسألة بقول مجتهد اخف عليه وقيل هو الاصح
لكن الاكثر عدمه واذا وقع اجتهاده في حكم فلا يقلد فيه بمجتهده
آخر واما قبل الاجتهاد فيقبل المختار فكذلك وقيل لا ان يكون اعلم منه
صحابياً او غيره وقيل لا ان يكون صحابياً ارجح ولا تقليد في الاختلافات
وقال بعض بجوازها وبعض ^۴ بخبر بوجوبه فان النظر حرام فيه
لنا الاجماع على وجوب ^۵ النظر في معرفة تعالى وندبنا حتى نحصل
الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ، يحتمل التصواب ومعتقدنا في
الاعتقادات حتى ومعتقدنا مخالفنا باطل والمستفتي لا يستفتي الا
بمن علم علمه وعدالته فانهما مجهولين فالمختار والعدم وان معلوم
العلم ومجهول العدالة فيستفتي ^۶ ويختلف في ان غير المجتهد هل
ينبغي بمذهب مجتهد على اربعة ^۷ والمختار جوازها ان مطلقاً الاحكام

مسألة
في دفعه واحد
لا يجوز
لأنه حكم بكونه
رضي الله عنه
عنه في مسائل دالة
عمر رضي الله عنه
دم ينقض حكمه
لان الثاني ليس
بافوي من الاول
والفصل في
الاشباه
مسألة
۲
فلا يجوز اجتهاده في
القبلة على ما في
او كان لا ينقض الاول
فلا يصح اربعة
جاءت صح وكره
الاستنباط
ثم

تقليد الاسفاد فلا يعدل عنه لانه بالزمانه بصبر طرؤا به نفسه فمذهب في حكم حادثة
معية ولانه اعتقاد ان المذهب الذي اعتقد هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده
لانه ليس لذلك مانع عقلاً ونقلاً ولم يرد نص على متابعه مجتهد من بل انما صلى الله عليه وسلم
يجب ما حثف على الله تعالى الله اعلم ^۸ فالتابع للمستفتي ان يطلب صاحب فقه
المرتبة ويعتد على فتواه قال ابو السعود واما الاعتماد على مجرد مسطور مخبر عظيم او جمهور او
حتى من الحواشي والاطراف كالبخاري وجامع الفوائد وقنادي الصوفية ومشتغل الكتب المعقولة
ايضا فلا يوجد فيه سوء وخطأ كصاحب الهولاء مع الاجماع على دوائه قد خطا في مسائل بل في
الكتب المعقولة اقوال مضادة بل في كتاب واحد وكذا في الترجمات فلا يميز احد الا بالفتح لله تلك
المرتبة المستثنى لمخصا ^۹ مع

وعلما وتبصر الصبح والفساد وهذا هو المراد ان المفتي لابد من كونه
 مجتهدا وبحكم من لم يبلغ تلك المرتبة وقيل ذلك عند عدم المجتهد
 وقيل يجوز مطلقا ولكن لا يجوز مطلقا وعند تعدد المجتهد يجوز تعينه
 المفضل وقيل بتعين الافضل واذا عمل العا من يقول مجتهد
 في حكم فليس له الرجوع ^{عند الرجوع} عنه الى غيره اتفاقا واما في حكم اختيار
 الجواز قالوا من سئل عن عشرة فاصاب في ثمانية واخطا في اثنين
 فمجتهد وقال بعض لابد لا جتهاد من حفظ المبسوط ومعرفته
 النسخ والمنسوخ والحكم والمؤول وعادات الناس وعن محمد
 اذا كان صواب الرجل اكثر من خطائه جاز له ان يفتي والمفتي ان
 يقلد بما خذ يقول الا فتى فان المسئلة خلافية فان كان ابو حنيفة
 في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار وان احدهما معه فقولهما
 الا ان يطرح المشايخ فالفتوى يقول ابي حنيفة ثم ابي يوسف
 ثم محمد ثم زفر واليحيى بن زياد واذا لم يجد قولاً من الفقهاء
 يجتهد برأيه ان عرب وجوه الفتى والمفتي اذا سئل عن شيء
 يفتي بالفتى حملا على الكمال واما يفتي بما يقع عنده من المصلحة
 وطبيعة العوام التمسك بقول الفقهاء ودون الكتاب والسنة
 وليس لهم اختيار احوال الماضين بل افاضيل علماء عصره المؤثرين
 وليس لهم اختيار احوال الصحابة كذلك وكل آية او خبر مخالف
 لمذهب فقهاءنا محمول على النسخ او التاويل او التخصيص او الترجيح
 فلا يحمل على عدم بلوغه اليه فقول الفقهاء مرجح على النصوص
 لكن عند الشك يفتي بقدم البحر الصحيح على الردية

في قولهم
 في قولهم
 في قولهم

في قولهم

في قولهم

في قولهم

في قولهم

خامس في قواعد كلية او الكثرية مهمة فافهم ا روى
السنن السنه عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فركب
المنتهى للقادر المشي الى الخوف ربه فثواب والآ فلا ويلزمه فافهم
اخرى وهي الامور بمقاصدها اذا اجتمع الحلال والحرام فالحلال الحرام
اذا اجتمع محرم ومباح الاغلب المحرم اذا اجتمع المباح والممنوع
اضيف الحكم الى المباح استعمال الناس حجة بحسب العمل بها
الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة مذكور في المنع الابرار من الاعيان
ليس بجائز دون دعواها اجزاء العوض يتقسم على اجزاء المعوض
بخلاف اجزاء الشرط مع اجزاء الشروط الاجراء الفعان لا يجتمعان
اختلاف الاسباب بمنزلة اختلاف الاعيان اذا بطل الشيء بطل
ما في ضمنه اذا بطل الاصل بفساده الى البدل اذا زال المانع
عاد الممنوع اذا تعارض مفسدان روى اقلهما ضررا بارتكاب آخرهما
قال في الفقيه من ابي عبد الله في الاحاديث اجمع ولا فني ولا تنفع ولا اثر فافهم
من هذا الحديث حتى قيل انه ثبت العلم وقيل ربه وقيل اصول الاسلام تدور
على ثلاثة احاديث الاعمال بالنيات ومن احاديث من امرنا ما ليس منه فورد الحكمين
والحكم بين مسلم وكبيح العير لمن يتخذ خمر ان يئنه التجارة جاز وانه لا جواز خمر
حرام وكذا المسح في مجلس النساء ان يئنه الخالعة والرد جاز والافنا وكذا الزنا
والبيع في السوق والواجب للسلطان ان يئنه العبادة كفر وان للغيبة لا يكفر بل يأنم مسلم
فاحبوان الذي احبوا به ما كول والآخر ليس بما كول لا يجل كلمة كلب زنا على شدة
فولدت لا يجل الولد مسلم فلا يضمن من دل سادقا على مال الانسان فيسره ولا يضمن
ممنوع من دفع الى صبي كسبا ليس له قتل بنفسه م اذا كان سلطانا مولا
للأمور اذا كان المأمور حيا ومبر البغى واذا امر بغيره من حائط البغى فافهم انما
يبرجع على الامر م فاذا اجر رجلا دارا فاحل اصابه فولاك العفة فافهم
فقد اعتاد الهل بفساد الى البلاء الى الامام مسلم

١
البخاري
والمسلم
ابوداود
والترمذي
والحنافي
وابن ماجه
٢
عن ابن عباس
هذا الحديث
في سبعين بابا
من الفقه م
٣
فوق قبض دابة
او دارا او سائر
لا يضمن مافيهما
بعد ضمان الفعوا
٤
فوافقه ابايحيى
فبر بقاء الشيء من
شتره به واسطة
شتر آخر باخر فافهم
لم يجر دواسطة
شتر آخر يجوز لان
اختلاف البيه هو
العقد بمنزلة بقاء
البيه م
فاذا حدث عيب
في جدر المشرع فيمنع
الرد واذا زال
جاز بيعه القديم م
ويقر بولم الحان المفسر
الاول في دفع المفسر
فما فسر عن الراجح وخليفه
في العافية م

المراد بالبيع المبيع
ما كان بغيره فافهم
في جدر المشرع فيمنع
الرد واذا زال
جاز بيعه القديم م

الاسباب مطلوبة لاحكام لا لاجتنابها استدانة الشيء بقدر باصله الاصل
 ابتداء ما كان على ما كان اخبار المجتهد عن فعل للوجوب كما في
 الكائن في الذنب كما في الهداية الاصل براءة الذممة الاصل
 البعد في الصفات العارضة الاضطراب لا يبطل حتى في غير الاعمال
 الكلام اذ لم ين احواله الا ان لا يمكن الاحتساب بالمتاخذ لا لالفاظ
 الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاعراض الالفاظ المباهة
 انما يجوز بشرط عدم اذا احد الاستمرار لا يرد بالرد الا في
 على الغير ليس بجائز الامر بالتصرف في ملك الغير باطل اذا ثبت
 اصل في اكل او حرمته او الطهارة او النجاسة فذا زال
 الا باليقين ببقاء الحكم يستغنى عن بقاء السبب البقاء
 اهل من الابتداء بقاء القوي على الضعيف فاسد بيع المحقوق
 لا يجوز بالانفراد بيع الدين بالدين باطل الثبوت شرع
 لاثبات خلاف الظاهر واليمين لا بقاء الاصل التابع
 لا يفرز بالحكم التابع بسقوط المستبوع التابع لا يتقدم
 على المستبوع بدل سبب الملك قائم مقام بدل لثبات
 التبرع لا يتم الا بغض التزج لا يقع بكثرة العلل تصرف الامام
 على الرتبة منوط لمصلحة تصرف الانسان في خالص حقه اما بيع

كما اذا وحب دار او بيع في نصفها وشاع بينها فاشيوع الطاري لا يبيع
 بقاء الهبة ثم فلا يجوز بيع اكل بدون الام وكذا هبة ثم
 في فادات الفارس سقط سهم الفرس لا ملك لان الفرس تابع والفارس
 مستبوع ثم كما في قول صاحب البند فاعلم بطله وبنك في ملك
 صدقة ولنا بدية مسهم

ولا مانع من
 البعد المبرور
 بعد الرجوع
 القضاء
 في غير ما
 وان كان في حكم
 لئلا يفسد
 نفس
 قبل
 الطلاق والاداء
 ولا جاز
 ان يستمر
 وانما كل
 شدة وانما
 اذا كانا
 انما كل
 بيع في
 جاز من

٤
 ثبت حر
 الاستماع
 بعقد النكاح
 كونه موجب
 ٥
 ولا يترجم بجمع
 القياس على
 النص بين
 الزوجين
 ٥
 فلو عطف
 لا ياكل كحا
 لا يحنث بالمر
 حكم المخزور
 ٦
 وقد سبق
 ان بعد الحكم
 مستغن عن
 بقاء العلة م
 ٧
 ولذا قدم النبي
 على الامر م
 ٨
 فداواة المشتري
 الجارية المشتراة
 يمنع الرد
 ٩
 فلو طلق نصف
 تطليقة يقع
 واحدة م

اذا لم يضر به الجار بكثير الفائدة مما يترجح المصير له تملك الدين
 من غير من عليه الدين لا يجوز التناقص لا يمنع صحة الافراد على
 نفسه التخصيص على الموجب عند حصول الموجب ليس بشرط
 التخصيص بوجوب التخصيص ث اثابت بالبرهان كالاثابت
 بالبيان اثابت بدلالة النفس انما يغير اذا لم يوجد الصريح بخلافه
 اثابت بالضرورة بقدر بقدرها ج جناية العباد حيا
 جواز الشرع ينافي الضمان الاجل بالاحكام في داللاصم ليس
 بعذر ٥ الاجل بالاحكام انما يكون عذرا اذا لم يقع حاجته اليها
 ح الحقيقة تدرك بدلالة العادة الحكم لا يفتى بانتهاء علة الحكم
 نزاع في الجنس لانه الانسداد احكام تثبت بالثبوتات د
 ورد المفاسد اول من جلب المصالح دفع ما ليس بواجب عليه
 بترد الدفع اذا كان لغرض لا يجوز الاسترداد مادام باقيا
 دلالة المجموع على القطع مع طينة الاحاد وجائز بانضمام دليل عطف
 كمانع التلويح دليل اثني في الامور الباطنة تقوم مقامه
 الدبون تقضي بالمشابهة د ذكر بعض ما لا يخرج عن كذا كذا م

١
 فاذا كان في التركة دين على الناس واخرج احد الورثة بعين على ان يكون الدين لسا
 الورثة بما يأخذ منهم من العين لا يبيع ستم فدر جمع اليهود عن شهادتهم كتمانهم
 مجلس الحكم بعد الحكم بما يغير رجوعهم ويحكم عليهم بضمان الملقاة بشهادتهما م
 ٢
 كالسفر فان المشتة تور على المجلس لا على الافراد كسفر في البيع فيه تقع لاحدهما لاحكام
 النزاع وان لم يوجد نزاع في بعض الافراد م كما روي في كشف
 حديثا ترك ذرة مما نهي الله افضل من عبادة النطقين م

الرجوع من الانذار باطل حتى انما لا يوجد السرية يكون من الامور
الشرعية لا المحققة الكوث في معرض الحاجة بيان شئ البينة
يكفي لاثبات العبادات شرط الواقف كضمان الشئ انما يمكن
بغيره اذا نادى بجميع الوجوه الشئ فخرج على البينة او الاقرار او
الكول من الضر يزال الضرورات تبيح المحظورات
الضر لا يزال بغير الضر الاشد يزال بالاضيق الضر الخاص
يحل للضر عام الضر مدفوع بقدر الامكان الضمان بالتقدير
مختص بالمعاشرات ظ الظلم يجب دفعه ويجرم تقريره ع
العادة حكم العادة المطردة تنزل منزلة الشرط العرف انما يكون
جته اذا لم يخالف نص الفقهاء العبرة لا يخرجني الوصف
العبرة للملفوظ نصا دون المقصود العبرة للملفوظ العبرة
للمعاني تخففهما في قبل شفعة الدرر العبرة للغالب الشائع
للا نادر العلة توجب براءة من جنسها عدم ثبوت حكم الشئ
لعدم ثبوت شرطه ليس دفعا العمل بالظاهر هو الاصل
لرفع الضر عن الناس ع الغرم بالغنم ف

فقد تضمن من قال اسكت هذا الطريق فانه امن فسكر م
لا يمكن تزوج على قصد التطين بعد الجماع صحيح انه اذا شرط ذلك في العقد لا يقع
فلا يقع في قوله على الطلاق عند الجمهور ولو به الطلاق كما في الصورة عن فصول
العادى وان اختار ابن الهام وقوع لفرق الناس والفتوى على الاول
كما فيه ايضا عين الخلاصة وقاضيهان والحاوية مشددة الخلف في
قوله الطلاق على واجب او لازم فلا يقع عند الامام خلافا لهما معهم

في وجوب العبادات
الوقت الزيادة
على الثلث فلا يبيع
بعده م
فقد راج فضاء
بكت تباع م
والخطيبين ركن
تتبع كما رنف
البرزخية فضاء
الاشبه
فقد ثبت تعبيركم
فقد عمر احدهما
لابد من علاج الضر
مسلم
فقد بين وجده
خواتم الاعظم
لبيت المال لان
فيه من لانه له
ففيها الغرامة
في فضاء
انفجبه م
جميع العبد مشددة
مع سكون المولى
بوجوب سكونه وذا
م

الغير بلا اذنه لا ينفذ امر القاضي الا اذا وافق الشرع لاطاعة للسلطان
 في المعصية وانما الطاعة في المعروف لا بسقوط الحكم الاصل
 بالحوادث المتغيرة ثم ما جاز لغدر بطل بزواله ما ثبت حكم
 اصلها لا بسقوط بالحوادث ما ثبت برئان حكم بقائه ما لم يوجد
 المنزل ما حرم اخذه حرم اعطائه ما ايج للضرورة ما ينقد بقدره ما
 ما ثبت في غير القياس فغيره لا يقاس عليه ما عمت بلبنة خفي
 قضيه المباشرة خاص وان لم يعمد والنسب لا الا بالنقد المراد
 باقراره ما يتردد بين الفرض والبدعة فاتبانه اولى وبين السنة
 والبدعة فترك اولى وبين الواجب والبدعة فاتبانه اولى
 والمطلق انما يجزى على اطلاقه اذا لم يعم دليل التقييد نصاً او دلالة
 من كلف شيئاً لم يوج من ضروراته المثل المتغير لا يتبع القاعدة
 الكلية المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته ومعدوم قبل ثبوته
 شرطه المقتضى عليه في حادثة لا تمنع دعواه ولا يثبت المنع في
 ما لم يمنع حقيقة من نكاح بل فعل شيئاً اولاً فالاصل انه لم يفعل
 ان النص على خلاف القياس يقتصر على مورد النهي بغير التثنية
 واما جواز الاقتصار بالرجوع مع حرمة استغناء فمحمول على الضرورة لان الاجتناب
 تنزل منزلة الضرورة وكذا الرشوة وكذا الاعطاء ونحوه فان مثلها
 من باب العمل بايون الشرين ثم فالتمس في اكل الميتة الا اندرسه
 الرمن واقتوا به لعقد من بول السور في الثياب دون الاواني مستحبه
 ولا اثم على المقر ما قرب للقر لان اقراره للغير كانا متنع عادة كمن نكح
 فوفاهم لا فوهم ثم لا تفصيله ان النهي عن الافعال الشرعية يقتضي تقرر
 للضرورة والنهي عن الافعال المحسنة يقتضي كونها مقدراً حتماً ومن الامور الغلبة يقتضي كونها
 مقدرة شرعاً وان كان عبثاً والنهي عن المحال محال كما في الدرر مستحبه

١
 امر بالاجابة اولى
 الامر اذا كان
 موافقاً للشرع
 فاجتنان
 كالتبني لا ينقطع
 بانجراف العدة الى
 آخر وقت البيع
 اذا انقضت
 فالتبني كونه ملكاً
 فادنى من التثنية
 كجملتها كملكه
 كالميراث كالتبني
 ٢
 مقتضى
 التثنية في الشرع
 عند تبني عليه
 ٣
 غير
 فانه في جبين
 اذا انقضت
 المستغنى فالمعجزة
 ٤
 على الاكثر التثنية
 كما في من
 القاعد

Library of



Princeton University.



32101 077792982